المركز الجامعي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة مالية

من إعداد الطلبة

ماجن حليمة

مسيب فاطمة الزهرة

إشراف الأستاذ

د. بن صالح عبد الله

لجنة المناقشة

الأستاذ: حايد حميد	**رئيسا**
الأستاذ: بن صالح عبد الله	**مقررا مشرفا**
الأستاذ: قندز بن توتة	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمان الرحيم

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

[المجادلة: 11]

اهداء

لك الحمد و الشّكر ربّي على عظيم فضلك و كثير عطائك

و الصّلاة و السّلام على أعظم أستاذ في الحياة و خير موجّه للبشر إمام الأنبياء و المرسلين

و سيّد العلماء محمّد صلى الله عليه و سلّم.

إلى من ربتني وأنارت دربي إلى معنى الحب والحنان إلى التي تملك جواز سفري للجنة

أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من حملني رداء المسؤولية إلى الغالي الذي لا تفيه كلمات الشكر والعرفان بالجميل

أبي رحمه الله

إلى رفيق دربي وسندي في الحياة إلى من هيأ لي سبل النجاح إلى من أعتز بحمل اسمه. إلى زوجي

إلى من عشقت هدوئها حين خط قلمي سطور هذه الرسالة إلى ناضرة إشراقة الصباح

ابنتي الجوهرة ريناد

إلى من شاركوني حضن أمي وبهم استمد عزتي إلى أغلى الكواكب التي ترعرعت معها

لخضر ،كريمة ، مارية

إلى من تميزوا بالعطاء فكانوا رمزا للحب والوفاء إلى كل أفراد عائلتي خاصة خالاتي

أمهاني ،زوليخة ، فاطمة ،ميمونة

إلى ينابيع الصدق الصافي، إلى من هم مثال للوفاء والتعاون إلى كل صديقاتي خاصة هيبة،بثينة، وحشية ،أمينة ،وكل صديقاتي في قسم السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة

ماجن حليمة

إهداء

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك..... ولا يطيب النهار الا بطاعتك ...ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ...و لا تطيب الآخرة الا بعفوك ...ولا تطيب الجنة الا برؤيتك لا اله الا أنت.

والحـــــمد لله جل جلاله وتبارك اسمه، سبحانه هو الذي خلق العلم والجهل وجعلني من المتعلمين، خلق الحب والكره وجعلني من المحبوبين.

انه لا يسعني في هذا المقام الا أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

الى من بلغ الرسالة و أدى الامانة .... ونصح الأمة ...الى نبي الرحمة و نور العالمين ...، الى رسولنا الكريم سيدنا محمد صل الله عليه و سلم ..

الى من رافقت دعواتها الطيبة حياتي، ومن شاركتني حيرتي وآهاتي، والى من لا تكفي الكلمات و لا الصفحات للتعبير عن حبها، و جعلت أيامها عامرة بالعطاء والتضحية والرحمة و الحنان "إلى امي الحبيبة ".

أعظم الرجال صبرا رمز الحب والعطاء ..الى من كلله الله بالهيبة و الوقار ....إلى من علمني العطاء بدون انتظار ..الى من أحمل اسمه بكل افتخار .."الى أبي الحبيب "

الى أحب الناس الا قلبي أخواتي: اسماء و ايمان و اخواني محمد و عبد المالك وفقهم الله جميعا ..

كل أقاربي: أجدادي رحمهم الله و جدتي الوحيدة أطال الله في عمرها، اعمامي عماتي، أخوالي .وأولادهم ..خاصة خالي "عمر "...أسأل الله أن يشفيه مما ابتلاه ويرزقه الصبر ....الى خالتي ميمو ..وصغيرها "محفوظ".

الى شقيقاتي اللواتي لم تلدهن أمي: بثينة، حنان، شريفة، سامية ،وحشية ،أمينة و حليمة التي شاركتني هذا العمل ...انتم أهل الصداقة ورمز الوفاء .....

الى كل من حمله قلبي ونسيه قلمي .....

مسيب فاطمة الزهرة

"شكر وعرفان"

الحمد وشكر المنة لله تعالى أولا وأخيرا على نعمة التوفيق. وسداد الخطى في الطريق

الحمد لله الذي أمر بشكره ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا أله الا الله هو المبـــــــــدئ والمعيد، و نشهد أن محمدا عبده و رسوله الذي بعث بالقرآن المجيد، اللهم صل عليه و على آله وصحبه أئمة التوحيد و الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع. وما توفيقنا الا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

يقول صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " – رواه الترميذي –

وعليه نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساندنا في انجاز هذا العمل من بعيد أو من قريب.

ونخص بالذكر:

الأستاذ المشرف عبد الله بن صالح الذي لطالما أفادنا بنصائحه وتوجيهاته القيمة طيلة فترة البحث فكان خير عون لنا.

...والشكر كل الشكر لمن ساعدتنا في اتمام بحثنا من أساتذة المركز الجامعي بتيسمسيلت ونخص بالذكر أستاذ محي الدين عمر وبراضية حكيم ومحفوظ ماجن...جزاكم الله عنا كل خير...

وإلى كل الذين أشرفوا على تعليمنا منذ أن كتبنا أول ألف.....

اليكم جميعا ...."شكرا جزيلا "

الملخص

هدف هذا البحث على إلقاء الضوء على الافصاح الالكتروني للقوائم المالية في ظل تنامي هذا النوع من الافصاح على المستوى العالمي وأثره على مهنة المحاسبة والتدقيق وكذا التعرف عل دور محافظ الحسابات في الجزائر اتجاه هذا النوع من الافصاح نظرا للدور الذي يمثله في اضفاء الشفافية والمصداقية على القوائم المالية واتاحتها لجميع الأطراف المستفيدة منها.

ولتعزيز هذه الدراسة تم توزيع استبيان على مكاتب المحاسبة ومحاسبو المؤسسات الاقتصادية لولاية تيسمسيلت وتيارت لمعرفة وجهة نظرهم حول إشكالية الدراسة حيث توصلنا أن لمحافظ الحسابات دور كبير في تعزيز الثقة للقوائم المالية المفصح عنها إلكترونيا من خلال استقلالية وكفاءته التي يتمتع بها.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، الإفصاح الإلكتروني، لغة الإفصاح المالي والإلكتروني الموسعة التدقيق.

Summary

The purpose of this research is to shed light on the electronic disclosure of the financial statements in view of the growth of this type of disclosure at the global level and its impact on the profession of accounting and auditing, as well as the role of accountants in Algeria towards this type of disclosure in view of the role it represents in bringing transparency and credibility to the financial statements and made it available to all beneficiaries.

To strengthen this study, a questionnaire was distributed to the accounting firms and accountants of economic institutions of the State of Tissemsilt and Tiaret to determine their point of view on the problem of the study, where we concluded that the auditors have a great role in enhancing the confidence of the electronic financial statements through its independence and efficiency.

Keywords: Auditor, Electronic Disclosure, Extensible Business Reporting Language.

الفهـــرس

البيان	الصفحة
الآية	III
الإهداءات	IV
الشكر	V
الملخص	VII
الفهرس	VIII
قائمة الأشكال	XII
قائمة الجداول	XIV
قائمة الملاحق	XVII
قائمة الاختصارات والرموز	XIX
المقدمة	ب – و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمحافظ الحسابات	
تمهيد	**01-38**
المبحث الأول: ماهية التدقيق	**02**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق	**02**
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق وأهميته	**03**
المطلب الثالث: أهداف وأنواع التدقيق	**05**
المبحث الثاني: الجانب القانوني لمهنة محافظ الحسابات	**11**
المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات وشروط ممارسة المهنة	**11**
المطلب الثاني: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات	**12**
المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات	**18**
المبحث الثالث: منهجية مهمة محافظ الحسابات	**22**
المطلب الأول: تخطيط تدقيق الحسابات	**22**
المطلب الثاني: تجميع أدلة الإثبات	**28**
المطلب الثالث: إعداد التقارير	**31**
خلاصة الفصل الأول	**38**
الفصل الثاني: الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية	

تمهيد	40
المبحث الأول: الافصاح المحاسبي للقوائم المالية	41
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	41
المطلب الثاني: مبررات وأهمية الإفصاح المحاسبي	47
المطلب الثالث: طرق الإفصاح ودوره في تعزيز مصداقية القوائم المالية	50
المبحث الثاني: الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية	52
المطلب الأول: ماهية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية	52
المطلب الثاني: مميزات وعيوب وأساليب الإفصاح الإلكتروني	55
المطلب الثالث: التحديات و المشاكل التي فرضها الإفصاح الإلكتروني على مهنة التدقيق	57
المبحث الثالث: لغة الإفصاح المالي الإلكتروني	59
المطلب الأول: ماهية لغة الإفصاح المالي الإلكتروني	60
المطلب الثاني: إطار التقرير المالي الإلكتروني	63
خلاصة الفصل الثاني	72
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية	
تمهيد	73
المبحث الأول: دور محافظ الحسابات في تدقيق القوائم المالية المفصح عنها إلكترونيا	74
المطلب الأول: دور محافظ الحسابات اتجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية	74
المطلب الثاني: طرق التدقيق الإلكتروني للقوائم المالية	75
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية	78
المطلب الأول: أدوات الدراسة وكيفية معالجتها	78
المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان	82
المطلب الثالث: خصائص عينة الدراسة	87
المبحث الثالث: عرض آراء العينة حول متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات	93
المطلب الأول: عرض آراء العينة حول واقع التدقيق في الجزائر واختبار الفرضية الأولى و مناقشتها	93
المطلب الثاني: عرض آراء العينة حول تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية واختبار الفرضية الثانية ومناقشتها	97
خلاصة الفصل الثالث	102

الخاتمة	**106–104**
قائمة المصادر والمراجع	**112–108**
الملاحق	**II–X**

قائـــمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1-2	المفاهيم العامة للمصطلحات المقبولة في تقرير المالي	66
1-3	التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق الجنس	88
2-3	السن وفق التوزيع البياني لعينة الدراسة	89
3-3	التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق المستوى التعليمي	90
4-3	التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق الخبرة المهنية	91
5-3	التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق المهنة	92

قائمة الجداول

الرقم	الجـداول	الصفحة
1-1	مراحل التطور التاريخي للتدقيق	2-3
2-1	مراحل تطور أهداف واجراءات التدقيق	6-7
1-3	درجات مقياس ليكرت للإجابة على عبارات الاستبيان	81
2-3	توزيع أفراد العينة على مكاتب المحاسبة ومحاسبي المؤسسات الاقتصادية	82
3-3	بعد "واقع التدقيق فقرات من فقرة كل بين الارتباط معاملات لفقراته الكلية في الجزائر" والدرجة	84
4-3	بُعد " تأثير الإفصاح فقرات من فقرة كل بين الارتباط معاملات الكلية لفقراته. الإلكتروني على القوائم المالية" والدرجة	85-86
5-3	ألفا–كرونباخ الثبات معامل	87
6-3	الجنس حسب توزيع أفراد عينة الدراسة	88
7-3	السن حسب توزيع أفراد عينة الدراسة	89
8-3	المستوى التعليمي حسب توزيع أفراد عينة الدراسة	90
9-3	الخبرة المهنية حسب توزيع أفراد عينة الدراسة	91
10-3	المهنة حسب توزيع أفراد عينة الدراسة	92
11-3	اختبار كولمجروف–سمرنوف (one-sample Kolmogorov Smirnov test) لواقع التدقيق في الجزائر	93
12-3	مقاييس النزعة المركزية لواقع التدقيق في الجزائر	94
13-3	الأحادي العينة لدرجات إجابة المحور الأول عن (T) نتائج اختبار مدى مساهمة التدقيق في الجزائر في تعزيز موثوقية القوائم المالية	96
14-3	اختبار كولمجروف–سمرنوف (one-sample Kolmogorov Smirnov test) تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية	98

15-3	مقاييس النزعة المركزية لتأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية	98-99
16-3	الأحادي العينة لدرجات إجابة المحور الثاني عن (T) نتائج اختبار مدى مساهمة الافصاح الإلكتروني في دعم مصداقية القوائم المالية	100

قائـــــمة الملاحـق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان	II-IV
02	معامل الإرتباط بيرسون لعبارات المحور الأول (A)	V
03	معاملات الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني (B)	VI
04	الثبات المحور الأول معامل ألفا-كرونباخ (A)	VII
05	معامل ألفا-كرونباخ الثبات المحور الثاني (B)	VII
06	معامل ألفا-كرونباخ الثبات للاستبيان ككل	VII
07	اختار الطبيعية للمحور الأول (A)	VIII
08	مقاييس النزعة المركزية للمحور الأول (A)	VIII
09	اختبار T أحادي العينة للمحور الأول (Tالمحسوبة)	VIII
10	اختبار T أحادي العينة (T الجدولية)	IX
11	اختبار الطبيعية للمحور الثاني (B)	X
12	مقاييس النزعة المركزية للمحور الثاني(B)	X
13	اختبار T أحادي العينة للمحور الثاني (Tالمحسوبة)	X

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة	الترجمة باللغة الانجليزية
IFAC	لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين	international fédération of accountants
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	American institute of certified public accountants
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International accounting standards board
HTML	لغة ترميز النصوص التفاعلية	L'HyperText Markup Language
PDF	ملفات محمولة	Portable Document Format
XBRL	لغة تقارير الأعمال الموسعة	Extensible Business Reporting Language
XBRl GL	دفتر الأستاذ العام	Global Ledger
XML	اللغة المرمزة القابلة للتوسع	Extensible Markup Language
GAAP	المعايير المحاسبية المحددة لترميز القوائم المالية	Accounting practices
FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial acounting standards board
SEC	هيئة تداول الأوراق المالية	Securities and exchange commission
ICT	تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	Information and communications technologie
SPSS	الحزمة الاحصائية للعلوم	Statistical Package for Social Sciences

	الاجتماعية	
Sig	نظام المعلومات الجغرافية	Système d'information géographique

المقدمـــــة

يعتبر التطور الذي شهدته المؤسسة وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر وغير مباشر مع المؤسسة، مما يتوجب عليها إبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها، ويتطلب القيام بمهنة محافظة الحسابات ضرورة وجود طرف محايد قادر ومؤهل للحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي على الواقع الفعلي للمؤسسة، حيث أصبح محافظ الحسابات يؤدي دورا هاما في الأوساط المالية والاقتصادية وذلك من خلال الثقة التي يضيفها على المعلومات التي تفصحها الادارة للمهتمين بشؤون المؤسسة وكذا مساعدتها في بلوغ أهدافها والتأكد من أن السياسات والخطط الموضوعة من قبل المؤسسة قد تم تطبيقها بصورة جيدة، كما يساعدها على تبني أنظمة رقابية قوية تتابع من خلالها السير العادي لأنشطتها وذلك سعيا منها إلى الوصول لأداء فعال وكفء بما يخدم غاياتها وأهدافها وأيضا صدق وموثوقية تقاريرها .

وفي ظل التغيرات المستمرة والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت بعض الدول تهتم بجذب الاستثمارات اليها من خلال تشجيع الإفصاح الإلكتروني مما ينعكس إيجابا على درجة الشفافية والافصاح.

ونظرا لتباين طرق إعداد ونشر القوائم المالية الكترونيا تعددت طرق الافصاح الالكتروني، حيث تقوم كل مؤسسة بنشر قوائمها المالية عبر شبكة الأنترنت بشكل اختياري وبطرق مختلفة ومع ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات وتحليلها وحذف المتعارض عنها مما يشكل صعوبة لدى المستثمرين في التعامل مع هذه القوائم ومقارنتها مما قد يفقدها أهميتها.

ومن خلال ما سبق ظهرت لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة التي تمثل إطارا عاما موحدا يمكن الاعتماد عليه في اعداد ونشر القوائم المالية الالكترونية بصيغ متنوعة مما يمكن من تبادلها وتحليلها بمنتهى الكفاءة والسهولة، وبتكلفة منخفضة للإفصاح الالكتروني للقوائم المالية، التي تضمن سرعة ودقة نشر القوائم المالية وتمكن الأطراف المهتمة من قراءتها وتناولها ومعالجتها بشكل آلي.

الاشكالية

بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية من خلال السؤال الرئيسي الآتي:

كيف يساهم محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية الافصاح الالكتروني للقوائم المالية؟

ويمكن تقسيم الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الأتية:

- ما هو واقع تنظيم الممارسة المهنية لتدقيق الحسابات في الجزائر؟

- كيف يساعد الإفصاح الإلكتروني على مصداقية القوائم المالية بالنسبة للمستثمر؟

- ما مدى تأثير استخدام لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة في تطوير الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية؟

فرضيات البحث

- بغرض معالجة الاشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم مهنة التدقيق في الجزائر في تعزيز موثوقية القوائم المالية؛

- يساعد الإفصاح الإلكتروني في دعم مصداقية للقوائم المالية؛

- لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة تضمن سرعة ودقة الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية بكفاءة وسهولة وبتكلفة منخفضة.

مبررات اختيار الموضوع

يرجع اختيار الموضوع لعدة أسباب نختصرها في جانبين:

- جانب شخصي: فضول معرفي لجانب جديد من المحاسبة لم يتوسع فيه كثيرا خلال سنوات الدراسية وهي الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، كذلك ارتباط الموضوع بمجال التخصص المحاسبة.

- جانب موضوعي: لا يعمل بالإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر، الا انه قد بدأ التطرق لهذا الموضوع على المستوى الوطني باعتبار أن الجزائر قد تعمل بهذا النوع من الافصاح مستقبلا، ودراستنا ستكون اضافة لتعزيز هذا الموضوع.

والمساهمة بتنويع الدراسات الحديثة في المكتبة الوطنية بموضوع يعتبر إلى حد ما قليل التطرق خاصة على المستوى الوطني.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولة إلقاء الضوء على مهنة محافظ الحسابات ودوره في عملية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية الذي يعتبر تحدي جديد بالنسبة للجزائر لكونه غير متداول سعيا منا أن تكون هذه الدراسة تمهيدا لدراسات مستقبلية لمختلف جوانب هذا الموضوع.

أهداف البحث

يقوم هذا البحث على تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على واقع مهنة التدقيق في الجزائر وابراز الإطار المفاهيمي والقانوني لمحافظ الحسابات ودوره في تعزيز موثوقية القوائم المالية المفصح عنها.

- الاطلاع على الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والاحاطة به وبأهم المزايا والمخاطر التي قد تنجم عنه.

-التعرف على لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة وتحديد دورها في تطوير الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية.

منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي منه في القسم النظري الذي يعتمد بشكل أساسي على معلومات مستسقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك المجلات والمؤتمرات والمقالات المنشورة عبر الأنترنت المتعلقة بالموضوع، قصد وصف وشرح كل ما موضوعنا.

كما سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في دراسة الاستبيان الذي يتبنى أراء عينة من محافظي الحسابات وخبراء محاسبيين ومزاولي مهن محاسبية أخرى حول التدقيق في الجزائر والإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية بشكل عام.

الدراسات السابقة: سبق لبعض الدراسات تناول مواضيع قد تكون مشابهة لدراستنا نميز منها ما يلي:

– دراسة بكر ابراهيم محمود ونضال عزيز مهدي، دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق اتجاه الافصاح الالكتروني للقوائم المالية، مذكرة ماجستير الجامعة المستنصرية،كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2009، العراق، تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على الافصاح الالكتروني للقوائم المالية وفي ظل تنامي هذا النوع من الافصاح على المستوى العالمي والتعرف على واجبات ومسؤوليات مراقب الحسابات تجاه هذا النوع من الافصاح ومقدار ادراكه له .

– دراسة حنان عبد الحميد غريب أحمد، أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسع(xbrl) على زيادة جودة التقارير المالية الالكترونية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، مذكرة ماجستير، جامعة السويس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة،2010 تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على امكانيات وقدرات لغة تقارير الأعمال الموسعة التي تبرز أهمية استخدامها كأداة معيارية وموحدة لإعداد ونشر القوائم المالية الالكترونية وتوضيح أثر استخدامها على جودة كلا من المعلومات المنشورة والمفصح عنها الكترونيا.

– الدراسات الأجنبية

P.L.Joshi . Hasan Al-Bastaki .Financial Reporting On The internet By Banks In Bahrain .University of Bahrain ، 2011، مذكرة ماجستير، تحاول هذه الدراسة تقديم معلومات وصفية وتجريبية مفيدة عن كيفية كشف البنوك في البحرين طوعا عن معلوماتها المالية الكترونيا.

ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة: كونها تحاول ابراز الدور الفعال لمحافظ الحسابات في تعزيز موثوقية الافصاح الالكتروني للقوائم المالية من خلال الاحاطة بالجانب القانوني والمفاهيمي لمحافظ الحسابات في الجزائر وكذا التعريف بالإفصاح الالكتروني للقوائم المالية وابراز تأثير لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة (xbrl) في تعزيز هذا الافصاح فدراستنا تعتبر جامعة للدراسات السابقة الذكر.

أقسام الدراسة

قمنا بتقسيم مادة الدراسة إلى جانبين رئيسين:

الأول نظري مجزأ إلى فصلين، الأول حول تدقيق الحسابات في الجزائر، من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات المتمثل في مختلف التعاريف والخصائص والمهام الموكلة إليه، أما الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات فقد شملت تنظيم المهنة وأهم المسؤوليات الموجهة له.

أما الفصل الثاني كان حول الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، حيث تم التطرق الى أهم التعاريف والخصائص والأساليب المنتهجة فيه وكذا تم الاشارة إلى لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة وأثرها على تعزيز مصداقية القوائم المالية إلكترونيا.

وترك الفصل الثالث للدراسة الميدانية: قسمنا هذا الاستبيان إلى محورين الأول يتناول التدقيق في الجزائر والثاني حول الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية.

حدود الدراسة

المكانية: نحاول من خلال هذا البحث دراسة دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية من خلال دراسة استطلاعية حول أراء بعض من محافظي الحسابات وخبراء محاسبيين ومحاسبي مؤسسات اقتصادية في كلا من ولايتي تيارت وتيسمسيلت.

الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للبحث سنة 2017 وتحديدا في شهري مارس وأفريل حيث تم توزيع واستلام الاستبانة في الشهرين المذكورين والتالي فإن اجابات العينة تمثل حالة آنية لآرائهم في المدة المذكورة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لمحافظ الحسابات

تمهيد

تؤدي زيادة الحاجة للخدمات المقدمة من طرف التدقيق العامل الرئيسي لتطوره وقيامه كنشاط أساسي لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنه وذلك من كونه وسيلة تخدم أطراف وجهات عديدة، بناء على الثقة والمصداقية التي يقدمها محافظ الحسابات لهذه الأطراف وذلك لامتثاله لجوانب قانونية، ومن خلال تأكده من صحة البيانات المحاسبية والمالية.

سيتناول هذا الفصل التدقيق من خلال التطرق إلى الضوابط والنصوص القانونية التي تحكم المهنة، والالتزامات التي حددتها تلك النصوص لمحافظي الحسابات ومن ثم التعرف على الإطار العملي للمهنة الذي يوصله إلى ابداء رأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية، باعتباره المنتج النهائي لعملية التدقيق.

مما سبق، تم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق؛

المبحث الثاني: الجانب القانوني لمهنة محافظ الحسابات؛

المبحث الثالث: منهجية مهمة محافظ الحسابات.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

لابد قبل التطرق لمحافظ الحسابات أن نبين ونعرف أهم مراحل تطور التدقيق وماهي مختلف تعاريفه وكذا أهمية التدقيق ومختلف أنواعه لمحاولة أن تكون نظرتنا كاملة لكل ما يتعلق بمحافظ الحسابات.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الانسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات بحيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها وهكذا نجد أن كلمة تدقيق auditing مشتقة من الكلمة اللاتينية audire ومعناها "يستمع".[1]

ومراحل التطور التاريخي نلخصه من حيث الآمر بالتدقيق والمدقق كما يلي:

جدول رقم (1-1) مراحل التطور التاريخي للتدقيق

المدة	الآمر بالتدقيق	المدقق
من 2000 قبل الميلاد إلى 1700م	الملك، الامبراطور، الحكومة.	رجل الدين، كاتب
من 1700إلى 1850 م	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب
من 1850 إلى 1900م	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني
من 1900إلى 1940م	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة
من 1940إلى 1970 م	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة
من 1970 إلى 1990 م	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة

[1] نسرين حشيشي، **دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية – دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات –** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية المحاسبية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة –كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2011/ 2012، ص 3-5.

ابتداء من 1990 م	المساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والاستشارة.

المصدر: محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة و تدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، 03-2005، بن عكنون – الجزائر، ص 7-8

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق وأهميته

سايرت مختلف المنظمات والهيئات الوصية التطورات الحاصلة في مهنة التدقيق، وحاولت تحديد إطار مفاهيمي يبرزها نظريا، تفاديا لأي تأويلات قد تنعكس على الجانب العملي لها وعلى جودة ومصداقية المهنة كتكملة لما سبق سنتطرق للمفهوم وأهمية التدقيق كالآتي:

أولا: مفهوم التدقيق

لقد تعددت تعاريف التدقيق من مرجع لآخر، وسنبرز البعض منها فيما يلي:

– المفهوم الأول: " عرف التدقيق بأنه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل تائج ذلك إلى الأطراف المعنية".[1]

– المفهوم الثاني: يعرف التدقيق على النحو الذي اقترحته مهنة المحاسبة من حيث أهدافه على أنه :" فحص من يملك المهنية المختصة والمستقلة لحسابات وبيانات مؤسسة معينة من أجل التعبير عن رأي معلل على انتظام وعدالة ومصداقية هذه الحسابات." [2]

– المفهوم الثالث: "كما عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق المحاسبي على أنه "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية والأحداث، وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الاقرارات ومقياس معين، وايصال النتائج إلى المستفيدين.[1]

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، دار المسيرة، 1426-1429هـ، 2009-2006 م، عمان – الاردن، ص13 .

[2] Olivier herrbach , **le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier** , thése de doctorat en sciences de gestion , université des sciences sociales – toulouse1 ,2000 , p 18.

ثانيا: أهمية التدقيق

يعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها ولا يعتبر غاية بحد ذاتها. حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن تخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمؤسسة ومن هذه الاطراف: [2]

1- إدارة المؤسسة : يعتبر التدقيق مهما لإدارة المشروع حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل محافظ الحسابات حافزا للقيام بهذه المهام كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المؤسسة.

2- المؤسسات المالية و التجارية والصناعية : يعتبر التدقيق ذو أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل المشروع حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة، بحيث توجه أموالها إلى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل.

3- الجهات الحكومية : تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات وبالإضافة إلى الاتحادات والنقابات تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المؤسسة وأي طرف آخر.

لقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC عند إصدار المعايير في عام 2002 أن أهمية التدقيق تكون على سبيل المثال في:

- يساعد محافظو الحسابات المستقلون على المحافظة على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الاسم للحصول على رأس المال.

---

[1] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2010، ص 5.

[2] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص 19.

– يعمل المدراء الماليون التنفيذيون في الادارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستقلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة.

– يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.

– يساعد في وضع القرارات الادارية السليمة.[1]

المطلب الثالث: أهداف وأنواع التدقيق

من خلال ما سبق فإن تطور التدقيق يؤدي بصورة أخرى إلى تطور أهدافه المبينة في ما يلي:

أولا: أهداف التدقيق

انطلاقا من التطور التاريخي للتدقيق والتعاريف المقدمة له يظهر لنا جليا تطور أهداف هذا الأخير من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى، لذلك سنورد الأهداف المرجوة من التدقيق في النقاط التالية: [2]

1– الوجود والتحقق: يسعى محافظ الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا.

2– الملكية والمديونية : يعمل التدقيق في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها.

3– الشمولية أو الكمال : بما أن الشمول هو من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبي توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الاساسية التي تمد بصلة إلى الحدث.

[1] غسان فلاح المطارنة، **مرجع نفسه**، ص 19-20.

[2] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **مرجع سابق**، ص 16-18.

4- التقييم والتخصيص : يهدف التدقيق من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. وهذا من شأنه أن يقلل فرص ارتكاب الأخطاء والغش.

5- العرض والإفصاح : تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في المعلومات التي أعدت وفقا للمعايير الممارسة المعنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية.

6- إبداء رأي فني : يسعى محافظ الحسابات من خلال عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، كالتحقق من الاجراءات والطرق المطبقة، ومراقبة عناصر الأصول والخصوم ..الخ.

الجدول التالي يوضح: مراحل تطور أهداف وإجراءات التدقيق: جدول رقم (2-1)

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
ما قبل عام 1850م	اكتشاف الغش	تفصيلي	لا توجد
ما بين 1850- 1905م	اكتشاف الغش والخطأ	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	لا يوجد
ما بين 1905- 1933م	تحديدٍ رأي حول صحة القوائم المالية واكتشاف الغش والأخطاء	فحص اختباري / تفصيلي	ضعيفة
ما بين 1933-1940م	تحديدٍ رأي حول صحة القوائم المالية واكتشاف الغش والأخطاء.	اختباري	متزايد

ما بين 1940- إلى الآن	تحديد رأي حول انتظام وصدق القوائم المالية.	اختباري	اهتمام قوي وأساسي لبدأ عملية التدقيق.

المصدر: Derrouis salima , **la pratique de l'audit comptable et financier dans les entreprises economiques** , mémoire de magister , université d'oran , departement de sciences commerciales , 2009/2010 ,p31

ثانيا: أنواع التدقيق

يمكن تقسيم أنواع التدقيق إلى عدة تصنيفات يتضمن أنواع مختلفة من حيث حدود التدقيق أو القائم بالتدقيق أو من حيث الالزام، الخ ...وفيما يلي مختلف الأنواع المتعارف عليها:

1- التدقيق من حيث حدوده: ويقسم كما يلي: [1]

1-1 التدقيق الكامل: ويقصد به تكليف محافظ الحسابات بفحص جميع عمليات المؤسسة ومختلف دفاترها فحصا مستندياً ومحاسبياً والتحقق من أن حساب الأرباح والخسائر يظهر بوضوح نتيجة أعمال المؤسسة في الفترة موضوع الفحص، وأن الميزانية العمومية تمثل المركز المالي للمؤسسة تمثيلاً صحيحاً على ضوء ما حصل عليه محافظ الحسابات من إيضاحات وبيانات. ويكون مسؤولا في التدقيق عما يصيب المؤسسة من خسارة نتيجة تهاونه في أداء عمله.

1-2 التدقيق الجزئي: ويقصد به التدقيق الخاص الذي يكلف فيه محافظ الحسابات بفحص الدفاتر والسجلات والحسابات فحصاً مستندياً ومحاسبياً لغرض خاص معين ومحدد بمعرفة الموكل، مثال ذلك تكليف محافظ حسابات فحص دفاتر حسابات المؤسسة لتحديد الخسائر التي لحقت بالمؤسسة نتيجة حريق وذلك لمطالبة شركة التأمين بها. أو تكليف مجموعة من الماليين لمحافظ الحسابات بفحص حسابات شركة مساهمة لغرض شرائها لتحديد قيمة السهم السوقية. أو تكليف صاحب المؤسسة محافظ حسابات بفحص عمليات الخزينة بغرض تحديد المبالغ التي اختلسها الصراف. [2]

2- التدقيق من حيث مدى الفحص: يقسم كما يلي: [3]

[1] مدونة صالح محمد القرا للعلوم المالية الادارية، **تدقيق الحسابات**، https://sqarra.wordpress.com/audit، 2016/04/03.

[2] مدونة صالح محمد القرا للعلوم المالية والادارية، **مرجع نفسه**، 2016/04/03.

[3] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص 31.

2-1 تدقيق تفصيلي (شامل): هو التدقيق الذي يقوم محافظ الحسابات من خلاله بتدقيق جميع الدفاتر والسجلات والمستندات والحسابات، بمعنى تدقيق جميع المفردات محل الفحص وقد كان هذا النوع من التدقيق متبع حتى عام 1933م للتأكد من خلو الدفاتر والسجلات من الأخطاء والتلاعب والتزوير. يصلح هذا النوع من التدقيق للمؤسسات الصغيرة حيث أنها تحتوي على عدد قليل من العمليات والأحداث بعكس المؤسسات الكبيرة التي تتضمن عدد كبير من العمليات والأحداث مما يعني استغراق هذا النوع من التدقيق لوقت طويل وجهد أكبر وكذلك تكلفة أكبر.

2-2 تدقيق اختباري : هو التدقيق الذي يقوم محافظ الحسابات باختيار عدد من المفردات (عينة) ليقوم بعملية الفحص وعند الوصول للنتائج يتم تعميم النتائج على المجتمع الذي أخذت منه العينة. ولم يتم استخدام هذا النوع من التدقيق إلا بعد عام 1933م مع ازدياد حجم المشروعات وتعقد عملياتها والاهتمام المتزايد منها بأنظمة الرقابة الداخلية. وعند استخدام محافظ الحسابات لنظام العينات فإنه يتم تحديد حجم العينة على عدة اعتبارات، منها فحص محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلية المتبع في المؤسسة.

3- التدقيق من حيث التوقيت: نميز فيه ما يلي: [1]

3-1 تدقيق الحسابات النهائي: في هذا النوع من التدقيق يقوم محافظ الحسابات بإنجاز الاعمال التدقيقية في نهاية السنة المالية، حيث يقوم بإقفال ملاحظات واجراء التسويات الجردية اللازمة، ثم يقوم بإعداد الحسابات الختامية، وإبداء الرأي حول البيانات المالية.

3-2 تدقيق الحسابات المستمر: وتكون مسؤولية محافظ الحسابات في مثل هذا النوع من التدقيق محدود بنطاق عملية التدقيق المكلف بها فقط وفيما قدم إليه من بيانات ومعلومات، وهذا النوع من التدقيق يكون على فترات على مدار السنة وبشكل معقول خلال الفترة المالية للشركة، حيث يكلف محافظ الحسابات بزيارات متعددة وباستمرار للمؤسسة المراد تدقيقها.[2]

[1] سعود كايد، **تدقيق الحسابات**، دار زهران للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2012، الأردن، ص 14.

[2] سعود كايد، **مرجع نفسه**، ص 13.

4- التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم به : نميز فيه ما يلي :[1]

4-1 التدقيق الداخلي : يقوم بهذه الوظيفة مجموعة من العمال داخل المؤسسة يعينون للقيام بالمراقبة الداخلية من أجل حماية أموال المؤسسة والوصول إلى أهدافها بأقصى سرعة ممكنة للوصول إلى أكبر كمية ممكنة من الانتاج وتشجيع الموظفين بالعمل المستمر والتزام بالخطط والسياسات الادارية.

4-2 التدقيق الخارجي : عبارة عن محافظ حسابات من خارج المؤسسة تقوم هذه الأخيرة بتعيينه من أجل تدقيق حساباتها ومحافظ الحسابات يكون له رأي محايد ليس له صلة بأي من العاملين و الاداريين. وأن وجود التدقيق الداخلي لا يعني أنه يغني عن التدقيق الخارجي إنما هو مكمل له.

5- التدقيق من حيث نوع البيانات: يصنف بعض الكتاب التدقيق إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:[2]

5-1 تدقيق البيانات المالية : ويتأسس على مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما في أمريكا أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما أن تقرير محافظ الحسابات يتضمن عدالة البيانات المالية.

5-2 تدقيق الالتزام : ويتأسس على السياسات الادارية والقوانين والأنظمة ويتضمن التقرير عنه مدى وجود الالتزام.

5-3 التدقيق التشغيلي: ويتأسس على الأهداف الموضوعة بواسطة الادارة ويتضمن التقرير عنه مدى الكفاية والفعالية.

6- التدقيق من حيث الشخص القائم به: يقسم بعض الكتاب المدققين إلى ثلاثة مجموعات هي:[3]

- **المجموعة الأولى:** المدققين المستقلين

- **المجموعة الثانية:** المدققين الداخليين

[1] أحمد لعماري، حكيمة مناعي، **ملخص محاضرات في مادة التدقيق المالي والمحاسبي**، جامعة الحاج لخضر باتنة، علوم التسيير، السنة الثالثة ليسانس ل.م.د ص 10.

[2] أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، دار صفاء، 2009م-1430هـ، عمان ص 50.

[3] أحمد حلمي جمعة، **مرجع نفسه**، ص 49.

– المجموعة الثالثة: المدققين الخارجيين.

ويفترض في هؤلاء الحصول على شهادات خاصة وذلك من المعاهد المتخصصة.

7– التدقيق من حيث الالزام القانوني: يصنف كما يلي:

7–1 تدقيق الزامي : هو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على الزامية تعيين محافظ حسابات يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المتوخاة من التدقيق. [1]نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته رقم 609 على ضرورة تعيين محافظ الحسابات في القوانين الأساسية بالنسبة إلى شركات المساهمة (الأموال). [2]

7–2 تدقيق اختياري : هو التدقيق الذي لا تلزم المؤسسة بالقيام به، أي أن تقوم بتعيين محافظ الحسابات اختياريا دون ان يكون هناك الزام من قبل قانون أو تشريع معين يلزم المؤسسة بتعيين محافظ حسابات، لذلك فالتدقيق الاختياري يناسب المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص ومن الممكن أن يكون التدقيق الاختياري كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المؤسسة، كأن يتم تعيين محافظ حسابات لمعرفة نصيب كل شريك في المؤسسة أو في حالة رغبة شريك الانفصال أو حالة وجود ميراث في شركة لأحد الشركاء أو لغايات الاقتراض من البنوك، كذلك لتقديم القوائم المالية لفرض الضرائب. [3]

المبحث الثاني: الجانب القانوني لمهنة محافظ الحسابات

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **مرجع سابق**، ص21.

[2] القانون التجاري، **المرسوم التشريعي رقم 08–93، المؤرخ في 25 أبريل 1993**، المتعلق بالتأسيس دون اللجوء العلني للادخار، 2007، الأنترنت، ص 109.

[3] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص27.

أمام ازدياد دور المؤسسات في تعزيز الاقتصاد القوي لكل بلد كان الشغل الشاغل للمشرعين ايجاد جهاز يسهر على ضمان السير الجيد للمؤسسة بضمان مصداقية معلوماتها، فكان ميلاد مهنة محافظي الحسابات بمثابة قفزة نحو تطوير وضمان حقوق المتعاملين معها، وهنا تظهر أهمية هذا الجهاز في التشريعات العالمية على غرار التشريع الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات وشروط ممارسة المهنة

نظرا لأهمية مهنة محافظ الحسابات حرص المشرع الجزائري كل الحرص على التنظيم الجيد لها، ليكون أداؤها جيدا وهذا ما جاء في القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المعدل.

أولا: مفهوم محافظ الحسابات

حسب المادة 22 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/07/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على أنه: "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[1]

ثانيا: شروط ممارسة المهنة

لممارسة مهنة محافظ حسابات يجب أن تتوفر الشروط الآتية: [2]

- أن يكون جزائري الجنسية؛

- أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الآتي:

- بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات: أن يكون حائزا على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها،

- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 42، المؤرخ في 11يونيو 2010، **المتضمنة القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يوليو 2010**، االتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ص7.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 42، **المرجع نفسه**، ص 5.

– أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛

– أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛

– أن يؤدي اليمين بعد الاعتماد وقبل التسجيل في الغرفة الوطنية وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية:

"أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد".

المطلب الثاني: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات

حتى يكون محافظي الحسابات على قدر من الكفاءة، يجب أن تتوفر فيه بعض المميزات التي تأهله لممارسة هذه المهنة. وهذا ما حدده التشريع التجاري على كل من يريد مزاولتها.

أولا: تعيين محافظ الحسابات

حسب المواد26-27 من القانون رقم 10-01 تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية، تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم، وتحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث (3)سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (3) سنوات، في حالة عدم المصادقة على حسابات المؤسسة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين (2) ماليتين متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك.[1]

وصدر المرسوم التنفيذي رقم 11-32 تعيين محافظ الحسابات وفقا لدفتر الشروط كما يلي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 42، **المرجع نفسه**، ص 7.

– خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ أو محافظ الحسابات يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب أو المسير أو الهيئة المؤهلة لإعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة. [1]

– يجب أن يتضمن دفتر الشروط على الخصوص ما يأتي: [2]

– عرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج؛

– ملخص المعاينات والملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبداها محافظ أو محافظو الحسابات المنتهية عهداتهم، وكذا محافظ أو محافظو الحسابات للفروع إذا كان الكيان يقوم بإدماج الحسابات؛

– العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظ الحسابات والتقارير الواجب إعدادها؛

– الوثائق الإدارية الواجب تقديمها؛

– نموذج رسالة الترشح؛

– نموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة؛

– المؤهلات والإمكانيات المهنية والتقنية.

– يتحصل محافظ الحسابات المترشح من الكيان على ترخيص مكتوب لتمكينه من القيام بتقييم مهمة محافظة الحسابات يسمح له بالاطلاع على ما يلي:

– تنظيم الكيان وفروعه؛

– تقارير محافظي الحسابات للسنوات المالية السابقة؛

– معلومات أخرى محتملة ضرورية لتقييم المهمة. يتم الاطلاع على العناصر المذكورة أعلاه في عين المكان، دون نقل الوثائق أو نسخها، خلال أجل يحدده دفتر الشروط.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم07، المؤرخ في 02 فبراير2011، **المتضمنة للمرسوم التنفيذي رقم 11–32 مؤرخ في 27 يناير 2011**، ص 23.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 07، **مرجع نفسه**، ص 23 –24.

– يلزم محافظ الحسابات ومساعدوه بالسر لمهني عند اطلاعهم على الوثائق وعلى وضعية الكيان الذي يعتزمون إخضاعه لمهمة محافظة الحسابات.

– يوضح محافظ الحسابات في العرض، استنادا إلى العناصر المذكورة في المادة أعلاه، ما يأتي: [1]

– الموارد المرصودة؛

– المؤهلات المهنية للمتدخلين؛

– برنامج عمل مفصل؛

– التقارير التمهيدية، الخاصة والختامية الواجب تقديمها؛

– آجال ايداع التقارير؛

– يجب أن تتوافق الآجال والوسائل التي يجب أن يرصدها محافظ الحسابات للتكفل بالمهمة مع الأتعاب المناسبة التي تكون محل تقييم مالي للمهمة لمدة ثلاث (3) سنوات مالية متتالية موافقة لعهدة محافظة الحسابات مع مراعاة الحفاظ على المعايير القاعدية التي تم على أساسها التقييم المبدئي؛

– يمكن أن ترتب على عدم احترام الالتزامات من قبل محافظ الحسابات المعين في إطار العرض التقني العقوبات المالية المنصوص عليها في دفتر الشروط؛

– يجب أن يحدد دفتر الشروط إمكانية ترشح المهنيين كأشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين كما يجب على الخصوص توضيح إلزامية احترام حالات التنافي ومبدأ الاستقلالية كما يشترط أن لا ينتمي المتعهدون المعنيون إلى نفس المكتب أو إلى نفس الشبكة المهنية طبقا للأحكام التشريعية المعمول به؛

– في حالة تجديد عهدة محافظ الحسابات المنتهية عهدته، لا تلزم الهيئة أو المؤسسة بإعداد دفتر شروط جديد؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 07، **مرجع نفسه**، ص 24.

– يجب أن يتضمن دفتر الشروط كل التوضيحات التي تسمح بتنقيط العرض التقني والعرض المالي من أجل اختيار محافظ الحسابات غير أنه، يجب ألا يقل العرض التقني عن ثلثي (3/1) سلم التنقيط الإجمالي؛ [1]

– تقوم الهيئات والمؤسسات الملزمة بتعيين محافظ الحسابات أو أكثر بتشكيل لجنة تقييم العروض؛

– تقوم اللجنة بعرض نتائج تقييم العروض، حسب الترتيب التنازلي، على جهاز التسيير المؤهل للقيام بمعاينتها وعرضها على الجمعية العامة قصد الفصل في تعيين محافظ الحسابات أو محافظي الحسابات المنتقين مسبقا؛

– غير أنه يجب أن يعادل عدد محافظي الحسابات المزمع استشارتهم على الأقل ثلاث 3 مرات عدد محافظي الحسابات المزمع تعيينهم؛

– يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهدة للجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعنية، خلال أجل أقصاه ثمانية أيام، بعد تاريخ وصل استلام تبليغ تعيينه؛

– طبقا لأحكام المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري، إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب كان، يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس محكمة مقر الهيئة أو المؤسسة بناء على عريضة من المسؤول الأول للمؤسسة.

ثانيا: موانع تعيين محافظ الحسابات

المادة 715 مكرر6 من القانون التجاري لا يجوز تعيين محافظ الحسابات في الحالات التالية: [2]

– الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة ولأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة المؤسسة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 07، **مرجع نفسه**، ص 24.

[2] القانون التجاري، رقم 93-08 **مرجع سابق**، ص 189.

– القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة التي تملك عشر(10/1) رأسمال المؤسسة أو إذا كانت هذه المؤسسة نفسها تملك عشر(10/1) رأس مال هذه المؤسسات ؛

– أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات على أجرة أو مرتبا، إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المدرين أو مجلس المراقبة؛

– الأشخاص الذين منحتهم المؤسسة أجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم؛

– الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين، في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء وظائفهم.

وحدد القانون حالات التنافي، يجب عدم توفر ما يلي: [1]

–كل نشاط تجاري، لا سيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهني؛

–كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني؛

–كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري؛

– الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والحاسب المعتمد لدى نفس المؤسسة أو الهيئة؛

–كل عهدة برلمانية؛

–كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة؛

يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان أو لعضوية الهيئة التنفيذية لمجلس محلي منتخب، لإبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في أجل أقصاه شهر واحد (1) من تاريخ مباشرة عهدته، يتم تعيين مهني لاستخلافه يتولى تصريف

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42، **مرجع سابق**، ص 11.

الأمور الجارية لمهنته. لا تتنافى مع ممارسة مهنة محافظ الحسابات مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية.

1- ويمنع محافظ الحسابات من

- القيام مهن بمراقبة حسابات المؤسسات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛

- قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير؛

- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئ المراقبة أو الإشراف عليها؛

- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى مؤسسة أو هيئة يراقب حساباتها؛

- شغل منصب مأجور في المؤسسة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث (3) سنوات من انتهاء عهدته. [1]

2- زيادة على حالات التنافي والموانع

- يمنع محافظ الحسابات من القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة إذا استقدمت مؤسسة أو هيئة محافظين (2) للحسابات أو أكثر، فإن هؤلاء يجب أن لا يكونوا تابعين لنفس السلطة وألا تربطهم أية مصلحة وألا يكونوا منتمين إلى نفس مؤسسة محافظة الحسابات؛

- إذا أراد محافظ الحسابات أن يمارس نشاطا منافيا بصفة مؤقتة يتعين عليه طلب إغفاله من الجدول لدى لجنة الاعتماد في أجل أقصاه شهر (1) واحد من تاريخ بداية نشاطه وتمنح لجنة الاعتماد الموافقة إذا كانت المهمة الجديدة للمهني لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية للمهنة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 42، **مرجع نفسه**، ص .11

– يمنع محافظ الحسابات السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية، كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور. [1]

المطلب الثالث: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

إن الطابع القانوني لمهنة محافظ الحسابات تفرض عليه تصرفات ومسؤوليات خاصة في ممارسة مهنته تمنح منتجوه درجة عالية من الثقة تتمثل في ما يلي:

أولا: مهام محافظ الحسابات

تتمثل مهام محافظ الحسابات فيما يلي:

– يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والهيئات؛

– يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛ [2]

– يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين؛

– يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها القائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 42، **مرجع نفسه**، ص 11.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرجع نفسه**، ، ص7.

– يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق المؤسسة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير؛

– عندما تعد المؤسسة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار. [1]

– يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد

– تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر.

– تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء؛

– تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛

– تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛

– تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛

– تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار.[2]

ثانيا: مسؤوليات محافظ الحسابات

هناك ثلاثة أنواع من المسؤوليات وهي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 42 **مرجع نفسه**، المواد 23،24، ص7.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 42 **مرجع نفسه**، االمادة،25، ص.7.

1 –المسؤولية التأديبية [1]

يسأل محافظ الحسابات على سلوكه المهني ومن الممكن أن يتوقع اللجنة التأديبية أيا من العقوبات التالية وفقا للمادة (36) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية:

– إذا كان المخالف محاسبا قانونيا

– التنبيه؛

– الإنذار الخطي؛

– تعليق التسجيل العمل بإجازة المزاولة لمدة لا تزيد على سنتين؛

– إلغاء إجازة المزاولة وشطب اسم المحاسب القانوني نهائيا من سجل المزاولين.

–إذا كان المخالف متدربا

–التنبيه؛

–الإنذار الخطي؛

–وقف التدريب لمدة لا تزيد عن سنتين.

2– المسؤولية الجزائية

غالبا ما تكون هذه العقوبات تخص المخالفات التي تؤثر على العملاء مباشرة ويكون هذا التأثير يؤدي إلى الحاق ضرر مادي بالشركاء بحيث تعتبر العقوبات الجزائية أشد من العقوبات التأديبية.[2]

ومن هذه التصرفات أو الأفعال التي تترتب عليها المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات هي: [3]

[1] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع نفسه**، ص 80-.81.

[2] سعود كايد، **مرجع سابق**، ص70.

[3] نسرين حشيشي، **مرجع سابق**، ص18.

- تآمر محافظ الحسابات مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي الإهمال في إدارة المؤسسة؛

- تآمر محافظ الحسابات مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة المؤسسة ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة المؤسسة أو المساهمين؛

- تقديم تقارير غير مطابقة للحقيقة؛

- إغفال محافظ الحسابات وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين في المؤسسة؛

- عدم احترام سر المهنة في حالة تسريب أسرار خاصة بالمؤسسة.

3- المسؤولية المدنية

تنتج المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات عن أضرار لحقت إما بالعميل أو طرف ثالث أو امتناع محافظ الحسابات عن تنفيذ العقد لإلحاق الضرر أو عدم الوفاء بالتزام نشأ عن سياسات اجتماعية أو سياسية وشروط العقد معا.

كذلك يعتبر محافظ الحسابات مسؤول أمام الطرف الثالث عن الغش والإهمال. [1]

وتنعقد المسؤولية المدنية بنوعيها العقدية أو التقصيرية ضد محافظ الحسابات، يجب توافر ثلاث أركان وهي: [2]

-حصول إهمال وتقصير من جانب محافظ حسابات في أداء واجباته المهنية؛

- وقوع ضرر أصحاب الغير نتيجة إهمال وتقصير محافظ الحسابات؛

- رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير محافظ الحسابات.

[1] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع سابق**، ص85.

[2] نسرين حشيشي، **مرجع سابق**، ص17.

المبحث الثالث: منهجية مهمة محافظ الحسابات

لقد أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي معيار التدقيق الدولي 300 المعدل المرسوم: التخطيط لتدقيق البيانات المالية، وأشار المجلس إلى أن الغرض من هذا المعيار توفير ارشادات بشأن الاعتبارات والأنشطة المطبقة على تخطيط عملية تدقيق للبيانات المالية، في سياق عمليات التدقيق المتكررة.

إلى جانب ذلك تم ادخال الأمور التي على محافظ الحسابات أخذها بعين الاعتبار في عمليات التدقيق الأولية وقد أكد المجلس على أنه يجب على محافظ الحسابات تخطيط عمل التدقيق لكي يتم انجاز التدقيق بطريقة فعالة وفي ما يلي اجراءات التخطيط لتدقيق البيانات المالية.[1]

المطلب الأول: تخطيط تدقيق الحسابات

يعتبر تخطيط عملية التدقيق والإشراف على المساعدين المعيار الأول من معايير العمل الميداني، ويتطلب هذا المعيار ضرورة تنفيذ عملية التدقيق وفقاً لخطة ملائمة، كما يتطلب هذا المعيار التخصيص السليم للوظائف الفنية الإدارية بالمكتب والقادرة على إنجاز عملية التدقيق بمستوى مهني يحوز الثقة مع حل جميع المشاكل العالقة بين مساعديه وإدارة المؤسسة والاطمئنان لأدائهم المهام الموكولة إليهم حسب الخطة الموضوعة.[2]

– **ويعني التخطيط**: "بشكل عام بأنه عملية جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها وصولا الى الأهداف المرجوة بينما يعرف التخطيط لعملية التدقيق بأنه وضع استراتيجية تدقيق شاملة للعملية وتطوير خطته وذلك من أجل تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض وبشكل مقبول".[3]

أولا: خطة التدقيق

[1] أحمد حلمي جمعة، **مرجع سابق**، ص 261.

[2] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية**، الطبعة الأولى، فلسطين، فبراير 2002، ص128-129.

[3] نبيل إبراهيم اسماعيل سمور، **دور التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق**، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماستر، الجامعة الإسلامية –غزة، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، 2014، ص36.

لا شك في أن التنفيذ السليم الناجح لعملية تدقيق الحسابات يتوقف على مدى الدقة الذي يتم بها اعداد خطة تدقيق الحسابات، وهي التي ترتبط بشكل مباشر بنطاق عملية تدقيق الحسابات المراد القيام به والمتطلبات الأساسية عند قيام محافظ الحسابات بوضع خطة تدقيق الحسابات، قيامه قبل تنفيذ وضع الخطة بمراعاة ما يلي: [1]

1- التأكد من صحة تعيينه

حيث تختلف اجراءات التعيين بحسب الشكل القانوني للمؤسسة محل تدقيق الحسابات، ففي حالة المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص يتم تعيين محافظ الحسابات بموجب عقد مكتوب يوضح نطاق ومدى المهمة التي كلف بها، ولذا يكن هناك عقد مكتوب، فعلى محافظ الحسابات ارسال خطاب لذوي الشأن يفيدهم بقبول عملية تدقيق الحسابات، وموضحا به جميع التفاصيل التي سيقوم بتنفيذها حتى يكون ذلك بالنسبة له مرجعا عند اللزوم.

أما بالنسبة للشركات المساهمة، حيث أن تدقيقها الزامي فيتم تعيين محافظ الحسابات عن طريق قرار من الجمعية العامة أو عن طريق مجلس الادارة وذلك بتفويض من الجمعية العامة.

2- التأكد من نطاق عملية تدقيق الحسابات

أن تحدد نطاق و مدى عملية تدقيق الحسابات يتوقف على الكيان القانوني للمنشأة محل تدقيق الحسابات وقد سبق وتعرضت الدراسة لهذا الموضوع أثناء دراسة (أنواع التدقيق)، واتضح أن نطاق ومدى عملية تدقيق الحسابات يختلف بين أنواع المنشآت ، ففي المنشآت الفردية وشركات الأشخاص، يحدد محافظ الحسابات بوضوح مدى ونطاق المهمة المكلف بها في عقد مكتوب فقد تكون عملية تدقيق الحسابات شاملة لجميع الدفاتر والسجلات، وقد تكون تدقيق جزئية تهدف إلى تحقيق غرض معين كتدقيق الايرادات بقصد اكتشاف بعض الاختلاسات أو القيام بعملية جرد للبضاعة لتحديد قيمة العجز، وما شابه ذلك. أما بالنسبة للشركات المساهمة، تكون عملية تدقيق الحسابات شاملة والزامية، وأنه ليس هناك تحديد لنطاق وعملية تدقيق الحسابات تفرض على محافظ الحسابات.

3- حصول محافظ الحسابات على المعلومات الأساسية

[1] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع سابق**، ص 127.

من المهام الأساسية التي يقوم بها محافظ الحسابات قبل وضع خطة وبرنامج تدقيق الحسابات قيامه بالحصول على البيانات والمعلومات الأساسية عن المؤسسة محل تدقيق الحسابات، ولعل الهدف من وراء ذلك هو تسهيل مهمته بإلقاء الضوء على كثير من المشاكل التي تصادفه أثناء القيام بعملية تدقيق الحسابات ففي حالة شركات الأشخاص يطلع محافظ الحسابات على عقد المؤسسة لمعرفة : رأس المال، حصص الشركاء كيفية توزيع الأرباح والخسائر ومن له حق الادارة من الشركاء، مرتبات المؤسسات المديرين حدود المسحوبات فوائد رأس المال والمسحوبات ، و كذلك معرفة توزيع السلطات و المسؤوليات بين العاملين في المؤسسة.

أما في شركات المساهمة، يقوم محافظ الحسابات بالحصول على البيانات الأولية والاطلاع على (عقد التأسيس) القانون النظامي للشركة .....الخ .

4- فحص النظام المحاسبي و الاطلاع على نتائج الأعمال السابقة

قيام محافظ الحسابات بدراسة دقيقة للنظام المحاسبي المطبق في المؤسسة، وذلك بالاطلاع على الدفاتر والسجلات سواء أكانت محاسبية أو احصائية اختيارية أو الزامية، ودراسة طرق وأسلوب الدورة المحاسبية والدورة المستندية والحصول على قائمة من المسؤولين عن انشائها وتدقيقها داخليا والمسؤولون عن الاحتفاظ بعهد الأصول، ويقوم بالاطلاع على نتيجة الأعمال والمركز المالي عن سنوات سابقة، ودراسة تقرير محافظ الحسابات السابق، وفحص أية تحفظات تناولها التقرير السابق أو وردت بتقارير مجلس ادارة المؤسسة. [1]

5- القيام بزيارات ميدانية على مواقع المؤسسة والعاملين

لعل من المهم المام محافظ الحسابات قبل اعداد خطة وبرنامج تدقيق الحسابات، القيام بزيارات ميدانية لمعرفة مواقع المؤسسة (المركز الرئيسي والفروع) والادارات والأقسام، وذلك للتعرف على النواحي والمخرجات النهائية للمؤسسة، ومواقع الأقسام الحساسة: كالخزينة، ومخازن المواد الخام، وقطع الغيار ومخازن المنتجات الجاهزة ومعرفة تسلل العمليات في مراكز الانتاج وطرق التخزين والصرف للمواد....الخ.

6- فحص و دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية

[1] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع نفسه**، ص 128-129.

من دراسة التطور التاريخي لمفهوم وطبيعة وأهداف تدقيق الحسابات تبين أن الاتجاه الحديث للتدقيق يقوم على أساس تدقيق الحسابات الاختبارية بدلا من تدقيق الحسابات الشاملة التفصيلية، وذلك في ظل الاهتمام المتزايد بأنظمة الرقابة الداخلية، وبناء على ذلك اهتمت معايير العمل الميدان بهذا الموضوع و نصت على: أنه يجب القيام بدراسة سليمة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لاعتبار أن الرقابة الداخلية تعد بمثابة نقطة الانطلاق الأولى التي يبدأ منها مدقق الحسابات لتخطيط تدقيق الحسابات ووضع برنامج تنفيذ عملية تدقيق الحسابات وعليه أن يتأكد من وجود نظام قوي للرقابة الداخلية، بحيث يزيد درجة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي من قوائم وتقارير وتوفير المعلومات الملائمة .[1]

ثانيا: تصميم برنامج التدقيق

يحتاج محافظ الحسابات عند القيام بالتخطيط لعملية تدقيق البيانات المالية إلى تصميم برنامج تدقيق ولذلك يعرف برنامج التدقيق بأنه: [2]

– خطة مرسومة على هدى النتائج التي توصل اليها محافظ الحسابات بعد دراسته وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية وذلك بهدف تدقيق البيانات المالية. ولذلك يتكون برنامج التدقيق من الخطوات التي تتبع في أعمال التدقيق والوقت المقدر للانتهاء من كل خطوة وبيان الوقت الفعلي الذي استنفذ في اتمامها، وتوقيع الذي قام بتنفيذها كما يحقق برنامج التدقيق عدة أهداف أهمها:

– تحديد تلخيص ما يجب القيام به من أعمال التدقيق، وحصر العمليات الواردة بالدفاتر والسجلات؛

– يمثل تعليمات فنية تفصيلية صادرة عن محافظ الحسابات لمساعديه؛

– أداة للكشف عن انحرافات الوقت إن وجدت والتحري عن أسبابها واتخاذ اللازم لمعالجتها.

ويشير أحد الكتاب إلى أن برنامج التدقيق يجب أن يتطور محتواه لكي يصبح أداة ادارية فعالة ووسيلة لإرشاد فريق التدقيق وهو يقوم بدور حلقة الربط بين العمل المنجز كما هو موثق بأوراق العمل، وبين الاستثناءات التي يتم

[1] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع نفسه**، ص 130 -129 .

[2] أحمد حلمي جمعة، **مرجع سابق**، ص 272.

ملاحظتها، ولذلك يرى أن برنامج التدقيق يجب أن يتضمن المعلومات التي يحتاج اليها المدير أو الشريك لتحقيق أهدافهم وصف المهمة ومستوى الاختبار المطلوب؛ وفريق المدققين والمشرفين المسؤولين عن الأداء؛ والوقت المخطط والوقت الفعلي لإنجاز و متابعة العمل؛ ومتى يتم انجاز العمل ومتى يتم متابعته ؛ وما اذا كان العمل المنجز ينتج أي استثناءات (شيء غير عادي)؛ والاشارات العكسية الخاصة بالموضوعات التي تهم الشريك عن الاستثناءات؛ والتي يتم استيضاحها على التوالي في مستوى الشريك؛ والاشارات العكسية لبقية خطوات برنامج التدقيق؛ والتي يتم تنقيحها واضافتها عند عملية استيضاح الاستثناءات . [1]

ثالثا: أوراق العمل

باعتبارها وسيلة لتجميع أدلة الاثبات والقرائن التي يحتاج إليها محافظ الحسابات لإبداء رأيه الفني حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، سنميز بين أنواع أوراق العمل في النقطتين التاليتين:[2]

1 – الملف الدائم

ويضم البيانات الثابتة أو الدائمة وهي:

– نبذة عن حالة المؤسسة كما يلي:

– اسم وعنوان المؤسسة ومصانعها وفروعها؛

– الشكل القانوني ورقم السجل وتاريخ التأسيس؛

– أسماء وتوقيعات المفوضين بالتوقيع؛

– قائمة بالدفاتر والسجلات المستخدمة؛

– صور عن القوائم المالية للسنوات السابقة؛

– بيان رأس المال والسندات والأصول الثابتة.

– نبذة عن التنظيم الإداري كما يلي:

– ملخص يوضح الاختصاصات والمسؤوليات؛

– أسماء الموظفين المسؤولين؛

[1] أحمد حلمي جمعة، **مرجع نفسه**، ص 272-274.

[2] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **مرجع سابق**، ص 128.

- صور تواقيع المسؤولين؛
- ملخص لمسؤوليات وصلاحيات كل مسؤول.
- بيانات أخرى متنوعة:
- ملخص قرارات الهيئة العامة المؤثرة على الحسابات؛
- ملخص قرارات مجلس الإدارة المؤثرة على الحسابات؛
- ملخص العقود القائمة مع الغير؛
- ملخص الالتزامات طويلة الأجل والمرتبطة بها المؤسسة.

2- الملف الجاري:

ويشمل بيانات جارية مرتبطة بعملية التدقيق التي يقوم بها محافظ الحسابات هذا العام ويتضمن هذا الملف ما يلي:

- نسخة من خطاب التعيين (عقد أو قرار الهيئة العامة)؛
- بيان بأسماء المراجعين السابقين وخطاب المجاملة؛
- نسخة من مراسلاته مع العميل الذي يراجع حساباته؛
- نسخة من تقريره عن نتيجة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- نسخة من برنامج التدقيق الذي أعده لعملية التدقيق؛
- ملخص من محاضر جلسات مجلس الإدارة والهيئة العامة خلال العام؛
- ميزان المراجعة النهائي وموازين المراجعة الشهرية (الدورية)؛
- الكشوف التحليلية لبنود المصروفات والإيرادات ومفردات الميزانية العمومية؛
- ملخص لقيود التسويات التي أجريت في نهاية الفترة؛
- محاضر الجرد المختلفة، نقدية، بضاعة، استثمارات؛
- نسخة عن التقارير الدورية للمراجع ومساعديه المرتبطة بفحص الحسابات والدفاتر؛
- نسخة من تقرير المراجع النهائي؛

- علامات أو رموز متعارف عليها بين محافظي الحسابات الممارسين، فكل منهم له علاماته ورموزه الخاصة به والتي يحتفظ بسريتها، فعندما ينتهي المراجع من خطوة ما يؤشر عليها برمز خاص يفيد الفحص وطبيعته.[1]

المطلب الثاني: تجميع أدلة الاثبات

تعرفنا في ماسبق أن هدف التدقيق هو التأكد من صحة وسلامة البيانات المالية والسجلات المحاسبية وإبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة تمثيل القوائم والسجلات عن نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي خلال الفترة المالية وحتى يقوم محافظ الحسابات بإبداء رأيه المحايد لابد من حصوله على أدلة وقرائن اثبات لتمكنه من الحكم على العنصر محل الفحص والتعبير عن رأيه وأن يكون مطمئنا لسلامة ذلك الرأي.

أولا: تعريف أدلة الاثبات: تعددت التعاريف منها:

– التعريف الأول: يمكن تعريف الدليل على انه المعلومات والحقائق التي يسند اليها الفرد لتكوين رأي حول موضوع أو نقطة معينة.

– التعريف الثاني: كذلك تعرف الأدلة بأنها كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير محافظ الحسابات فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية.[2]

– التعريف الثالث: يجب على محافظ الحسابات عند تنفيذه لإجراءات الالتزام والاجراءات الجوهرية أن يحصل على القرائن الكافية والملائمة التي تمكنه من التوصل إلى نتائج معقولة يعتمد عليها في ابداء رأيه حول المعلومات المالية.[3]

ثانيا: أنواع أدلة الاثبات

نميز بين أدلة الاثبات كالتالي: [4]

[1] يوسف محمود جربوع، **مرجع سابق**، ص128-129.
[2] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص 177.
[3] سعود كايد، **مرجع سابق**، ص 26.
[4] وعد عبد الودود سيف، **مرجع نفسه**، ص 4.

1- الوجود الفعلي للعنصر

حيث يتأكد محافظ الحسابات من الوجود الفعلي بجرده فعليا أو معاينته على الطبيعة سواء بالقياس أو العد أو الوزن وتدوين الأرصدة التي تم حصرها بكشوفات ومطابقتها مع الأرصدة الدفترية. وتستخدم هذه الوسيلة للأصول التي لها كيان مادي ملموس كالنقدية والأصول الثابتة (المباني- الآلات- الأثاث) ومخزون البضاعة ويجب على "محافظ الحسابات" الحصول على أدلة تؤكد ملكية المؤسسة للأصل الذي تم جرده فوجوده لا يعني ملكيته. ويعد الوجود الفعلي للعنصر من أرز وأقوى أدلة الإثبات.

2 – المستندات المؤيدة للعمليات المثبتة بالدفاتر

وهي من أدلة الإثبات الهامة والضرورية التي يستند اليها محافظ الحسابات في عملية التدقيق فهي التي تثبت حدوث العمليات المالية المسجلة بالدفاتر. وهي تنقسم إلى نوعين:

2-1 المستندات الداخلية : وهي التي تعد من داخل المؤسسة محل الفحص وتكون بياناها وشكلها من تصميم المؤسسة.

2-2 المستندات الخارجية: وهي التي تعد من خارج المؤسسة أو المؤسسة محل الفحص وليس للمؤسسة أي سلطة عليها.

3- الإقرارات والشهادات

التي يحصل عليها محافظ الحسابات من الغير: وهي من أدلة الإثبات الهامة ويعتمد علي محافظ الحسابات في إثبات صحة أرصدة بعض الحسابات. ومن أمثلة ذلك المصادقات التي ترد من العملاء والمدينين بمدى صحة حسابتهم. والشهادات التي ترد من البنوك بأرصدة حسابات المؤسسة. [1]

4- الشهادات والبيانات

التي تقدمها الإدارة: وهي شهادات لتأييد بعض الحقائق المثبتة في الدفاتر أو الحسابات توضحها الإدارة ويجب ألا تعد دليل إثبات أصلي بل لابد أن تكون دليلاً إضافياً ويجب ايضاً أن تكون مكتوبة وليست شفوية.

[1] وعد عبد الودود سيف، **المراجعة " تدقيق" الحسابات (طبيعتها- أهدفها- إجراءاتها)**، مجلة اقتصاديات، ص 4.

5-وجود نظام رقابة "مراجعة داخلية" سليم وفعال

وهو من أخطر أدلة الإثبات التي يجب على محافظ الحسابات الوصول اليها، فوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يعطي تأكيداً للمراجع بصحة وسلامة البيانات والمعلومات التي تظهرها الدفاتر والسجلات ويطمئن في مدى الاعتماد عليها.

6-سلامة نظام الرقابة "المراجعة الداخلية"

يعد نظام المراجعة الداخلي المطبق بالمؤسسة أو المؤسسة ومدى سلامة من أخطر أدلة الإثبات التي يجب على المراجع الوصول اليها، فوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يعطي تأكيداً للمحافظ الحسابات بصحة وسلامة البيانات والمعلومات التي تظهرها الدفاتر والسجلات ويطمئن في مدى الاعتماد عليها.

7- الدقة الحسابية للعمليات المقيدة بالدفاتر والسجلات:

إذا كانت العمليات الحسابية المقيدة بالمستندات والدفاتر دقيقة يعتبر ذلك برهان على صحة هذه البيانات والمعلومات المسجلة.

8- العمليات التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية:

تعد العمليات التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية من أدلة الإثبات التي توفر للمحافظ نوع من القناعة لإبداء رأيه عن الأرقام والأرصدة والحسابات التي يراجعها، فما تم تحصيله من ديون في فترة تالية لتاريخ الحسابات الختامية والمركز المالي لدليل قوي على صحة الرصيد المستحق على العميل في تاريخ الميزانية.

المطلب الثالث: إعداد التقارير

تعتبر هذه الأوراق ركيزة يستطيع محافظ الحسابات كتابة التقرير استنادا عليها:

أولا: تعريف تقرير محافظ الحسابات: يمكن تعريف تقرير محافظ الحسابات بأنه عبارة عن:

"وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي.[1]

ثانيا: شروط تقرير محافظ الحسابات

يجب أن تتوافر فيه شروط معينة من حيث الشكل والمحتوى وتتمثل فيما يلي: [2]

1-النواحي الشكلية لتقرير محافظ الحسابات : ويمكن إيجاز النواحي الشكلية في تقرير محافظ الحسابات في الآتي:

- أن يتضمن التقرير (تاريخ إعداده) حتى تتحدد مسؤولية محافظ الحسابات، في العمليات التي تقع بين تاريخ الميزانية الخاضعة للتدقيق وتاريخ التقرير؛

- أن يتم توجيه التقرير إلى المؤسسة باعتبار محافظ الحسابات وكيلا عنها، مع ذكر اسم المؤسسة بدقة، كما هي مسجلة به؛

-أن يراع توخي الدقة والوضوح في اختيار العبارات والمصطلحات، والتي لا تحمل أكثر من معنى واحد ومتعارف عليها بين الجميع؛

-ينبغي أن يتضمن التقرير الإشارة إلى المستويات المهنية المطالب لمحافظ الحسابات بضرورة التقيد والإلتزام بها؛

- أن يوضح رأيه في التحفظات المتضمنة في تقريره بشكل واضح ومباشر، لعدم اللبس أو تغير المقصود منها؛

-يجب أن يوقع محافظ الحسابات على تقريره بشخصه، وليس بمعرفة أحد مندوبيه أو مساعديه، ويوضح بجانب التوقيع رقمه في سجل المحاسبين ومحافظي الحسابات، وكتابة اسمه بالكامل فوق التوقيع؛

[1] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع سابق**، ص253.

[2] **مرجع نفسه**، ص254

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير محافظ الحسابات، ينبغي أن يكون مكتوبا لا مشافهة، وتحكم هذا التقرير اعتبارات قانونية تتضمنها التشريعات القانونية السارية في الدولة، واعتبارات المهنة تخرج من الهيئات المهنية.

2-من ناحية المحتوى: يحتوي التقرير على جزأين رئيسين، يتضمن الجزء الأول: [1]

التقرير حول البيانات المالية ويشمل الحقائق الثابتة التي يقررها محافظ الحسابات والتي تمثل الإطار الذي يتم في نطاقه عملية التدقيق (الفقرة التمهيدية، فقرة مسؤولية الإدارة، فقرة مسؤولية محافظ الحسابات، فقرة رأي محافظ الحسابات).

بينما يتضمن الجزء الثاني التقرير حول المتطلبات القانونية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك يتم في ضوء المحددات التالية:

- التشريعات؛
- المعايير المهنية؛
- مسؤولية محافظ الحسابات؛
- أدلة التدقيق على أساس الاختبارات.

ثالثا: أنواع التقارير

نميز منها ما يلي:

1- تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية

- يهدف التقرير المتعلق بالتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول القوائم المالية، إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بشكل ومحتوى التقرير العامل لتعبير عن رأي محافظ الحسابات.

- يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي يبين فيه أداء مهمته يتم إرسال هذا التقرير إلى الجمعية العامة العادية.

[1] أحمد حلمي جمعة، **مرجع سابق**، ص 451-452.

– يجب أن ينتهي هذا التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات بالمصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة القوائم المالية وكذا صورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر.

– يعبر محافظ الحسابات من خلال رأيه على أنه أدى مهمة الرقابة المسندة إليه طبقا لمعايير المهنة وعلى أنه تحصل على ضمان كافي بأن الحسابات السنوية لا تتضمن اختلالات معتبرة من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية.

– حتى يكون التعبير عن رأيه مؤسسا يقوم محافظ الحسابات بفحص وتقييم النتائج المستخلصة من العناصر المثبتة المتحصل عليها فيقدر بذلك الأهمية النسبية للمعاينات التي قام بها والطابع المعتبر للاختلالات التي اكتشفها.[1]

–يحدد محافظ الحسابات ما إذا كانت الحسابات السنوية قد تم إعدادها طبقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في القانون قم 07-11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي المعدل والنصوص المتعلقة به.

– تتضمن الحسابات السنوية الخاضعة لتعبير محافظ الحسابات عن رأيه كل من الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير رؤوس الاموال الخاصة وكذا الملحق يتم توقيع القوائم المالية من قبل مسؤول جهاز التسيير المؤهل.

– يتم تأشيرها من قبل محافظ الحسابات تتضمن هذه التأشيرة توقيعها بالحروف الأولى تسمح بالتعرف على القوائم المالية المدققة.

– لا يسر رأي محافظ الحسابات إلا على حسابات السنة المالية المعنية حتى وإن كانت تتضمن إشارة إلى رقم السنة المالية السابقة بالنسبة لكل قسم كما نص عليه القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

يجب أن يتضمن التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول الحسابات الفردية:

– اسم وعنوان محافظ الحسابات ورقم اعتماده ورقم التسجيل في الجدول؛

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **قرار يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات**، 24 جوان 2013، ص 23.

– عنوان يشير إلى أن الأمر يتعلق بتقرير محافظة الحسابات لكيان محدد بوضوح وأنه يخص سنة مالية مقفلة بتاريخ إقفال دقيق.

يتمحور هذا التقرير حول جزئين:

–الجزء الأول: التقرير العام للتعبير عن الرأي.

–الجزء الثاني: المراجعات والمعلومات الخاصة. [1]

1.1 الجزء الأول: التقرير العام للتعبير عن الرأي

– مقدمة

في مقدمة التقرير يقوم محافظ الحسابات بـ:

– التذكير بطريقة وتاريخ تعيينه؛

– التعريف بالكيان المعني؛

– ذكر تاريخ إقفال السنة المالية المعنية؛

– الإشارة إلى القوائم المالية قد تم وقفها من طرف الجهاز المؤهل في الكيان؛

– التذكير بمسؤولية المسيرين الاجتماعيين عند إعداد القوائم المالية؛

– التذكير بمسؤوليته في التعبير عن رأيه حول القوائم المالية؛

– تحديد إذا تم إرفاق التقرير بالميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رأس المال وكذا الملحق عند الاقتضاء.

– الرأي حول القوائم المالية

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **مرجع نفسه**، ص ص24 –23.

يقوم محافظ الحسابات ضمن هذا القسم:

- بالإشارة إلى أهداف وطبيعة مهمة المراقبة مع توضيح أن الأشغال التي أنجزها قد تمت طبقا لمعايير المهنة وأنها تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية ؛

- يعبر عن رأيه حول الحسابات السنوية الذي يمكن ان يكون حسب الحالة. [1]

– رأي بالقبول: يتم التعبير عن الرأي بالقبول من خلال مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية بأنها منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها كما تقدم صورة مطابقة للوضعية المالية ووضعية الذمة والنجاعة وخزينة الكيان عند نهاية الدورة وتتطابق المعلومات الواردة في ملحق القوائم المالية مع القوائم المالية المعدة التي تفسرها. يمكن لهذا الرأي أن يرفق بملاحظات ومعاينات ذات طابع حيادي، موجهة إلى تنوير قارئ الحسابات السنوية.

– رأي بتحفظ: يتم التعبير عن الرأي بتحفظ من خلال مصادقة محافظ الحسابات بتحفظ على القوائم المالية بأنها منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد المبادئ المحاسبية سارية المفعول كما تقدم صورة مطابقة لنتيجة عمليات السنة المنصرمة وكذا الوضعية المالية وممتلكات الكيان في نهاية هذه السنة المالية.

يجب على محافظ الحسابات أن يبين بوضوح في فقرة، تسبق التعبير عن الرأي، التحفظات المعبر عنها مع تكميمها إذا أمكن قصد إبراز تأثيرها حول النتيجة والوضعية المالية للكيان.

– رأي بالرفض: يتم التعبير عن الرأي بالرفض من خلال رفض مبرر بوضوح من طرف محافظ الحسابات المصادقة على القوائم المالية وأنه لم يتم اعدادها في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية سارية المفعول

يجب أن يبين محافظ الحسابات بوضوح في فقرة، قبل التعبير عن الرأي، التحفظات التي دفعته الى رفضه للمصادقة على تكميمها إذا أمكن ذلك، قصد إبراز تأثيرها حول النتيجة والوضعية المالية للكيان. [2]

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **مرجع نفسه**، ص24.

[2] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **مرجع نفسه**، ص 25.

– فقرة الملاحظات: يتضمن التقرير العام للتعبير عن الرأي في فقرة منفصلة، يتم ادراجها بعد التعبير عن الرأي، ملاحظات تهدف إلى لفت انتباه القارئ لنقطة أو لعدة نقاط تتعلق بالحسابات السنوية دون التشكيك في الرأي المعبر عنه.

في حالة وجود شكوك معتبرة مبينة بشكل وجيه في الملحق، بحيث يرتبط حلها بأحداث مستقبلية من شأنها التأثير على الحسابات السنوية. يلزم محافظ الحسابات بإبداء الملاحظات الضرورية.

1-2 الجزء الثاني: المراجعات والمعلومات الخاصة

– يتمحور هذا الجزء حول الفقرات الثلاثة المنفصلة:

– الخلاصات الناتجة عن بعض المراجعات الخاصة؛

– المخالفات والشكوك التي تؤثر على الحسابات السنوية؛

– المعلومات التي يوجب القانون على محافظ الحسابات الإشارة إليها.

– يؤدي محافظ الحسابات مهمته المتعلقة بفحص الحسابات السنوية وإعداد تقريره العام المتعلق بالتعبير عن الرأي، في أجل قدره خمسة وأربعين 45 يوما ابتداء من تاريخ استلام الحسابات السنوية المضبوطة من طرف جهاز التسيير المؤهل، يجب أن يتطابق تاريخ التقرير مع تاريخ الانتهاء الفعلي من مهمة الرقابة؛

– إذا تعلق الأمر بمؤسسة محافظي الحسابات، يجب أن يتم التوقيع على التقرير من طرف ممثل المؤسسة ومن طرف ممثل أو ممثلي محافظي الحسابات أو الشركاء أو المساهمين أو المسيرين لهذه المؤسسة الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير؛[1]

– يتم إعداد وتوقيع تقرير مشترك، في حالة تعدد محافظي الحسابات الممارسين ؛

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **مرجع نفسه**، ص ص 25-26.

- في حالة الاختلاف في الرأي بين محافظي الحسابات المتضامنين، يدلي كل محافظ حسابات برأيه ضمن التقرير المشترك.

بالإضافة الى ما سبق يعد محافظ الحسابات تقارير أخرى مثل:

- التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة؛
- التقرير حول المبلغ الاجمالي لأعلى خمس أو عشر تعويضات؛
- التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين،
- التقرير حول اجراءات الرقابة الداخلية ...وغيرها. [1]

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **مرجع نفسه**، ص 22.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل نستنتج أن مهنة محافظ الحسابات هدفها الأساسي هو التحقق من صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية، وذلك عن طريق اعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية ومدى عدالته في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة وذلك من طرف محافظ الحسابات الذي يشترط فيه أن يكون مستقلا ومحايدا عن المؤسسة وذو كفاءة مهنية وخبرة ولابد عليه أثناء تأدية مهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها في التدقيق مما يسهل للمحافظ القيام بمهمة التدقيق، والوصول إلى اقناع الأطراف ذات المصالح بوضعية المؤسسة.

الفصل الثاني

الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

تمهيد

يرتبط تطور الافصاح بشكل وثيق مع تطور نظم المحاسبة، وتتأثر ممارسات ومعايير الافصاح بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية ...الخ، إذ أن المتتبع للإفصاح المحاسبي يلاحظ أن هناك تطورا لهذا الافصاح وفي العديد من الاتجاهات منها :التوسع في طرق وآلية عرض المعلومات والقوائم المالية التي يتم الافصاح عنها، سواء بالطرق التقليدية وبالطرق الحديثة الإلكترونية ويهدف هذا الفصل إلى القاء الضوء على هذه الأخيرة في ظل تنامي هذا النوع من الإفصاح على المستوى العالمي وأثره على مهنة المحاسبة والتدقيق. وكذلك التعرف على لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة لكونها أداة للإفصاح الإلكتروني ولتحقيق أهداف الفصل تم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية؛

المبحث الثاني: الإفصاح الالكتروني للقوائم المالية؛

المبحث الثالث: لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

يعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الختامية قاعدة مهمة لنظرية المحاسبة وتطبيقاتها حيث تتطلب المعايير المحاسبية بضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية، ونظرا للتطور التكنولوجي الذي ساعد على استخدام المؤسسات للإنترنت مما ساهم في ظهور مصطلحات مثل: الإفصاح الإلكتروني، التقارير الإلكترونية، وفيما يلي سيتم التعرف على تلك المصطلحات

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

من خلال هذا المطلب سيتم إلقاء الضوء على عدة تعاريف، والتطرق لأنواعه من أجل الوصول إلى جوهر الإفصاح.

أولا: تعاريف الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

ونجد عدة تعاريف منها:

– **التعريف الأول:** ويقصد بالإفصاح "أن تشتمل القوائم المالية وملحقاتها على كافة المعلومات التي تمكن مستخدميها الاعتقاد بأنها تمثل بعدالة الميزانية للمؤسسة، كما تجعل القارئ يثق بأن ما عرض في القوائم المالية وملحقاتها هي معلومات تساعده في تقويم أداء المؤسسة لاتخاذ القرار بشأنها".[1]

– **التعريف الثاني:** يعرف الافصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الارباح في المستقبل وسداد التزاماتها. ويعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية الأساسية التي من خلاله يتم توصيل نتائج العمليات المالية للمؤسسة إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية، والجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق حول مقدار ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها.[2]

[1] محفوظ جبار، **استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات المحاسبية الدولية**، جامعة باجي مختار، عنابة، 21-22 نوفمبر 2007، ص7.

[2] حسين بن طاهر، محمد بوطلاعة، **دراسة أثرحوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة في الملتقى الوطني، حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة أحمد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي 2012، ص6.

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح من بين المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة، التي تؤدي دورا مهما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية، التي تظهر في القوائم المالية لتقديمها لمستخدمي هذه القوائم بصورة واضحة وصحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة. وهناك عدة أنواع منها: [1]

– **إفصاح إجباري:** يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المؤسسة للمستثمرين.

– **إفصاح اختياري:** يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمؤسسة عن كافة المعلومات للمستثمرين، بدون وجود مطلب قانوني.

– **إفصاح كافي:** يعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم والتقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الاوراق المالية.

– **إفصاح عادل:** يركز على تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية على قدم المساواة وبالتالي ينطوي هذا النوع من الإفصاح على جانب أخلاقي.

– **إفصاح كامل:** يعني توفير كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم المالية لمتخذي القرارات في ظل مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك أن عدم توفير معلومات وإيضاحات معينة قد تحدث ضررا بالغا بمن يعتمد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

وهناك أنواع أخرى من الإفصاح: تتمثل في:[2]

[1] حسين بن طاهر، محمد بوطلاعة، **مرجع نفسه**، ص6.

[2] نوال صبايحي، **مداخلة حول أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية**، جامعة الوادي، ص5.

– **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

– **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):** أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

– **الإفصاح الوقائي (التقليدي):** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثالثا: مقومات الإفصاح المحاسبي

باعتبار القوائم المالية أحد أهم أدوات الاتصال، ينبغي أن تعرض المعلومة بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تظليل، خصوصا وأنها المصدر المهم للعديد من المستخدمين في الحصول على المعلومات، وفي سعي الإفصاح المحاسبي لتحقيق ذلك ينبغي ارتكازه إلى مجموعة من المقومات وتعدده في مجموعة من الأنواع حسب احتياجات المستخدمين في ذلك، ولعل هذا ما يساهم في جعل مخرجات النظام المحاسبي أكثر موضوعية وإفادة ويرفع من ثقة المستخدمين ويلبي احتياجاتهم.

– المستفيدون والمستخدمون للمعلومات المحاسبية.

المستفيدون من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها وينقسمون إلى مجموعتين[1]:

[1] عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة–فلسطين**، ماجستير، الجامعة الإسلامية–غزة، ص30.

– **المجموعة الأولى**: مستفيدون لهم اهتمام مباشر بالمؤسسة وليس لهم أي دراية بالأنشطة اليومية بها.

– **المجموعة الثانية**: مستفيدون لهم اهتمام غير مباشر بالمؤسسة وليس لهم أي دراية بالأنشطة اليومية.

وهاتان المجموعتان يمكن تقسيمها حسب قدرتها على تحديد المعلومات واحتياجاتهم منها إلى:

– مستفيدون لديهم القدرة أو السلطة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات من الشركات.

– مستفيدون ليست لديهم القدرة أو السلطة على تحديد احتياجاتهم من المعلومات المؤسسات.

تختلف الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية في طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة.

ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون والمحتملون، والدائنون، والمحللون الماليون، والموظفون، والجهات الحكومية، ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

وقد صنفت هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئتين هما مستخدمون مباشرون وغير مباشرين.

– تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

يعد تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات، وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين. فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال بمعظم احتياجات المستخدمين الأخريين، وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمؤسسة بصفة أساسية على عاتق إدارتها كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية وإدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار[1].

– تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواة في القوائم المالية الأساسية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية،

[1] يحيي سعيدي، لخضر أوصيف، **مداخلة أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية ف تحسين جودة الإفصاح المحاسبي**، جامعة سعد دحلب البليدة، يوم13 – 14ديسمبر 2011، ص13.

والتي تعد جزءا من هذه القوائم، لكنه يتم إعداد هذه الأخيرة وفقا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية وضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، لذلك يرى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستلزم إعادة النظر في المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم، وإعادة ترتيب الأهمية النسبية لخصائص المعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كافة خاصية الملائمة على ما عداها من خصائص أخرى للمعلومات، بصفتها المعيار الرئيسي للمعلومات التي يجب أن يتمحور حولها مفهوم الإفصاح المناسب[1].

_ **معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين:** وتتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستثمرين في تقويم قدرة المؤسسات على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها، والوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه التدفقات.

_ **معلومات مساعدة في تقويم قدرة المؤسسات على توليد التدفقات:** ليقتصر اهتمام المستثمرين في معرفة العمليات والأحداث الحالية التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة الحالية. بل معرفة مصادر الدخل والأحداث التي أدت إلى تحقيقه، والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل، وبالتالي فإن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لابد أن تكون مفيدة بحيث توضح مصادر الدخل ومكوناته والأحداث والظروف التي أدت إلى تحقيقه وإمكانية إيجاد علاقة بينه وبين الظروف المتوقعة في المستقبل.

_ **معلومات عن موارد الاقتصادية للشركة ومصادرها:** يهتم المستثمرون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية ومصادرها لغرض إجراء المقارنات الزمنية والمكانية ومحاولة التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي والمصادر غير مباشرة وقدرتها على تحقيق وتوليد التدفقات النقدية، كما يهتم المستثمرون بالالتزامات باعتبارها أنها تمثل أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية، ومدى التزام المؤسسة بتحويل الموارد إلى تدفقات.

وعلى ذلك يتطلب إعداد القوائم المالية التي توضح وتساعد المستثمرين على تحديد نقاط الضعف والقوة الحالية والسيولة ومؤشرات سداد الالتزامات.

_ **معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها:** يتطلب احتواء القوائم المالية على المعلومات المفيدة في تحليل مصادر واستخدامات الأموال وبصفة خاصة ما يلي:

- الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل؛
- الأموال الناتجة من الاقتراض أو المستخدمة في سداد القروض؛

[1] سارة عراب، **الإفصاح كآلية لتحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012/2011، ص82.

– الأموال الناتجة عن استثمارات جديدة ممولة من أصحاب رأس المال الموزعة عليهم؛

– مصادر عن مخاطر الكامنة للتشريع: المخاطر التشغيلية المالية والاستثمارية والأخرى الكامنة في المشاريع ترتبط إما بقدرة المؤسسة على تحقيق عائد مناسب على الأصول، وتذبذب التدفقات النقدية وبقدرة المؤسسة على السداد، والهيكل التمويلي وترتبط بالتغيرات في أسعار السهم وعوائدها الأمر الذي يخلق مخاطر نسبية تؤثر على قرارات المستثمرين وتكوين توقعات سلبية مبنية على الربحية الظاهرة بالقوائم المالية المنشورة، الأمر الذي يتطلب من المراجع التعرف على هذه المخاطر وقياسها حتى يمكنه الإدلاء برأيه في القوائم المالية الأساسية والإضافية، وأنها لا تخفى شيئا على متطلبات المستثمرين لفهم الأوضاع المالية والتشغيلية والاستثمارية.[1]

رابعا: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي: [2]

– **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

– **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

– **المؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات مجلس معايير المحاسبة الدوليIAS B التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

[1] عافر فاطمة، **دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر، المركز الجامعي بتيسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015، ص 29-30.

[2] نوال صبايحي، **مرجع سابق**، ص7

المطلب الثاني: مبررات وأهمية الإفصاح المحاسبي

ويتم التطرق إليه من خلال:

أولا: محتوى الإفصاح المحاسبي:

يتم الإفصاح المحاسبي عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية في مكانين، هما:

- في صلب القوائم المالية ذات الاستخدام العام؛
- في قائمة السياسات المحاسبية التي تما تباعها، والمعلومات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

كما يظهر الإفصاح المحاسبي في كل من تقرير مجلس الإدارة، وفي القوائم الإضافية، وفي تقرير محافظ الحسابات.

ثانيا: مبررات الإفصاح المحاسبي

تتمثل مبررات الإفصاح المحاسبي في:

- الأطراف الخارجية في حاجة دائمة لأكبر قدر من الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية.
- احتياجات مستخدمي القوائم المالية ذات الاستخدام العام يمكن تلبيتها بالمعلومات من خلال الإفصاح المحاسبي[1]

ثالثا: أهمية الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وسنذكر بعض أهميته في النقاط التالية: [2]

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادي؛
- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة؛
- تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات؛

---

[1] سليم ممدوح سليم البوجي، **مدى إلتزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل**، مذكرة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص14.

[2] محمد الكامل بالعيد، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص16.

– يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها؛

– تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛

– يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة؛

– يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية واستمرارها في صورة قوائم وتقارير مساعدة تهربا من الموضوعية والتكلفة التاريخية وإبقاءها محليا في نفس الوقت؛

– يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدية؛

–كما يؤدي إذا مأتم الاستفادة من إمكانيات التطبيق التي يتيحها إلى إظهار صورة الوحدة المحاسبية والإطار البيئي الذي تعمل في ظله بما يقارب من الحقيقة المرغوب معرفتها عنها. وكل ذلك وما شابه لاشك يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية حيث يمكن من التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الافتراضات المحاسبية التي لا محل لاستمرارها (ثبات القوة الشرائية للنقود مثلا).

رابعا: أهداف الإفصاح المحاسبي

إن الغرض الرئيسي من الإفصاح هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات تتعلق بالمؤسسة مصدر البيانات، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق أهداف مشتركة تتمثل فيما يلي: [1]

– إعداد قوائم مالية مفهومة وذات دلالة يتم الإفصاح من خلالها عن معلومات الضرورية واستبعاد ما هو غير ملائم من هذه القوائم المالية؛

– مراعاة زيادة المنافع المتوقعة من الإفصاح عن تكلفته؛

[1] عبد القادر عيادي ، الحاج نوي، **دور الإفصاح في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية في ظل الحوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول دور حوكمة الشركات في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 19و20 نوفمبر 2013، ص444.

– إيصال المعلومات المالية إلى مستوى الإفصاح الذي تتوافر فيه الخصائص النوعية والكمية الهامة التي تحقق قابلية القوائم المالية للمقارنة من طرف الجهات المستفيد منها، تتناسب مع قدرات المستخدمين ويتم نشرها في الوقت المناسب.

خامسا: القوائم والتقارير المالية

يمكن التعرف على القوائم والتقارير المالية من خلال:

1– تعريف القوائم والتقارير المالية

– القوائم المالية عبارة عن ملخص لتلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم التوصل إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات، كما أنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.[1]

– أما التقارير المالية فهي تشمل القوائم المالية، وكذلك المعلومات الأخرى ذات الصلة، والتي تقوم الإدارة من خلال تلك التقارير بتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية. لذا فالقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية.[2]

2– أهداف القوائم المالية

وتتمثل مجمل الأهداف القوائم المالية في: [3]

– تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة، تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع قرارات اقتصادية؛

– إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه القوائم المالية إلى حد كبير تعكس الآثار المالية والأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير المالية؛

[1] عبد القادر قادري، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية، 2009، ص52.

[2] سليم ممدوح سليم البوجي، **مرجع سابق**، ص14

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، دار الإسكندرية، 2008، ص47.

– تظهر القائم المالية كذلك النتائج الوكالة الإدارية أو المحاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها، وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون بتقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع القرارات الاقتصادية وتضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو أما إذا كانوا سيعودون تعيين الإدارة وإحلال إدارة أخرى مكانها.

3– مستخدمو القوائم المالية: ويمكن تقسيمها الى الفئات التالية: [1]

– **المستثمرون:** وهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح؛

– **العاملون:** يهتم العاملون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية الوحدة الاقتصادية؛ كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع مكافاتهم وتعويضاتهم؛

– **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق؛

– **الموردون والدائنون التجاريون الاخرون:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق؛

– **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنظمة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في توريد احتياجاتهم؛

– **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي لأنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة؛

– **الجمهور:** تؤثر الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور بطرق متنوعة كما يمكن للقوائم المالية أن تقيد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنظمة وتنوع أنشطتها.

المطلب الثالث: طرق الإفصاح ودوره في تعزيز مصداقية القوائم المالية

تتميز طرق الإفصاح بأهميتها في تعزيز مصداقية القوائم المالية ويمكن تحديد ذلك في مجموعة من النقاط تتمثل في:

[1] محمد عباس بدوي، **المحاسبة و تحليل القوائم المالية، دار** العناء للتحليد الفني، الاسكندرية،2009، ص 15.

أولا: طرق الإفصاح المحاسبي

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الطرق العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها[1]:

1- المعلومات المالية: تتمثل في ما يلي:

- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

- الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

-المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

2- المعلومات غير المالية: وتتمثل فيما يلي

- الملاحق: وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

- تقرير محافظ الحسابات: يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير محافظ الحسابات، حيث يتم من خلال تقرير محافظ الحسابات إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

- تقرير مجلس الإدارة: يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يقوم بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

[1] نوال صبايحي، **مرجع سابق**، ص7

ثانيا: دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصداقية

تهدف الملائمة والمصداقية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار وذلك من خلال: [1]

1- الملائمة: وتعني المعلومات التي لها ارتباط بقرار معين ولها تأثير أو انعكاس على هذا القرار وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية لتكون المعلومات ملائمة هي:

- **التوقيت المناسب:** وتعني أن المعلومات لكي تكون ملائمة يجب أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب.

- **القيمة التنبؤية:** وتعني أنها تساعد مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة أو أنها تؤكد توقعات أو تساعد في تعديلها أو تصحيحها.

- **القيمة في مجال التغذية العكسية:** المعلومات الملائمة يجب أن يكون لها قيمة في مجال التغذية العكسية بما يفيد مجالات متعددة في أعمال المؤسسة.

2-المصداقية: أي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها وتتكون من ثلاث فرعية أيضا هي:

- **القابلية للتحقق:** المعلومات الصادقة يجب أن تكون قابلة للمراجعة والتحقق وامكانية مراجعتها حتى يمكن الاعتماد عليها.

- **صدق التمثيل:** المعلومات الصادقة يجب أن تمثل أو تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلا صادقا.

- **الحياد:** يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بالحياد وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات.

المبحث الثاني: الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

المحاسبة الإلكترونية هي تنفيذ المهام المحاسبية والمجالات التعليمية المحاسبية من خلال الحاسوب، ومختلف مقومات الحوسبة الرقمية، وتطبيقات شبكة المعلومات الدولية.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

[1] صدام محمد محمود الحيالي، سطم صالح حسين، علي ابراهيم حسين الكسب، **أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد3، 2006.

يمثل الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل الأعمال التي قامت بها الوحدة الاقتصادية إلى الجهات ذات العلاقة.

أولا: تعاريف للإفصاح الإلكتروني

هناك عدة تعاريف للإفصاح الإلكتروني نذكر منها:

– **التعريف الأول:** ويقصد به نشر مخرجات المحاسبة الإلكترونية على شبكة الإنترنت أي عرض المعلومات فقط وليست معالجتها كما هو في المحاسبة الإلكترونية[1]

– **التعريف الثاني:** وهو نشر القوائم التقارير المالية والإيضاحات والهوامش وتقارير محافظي الحسابات الخارجيين وتقارير الإدارة وأية تقارير أخر مهمة، لفهم محتويات القوائم المالية على الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت.

ثانيا: خصائص القوائم المالية الإلكترونية

يمكن ذكر خصائص القوائم المالية الإلكترونية كمايلي:

– قد تكون القوائم والتقارير المالية فصلية أو سنوية كما أن بعض البيانات المالية والوصفية يتم الإفصاح عنها آنياً. إن الوحدة المحاسبية تكون مطبقة للتقرير المالي الإلكتروني إذا كان لديها موقع على الأقل على شبكة الإنترنت يتضمن واحدا أو أكثر مما يلي:

– مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية تتضمن التقارير المالية والإيضاحات المتممة للقائمة المالية وتقرير محافظ الحسابات؛

– تقارير مالية مرحلي؛

– أداة ربط بالقوائم المالية للشركة في مكان آخر بالإنترنت. [2]

ثالثا: مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني:

تطور الإفصاح الإلكتروني ومر بمراحل مهمة نذكر منها:

[1] بكر ابراهيم محمود–نضال عزيز مهدي، **دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية**، مذكرة ماجيستير، جامعة المستنصرية، العراق،2009، ص5

[2] سليم ممدوح سليم البوجي، **مرجع سابق**، ص 22.

المرحلة الأولى: استخدام الأقراص المضغوطة في الإفصاح الإلكتروني

في بداية العشرينيات من القرن العشرين تم استخدام الأقراص المضغوطة من قبل عدد من المؤسسات، من أجل عرض البيانات المحاسبية حيث كانت مؤسسة من أبرز تلك المؤسسات، حيث كانت تقوم بتوزيع اسطوانات تحتوي على بياناتها المالية وملفات فيديو عن المؤسسة. ورغم أن أقراص ليست ذات صلة بالإنترنت، إلا أنها تعتبر أول محاولة للخروج عن الشكل التقليدي للتقارير الورقية.

من عيوب استخدام الأقراص المضغوطة أنه يجب أن توزع بشكل يدوي عن طريق الأشخاص أو البريد أو غير ذلك، كما يجب أن يتم تحديد الجهات التي ستستلم تلك الاسطوانات بشكل مسبق.[1]

– المرحلة الثانية: استخدام التقارير الإلكترونية

تتمثل هذه المرحلة قيام الشركات بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماما لتلك المتوافرة في صورتها الورقية من خلال استخدام الورقة الإلكترونية والتي من الشائع تسميتها بملف. وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الملف من جودة عالية في الطباعة وانخفاض تكلفة إنتاجه وعرضه إلا أن هناك بعض السلبيات التي ترافق استخدامه حيث أنه يستغرق وقتا طويلا لتحميله كما أنه يفتقد لوجود خاصية الروابط التفاعلية والتي تسمح بالتنقل داخل الموقع بين أجزاء التقرير أو بين الموقع. وكذلك أيضا لا يمكن فهرسة المعلومات داخل التقرير فضلا عن أن بيانات القوائم المالية لا تكون جاهزة لتحليلها بواسطة المستخدم حيث لا يسمح ملف من نسخ القوائم المالية وإعادة تحميلها بصورة جداول إلكترونية ليسهل التعامل معها الأمر الذي يتطلب من المستخدم ضرورة إعادة إدخال البيانات مرة أخرى مما يستغرق وقتا طويل.

– المرحلة الثالثة :استخدام لغة ترميز النصوص التفاعلية

تتمثل هذه المرحلة في استخدام لغة ترميز النصوص التفاعلية ويرمز لهاHTML، في عرض المعلومات المالية على مواقع المؤسسات، والتي تعد إحدى لغات البرمجة التي تستخدم أساسا في تصميم المواقع الإلكترونية. وعلى الرغم من المزايا التي تحققها هذه اللغة في تجاوز بعض سلبيات ملف حيث تتيح إمكانية استخدام خاصية الروابط التفاعلية وكذلك تمكن من فهرسة المعلومات.

إلا أنه يعاب عليها انخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير وكذلك أن حدودها تتوقف على توفير معلومات عن كيفية عرض الصفحة فقط دون توفير أية معلومات عن محتوى البيانات وكيفية إعدادها.

[1] سليم ممدوح سليم البوجي، **مرجع سابق**، ص 23-24

كما أنها تنقل المعلومات كمستند كامل دون نقل الوحدات المنفردة منه بصورة منفصلة. وكذلك أيضا كما هو الحال مع ملف لا تكون المعلومات جاهزة للتحليل من قبل المستخدم مما يتطلب الأمر إعادة إدخال البيانات مرة أخرى.[1]

– المرحلة الرابعة

هي لغة الترميز القابلة للامتداد لغة تقرير الأعمال الموسعة فهي لغة ترميز عامة لخلق لغات الترميز ذات الغرض الخاص، قادرة على وصف العديد من الأنواع المختلفة للبيانات بمعنى آخر، لغة تقرير الأعمال الموسعة هي طريقة لوصف البيانات. ملف لغة الأعمال الموسعة يمكن أن يحتوي البيانات أيضا، كما في قاعدة البيانات. [2]وقد صاحب ظهور هذه اللغة اهتمام وهو محاسب قانوني يعمل في إحدى المؤسسات الأمريكية وبدعم وتمويل من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدراسة إمكانية استخدام هذه اللغة في تصميم برنامج لإعداد القوائم المالية الإلكترونية وبعد عدة محاولات ظهرت لغة تقرير الأعمال الموسعة ويقصد بها هي برنامج حاسب يضيف بطاقة تعريفية لكل جزئية من معلومات القوائم المالية الإلكترونية باستخدام علامة أو شفرة تعريفية.[3]

المطلب الثاني: مميزات وعيوب وأساليب الإفصاح الإلكتروني

للإفصاح الإلكتروني مميزات وعيوب نلخصها في الاتي:

أولا: مميزات الإفصاح الإلكتروني

يمتاز الإفصاح الإلكتروني بما يلي:

– عرض التقارير على الإنترنت يمكن أن يخفض كلفة التقارير الورقية (الطباعة والنشر والتوزيع) وهذا يظهر بشكل أفضل إذا كان الإفصاح التقليدي فصليا أو دوريا؛

– الإفصاح الإلكتروني يمكن أن يصل إلى مستخدمين غير محددين أكثر مما يصل إليه الإفصاح التقليدي مما يعني أن الإفصاح الإلكتروني يحقق إمكانية الوصول غير المقيد للبيانات عالميا؛

– سرعة العرض والتحديث السريع للمعلومات والبيانات المنشورة من قبل المؤسسة؛

– يسمح الإفصاح الإلكتروني لمتخذي القرار بالوصول إلى بيانات محددة لمختلف البدائل المتاحة أمامهم الشركات المختلفة بسرعة وجهد أقل، وإجراء المقارنات اللازمة وكذلك معالجة تلك البيانات باستخدام الحاسوب. حيث

[1] بكر ابراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، **مرجع سابق**، ص 5-6

[2] سليم ممدوح سليم البوجي، **مرجع سابق**، ص25

[3] بكر إبراهيم محمود-نضال عزيز مهدي، **مرجع سابق**، ص6

تسمح متصفحات الإنترنت بالبحث السريع عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقا في الوقت الذي كان يتطلب الحصول على تلك البيانات وقت وجهد أكثر؛

– يمكن الإفصاح الإلكتروني مستخدمي البيانات من حفظ المعلومات إلى حساباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم في وقت لاحق؛[1]

– يحقق الإفصاح الإلكتروني حوار معلوماتي دائم ومستمر مشترك بين المؤسسة والمستخدمين، الأمر الذي يمكن من توفير معلومات معدة خصيصا لتلبية احتياجاتهم الخاصة للمعلومات؛

– يمكن أن يعمل الإفصاح الإلكتروني على تحسين ما تم إفصاحه تقليديا سواء من حيث كمية أو نوعية المعلومات المفصح عنها. والمساهمة في توفير معلومات أكثر نفعا للمستخدمين والعمل على تحديثها بصورة دورية.[2]

ثانيا: عيوب الإفصاح الإلكتروني

يعاب على الإفصاح الإلكتروني ما يلي: [3]

– زيادة تكلفة الإفصاح الإلكتروني من المساوئ التي يمكن أن يحققها الإفصاح الإلكتروني (كلفة عمل موقع إلكتروني وكلفة تحديث وصيانة الموقع)؛

– بالنسبة للمؤسسة فهناك مخاطر نظم المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية للمؤسسة مثل الدخول غير المصرح به، وتعديل أو حذف محتوى البيانات؛

– بالنسبة لمستخدمي التقارير الإلكترونية، فهناك مخاطر عدم التحقق من هوية المؤسسة. فقد تكون البيانات المفصح عنها على الموقع الإلكتروني تعود لمؤسسة أخرى أو حتى مؤسسة وهمية، هذا إلى جانب مخاطر أخرى متعلقة بخصوصية وأمن البيانات التي يقوم المستخدمون بتداولها إلكترونيا، مثل كلمات المرور وغيرها من المعلومات الشخصية.

ثالثا: أساليب الإفصاح الإلكتروني

ويتم الإفصاح المحاسبي للتقارير والقوائم المالية على شبكة الإنترنت من خلال مجموعة من الأساليب أهمها:

[1] سليم ممدوح سليم البوجي، **مرجع سابق**، ص23

[2] بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، **مرجع سابق**، ص7

[3] سليم ممدوح سليم البوجي، **مرجع سابق**، ص 23.

– استخدام الجداول الإلكترونية، برنامج العرض الحركي، العرض عن طريق الفيديو، حيث تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية بإضافة بعض مقاطع الفيديو لكي توضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الاقتصادي والمالي، فهي ترى أن هذا العرض على مواقعها على شبكة المعلومات يوضح أكثر للمستخدم الإنجازات التي تحققت وبصورة مرئية، وهو ما يساهم في تحقيق مزيد من ثقة المستخدمين في المؤسسة الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: التحديات والمشاكل التي فرضها الإفصاح الالكتروني على مهنة التدقيق

يواجه الإفصاح الإلكتروني العديد من المشاكل التي تؤثر على فعالية المعلومات المفصح عنها وتتمثل في:

أولا: المشاكل والمخاطر التي يواجهها الإفصاح الإلكتروني

على الرغم من المزايا والمنافع العديدة التي يوفرها الإفصاح الالكتروني والتي تم ذكرها في الفقرة السابقة إلا انه يواجه بالعديد من المخاطر والمشاكل التي قد تؤثر على فعالية ذلك الإفصاح وانعكاس ذلك على مهنة التدقيق. وبعد الاطلاع على ما كتب في هذا الموضوع يمكن التطرق إلى البعض منها:

1– مخاطر أمن المعلومات وتتمثل في: [2]

– مخاطر أمن المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية للمؤسسة، ودخول أشخاص غير مصرح لهم إلى هذه النظم وسرقة بيانات أو تغيير محتواها، كتغيير أرصدة عملاء؛

– مخاطر تغيير محتوى البيانات المعروضة على موقع المؤسسة الإلكتروني؛

– عدم التحقق من هوية المؤسسة، إذا لم تكن معروفة مسبقا، فقد تكون البيانات التي يفصح عنها على موقع المؤسسة تعود لمؤسسة وهمية لا وجود لها؛

– مخاطر متعلقة بخصوصية وأمن البيانات، مثل أرقام بطاقات الائتمان وغيرها من المعلومات الشخصية، الآراء والاتجاهات السياسية والدينية. التي يتم تبادلها إلكترونيا؛

– قيام بعض المؤسسات بإعداد تقرير محافظ حسابات وهمي متضمنا توقيع مزيفا لمحافظ حسابات أو لمؤسسة تدقيق حقيقية أو وهمية؛

[1] زياد هاشم السقا، خليل ابراهيم الحمداني، ناظم حسن الطائي، **الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، جامعة الموصل، العراق، ص7.

[2] عصام العربيد، يوسف حافظ قرطالي، **العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد4، 2015، ص157.

– نتيجة عدم وجود حدود للمعلومات المالية المنشورة عبر شبكة الإنترنت وخاصة في حالة استخدام الروابط التفاعلية. فقد يعتقد المستخدم خطأ إن كافة المعلومات المتاحة على الموقع على نفس الدرجة من المصداقية والثقة. وخاصة إذا ما أرفق تقرير محافظ الحسابات بتلك المعلومات؛

– التحديث المستمر للمعلومات التي تتميز بها تكنولوجيا الويب رغم أهميتها إلا أنها قد تضيف خطرا تجاه الثقة بتلك المعلومات التي يتم تحديثها. وقد توحي للمستخدم أن تلك المعلومات الحديثة يشملها تقرير محافظ الحسابات وقد يعتمد عليها في اتخاذ قراراته في حين أنها عكس ذلك.

– مخاطر نظم المعلومات[1]

لقد أدى تنوع ممارسات الإفصاح واختلاف مدى وحجم الإفصاح ذاته إلى مشاكل نذكر منها على الخصوص ما يلي:

– الاستخدام غير الملائم للمصطلحات المعبرة عن التقرير المالي. قد يتم استخدام المصطلحات الشائعة المعبرة عن التقرير المالي الكامل بشكل غير ملائم. كأن يتم استخدام مصطلح التقرير السنوي أو التقرير المالي للتعبير عن محتوى الموقع الالكتروني والذي يتضمن محتواه معلومات مالية أقل مما يتضمنه التقرير المالي السنوي في صورته الورقية المطبوعة كما هو الحال عند الإفصاح عن ملخص لقائمة الدخل أو لقائمة المركز المالي؛

– إساءة استخدام تقرير محافظ الحسابات المنشور على الموقع الالكتروني. يتم إساءة استخدام هذا التقرير المنشور من قبل بعض المؤسسات من خلال قيامها بإرفاقه بالقوائم المالية بعد حذف بعض مكوناتها أو إرفاقه بملخص القوائم المالية، مما يوحي للمستخدم بأن هذه القوائم كاملة ومعده طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو ما يؤثر بالشكل الكبير على قرارات المستخدمين ؛

– عرض معلومات اختيارية تخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. أدركت العديد من المؤسسات أهمية الاستفادة من شبكة الانترنت كوسيلة للنشر الالكتروني للمعلومات. لذلك لم تعد تقتصر على المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية وإنما بدأت توفر معلومات اضافية غير مالية كانت تعد أساسا لخدمة المحللين الماليين مما جعلها متاحة لعدد كبير من المستخدمين .إن هذا الاتجاه المتزايد نحو توفير المعلومات بكم هائل قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين وخصوصا إن عرض تلك المعلومات لا يتلائم مع المبادئ المحاسبية فضلا عن كونها لم تخضع للتدقيق من قبل محافظي الحسابات؛

[1] بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، **مرجع سابق**، ص 8-9

– تضمين الموقع الالكتروني معلومات تنبؤية مستقبلية. قد تلجأ بعض الشركات إلى تضمين تقاريرها المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني معلومات تنبؤية مستقبلية. والتي تبدو للمستخدم من أنها خضعت لتدقيق محافظ الحسابات على خلاف حقيقتها؛

– نشر القوائم المالية بدون إرفاق تقرير محافظ الحسابات، قد تقوم بعض المؤسسات بنشر قوائمها المالية كاملة لكن دون ارفاق تقرير محافظ الحسابات الامر الذي قد يثير لدى المستخدم حالة من الشك حول مصداقية تلك القوائم خصوصا اذا كان عدم ارفاق التقرير بشكل متعمد بهدف اخفاء معلومات مهمة يتضمنها التقرير مما قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه القوائم.

ثانيا: الإجراءات اللازمة للتخلص من بعض مشاكل الإفصاح الإلكتروني

بعد استعراض التحديات والمشاكل التي فرضها الإفصاح الإلكتروني على مهنة التدقيق السابق ذكرهما سنتطرق إلى كيفية التغلب عليها من خلال:

– استخدام الوسائل الإلكترونية الرقابية مثل استخدام برامج معدة خصيصا للوقوف على أية تغيرات قد تطرا على الموقع أو استخدام ما يسمى بالتوقيعات الرقمية وغيرها من الأساليب التقنية التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن، وكذلك القيام بإصدار معايير وارشادات وضوابط التي تنظم وتحكم ممارسات الافصاح الالكتروني .حيث مزال الافصاح الالكتروني طوعيا واختياريا إلا بعض الدول أصبح يندرج تحت إطار الإفصاح الإلزامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث ألزمت مؤسساتها بالإفصاح عن تقاريرها المالية وفق نماذج معينة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة، وفي حالة عدم الافصاح بهذه الصورة يجب إبداء المبررات المؤيدة لذلك.[1]

المبحث الثالث: لغة الإفصاح المالي الإلكتروني

يواجه الأشخاص والهيئات عدة مشاكل عند تبادلهم المعلومات كاستخدام مصطلحات مختلفة لوصف الشيء نفسه، أو استخدام نفس المصطلح لوصف أشياء أخرى.

لغة تقارير الأعمال التجارية تهيأ للمجتمع المالي، أسلوبا معياريا للتعامل مع تقارير الأعمال عموما ومع القوائم المالية ومحتوياتها خصوصا بما في ذلك تحضيرها ونشرها في عدة صيغ وتوفير إمكانية اقتطاع جزء من بياناتها بشكل

[1] بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، **مرجع نفسه**، ص 10

موثوق وتبادلها آليا. وهي معيارا محاسبيا بل لغة رقمية تهدف إلى تحسين استخدام المعايير الحالي و في ما يلي بعض المفاهيم المتعلقة بها.

المطلب الأول: ماهية لغة الإفصاح المالي الإلكتروني

تمثل لغة الإفصاح المالي الإلكتروني كمعيار إلكتروني لإعداد ونشر القوائم المالية الإلكترونية، مما يشير إلى ظهور عصر رقمي جديد يتم فيه استخدام التكنولوجيا المتطورة في مجال اعداد ونشر القوائم المالية الأمر الذي تطلب ضرورة التعرف على ماهية تلك اللغة من حيث مفهومها وأهم الخصائص التي تقوم عليها.

أولا: مفهوم لغة الإفصاح المالي الإلكتروني

ويمكن تعريفها كما يلي:

لغة الإفصاح المالي الإلكتروني هي اختصار أو لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة، ويرمز لها بالرمز xbrl فكرة اللغة تتلخص في التالي هو إصدار تقارير موحدة يمكن مقارنة محتوياتها على مستوى العالم وبالفعل أن عملية توحيد البيانات المالية على مستوى العالم كانت أحد المشاكل القائمة التي تؤرق جميع العاملين في حقل المحاسبة والتدقيق وكانت هناك تكاليف عالية لمثل هذه الخدمات وبعد إصدار هذه اللغة وإلزام الجهات المختلفة في الأسواق المالية المؤسسات المالية بإصدار تقاريرها باستخدام هذه اللغة أصبحت هذه اللغة ذات أهمية كبرى.

بشكل بسيط جداً وعلى حسب ما حصلته من معرفة عن هذه اللغة هو أنه عملية توحيد للمصطلحات المتعلقة بالتقارير المالية لسهولة مقارنة التقارير المالية بين الشركات.[1]

ثانيا: كيفية تحسين التقارير باستخدام لغة الإفصاح المالي

هي معيار دولي مفتوح للإبلاغ بالأعمال الإلكترونية، وفي متناول جميع الشركات دون احتكار وهي ملزمة بتحسين التقارير في المصلحة العامة. تستخدم لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة في جميع أنحاء العالم، في أكثر من 50 بلدا. يتم إنشاء الملايين من وثائق لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة كل عام، لتحل محل التقارير التقليدية مع أكثر فائدة، وأكثر فعالية وأكثر دقة للنسخ الالكترونية، وهذا من خلال:

[1] منتديات المحاسبة دوت نت، **لغة التقارير الأعمال التجارية الموسعةXBRL** ، 24 يوليو 2009، http://infotechaccountants.com

– تغيير مستندات التقارير من الورق، pdf وHTML إلى لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة، هو مثل التغيير من تصوير الفيلم إلى التصوير الالكتروني، أومن الخرائط الورقية إلى خرائط الكترونية. الأسلوب الجديد يسمح لك أن تفعل كل الأشياء التي كانت ممكنة من قبل، وأيضا يفتح مجموعة واسعة من القدرات الجديدة لأنه يتم تعريف المعلومات بشكل واضح، فهو منصة مستقلة، قابلة للاختبار والرقمية. تماما مثل الخرائط الرقمية، تقارير الأعمال الالكترونية في شكل لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة، وتبسيط الطريقة التي يمكن للناس استخدام وتبادل وتحليل وإضافة قيمة إلى البيانات.[1]

ثالثا: بيئة لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة:

حقق استخدام تقنيات الإنترنت للإفصاح عن بيانات المالية تغييرات جوهرية بحيث أصبحت أكثر شفافية وكفاءة، فخفضت هذه التقنيات الأعمال المتكررة التي يغلب عليها طابع الجهد الحركي والأعمال الورقية بأكثر من 60 بالمائة.

إن منظمة لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة العالمية هي بمثابة اتحاد احتكاري دولي لأكثر من 150 مؤسسة، جمع بينها غاية عرض وإعداد التقارير المالية بأسلوب جديد ومثير. وحازت لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة على تغطية شاملة في صحافة المحاسبة وعقدت بشأنها المؤتمرات وألقيت العديد من المحاضرات وقد تضافرت جهودها لدعم هذه اللغة.

رابعا: مكونات لغة الإفصاح المالي الإلكتروني

تتألف لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة من ثلاثة عناصر:

– **مجتمع المؤسسات:** منظمة لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة العالمية هي اتحاد منظمات اتفقوا على تحسين شكل وبنية تدفق المعلومات من المنظمات إلى أسواق رأس المال من خلال تطوير لغة معايير للإفصاح عن الأعمال.

– قواعد لغات تقارير الأعمال.

[1] موقع اللغة الرسمي، 18 مارس 2017، the standard an introduction to xbrl، https://www.xbrl.org

- خصائص لغات تقارير الأعمال.[1]

خامسا: خصائص لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة

وتتمثل خصائص لغة الإفصاح المالي الإلكتروني كما يلي:

- مجانية الاستخدام: حيث يتم الحصول على رخصة استخدامها مجانا، كما أنها توفر المعلومات للمستخدمين بشكل مجاني حيث تتجنب تكاليف استخدام نظام قواعد البيانات والذي يعتبر مكلف بالنسبة للمستخدم الفرد، ولذلك يفضلها صغار المستثمرين.

- المرونة وقابلية التوسع: حيث تسمح للمنظمات ولمزودي الخدمة التعبير عن المعلومات الجديدة والمميزة وإدخال طرق جديدة لعرض القوائم المالية، وذلك حتى لا تفقد أحد مميزاتها وهي إمكانية المقارنة.

- تحقيق أعلى درجات التوافق مع البرامج والتطبيقات المختلفة لإعداد التقارير المالية الخارجية، كما أنها توفر إمكانيات هائلة لإعداد التقارير المالية الداخلية من خلال استخدام دفتر الأستاذ العام "XBRL-GL"

- تقدم لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة نظام موحد للتطبيقات يمكنها من خلاله فهم ومقارنة التقارير المالية للمؤسسات المختلفة، فاستخدامها لا يتطلب تغيير في كيفية عرض التقارير المالية أو محتواها أو زمانها، كما أنها لا تضيف أو تعدل من المعايير المحاسبية ولكنها تعرفها بشكل لبرامج الحاسب الآلي بالتعامل بمصطلحاتها والأرقام الواردة بها بشكل تلقائي ومباشر.

- تسمح لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة بالتبادل الإلكتروني والاستخراج الموثوق للبيانات المالية من مختلف التطبيقات وعبر مختلف التقنيات، بما في ذلك الإنترنت.

- إحداث تكامل بين المعلومات المالية وغير المالية، حيث تسمح للمحللين الماليين بتضمين البيانات المالية مع البيانات غير المالية (مثل: البيانات الاقتصادية والنشرات الإعلانية، والبيانات الداخلية) مما يؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات المقدمة بلغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة. [1]

[1] سامر مظهر قنطقجي، **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي**، دار أبي الفداء العالمية، سوريا، الطبعة الإلكترونية الأولى، تموز-يوليو، 2012، ص146

سادسا: قواعد لغات الإفصاح عن الأعمال

لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة عبارة عن مجموعة قواعد تستخدم كبناء معرف للغة عن الأعمال، تعتمد لغة خاصة بتطبيقات الإنترنت تدعى اللغة المرمزة القابلة للتوسع ويرمز لها XML لتمثيل تطبيقات مستقلة للمستندات والبيانات من أجل الإفصاح عن الأعمال بصورة تقرير إلكتروني. ويستفيد لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة من هذه الأداة المرنة والشائعة بغية توحيد تمثيل آلية الإفصاح عن الأعمال والبيانات. ويجمع التقارير المالية عددا من الأشياء المشتركة فهي:

– تمثل مجموعة حقائق حول مؤسسات وأقسام محددة في فترات زمنية معينة؛

– تقاس بوحدات مختلفة من العملات أو بوحدات قياس مختلفة؛

– تمثل أحداث محددة كتنبؤات الموازنة أو الميزانية الفعلية والتي يعبر عنها بصيغ محددة يتم تحويلها إلى حلول مفهومة من قبل تقارير لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة.[2]

المطلب الثاني: إطار التقرير المالي الإلكتروني

التقارير المالية هي مجموعة القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات كمخرجات وتمثل الواجهة الإعلامية للتعبير عنها فهي بمثابة إفصاحها المحاسبي.

أولا: مفاهيم ومفردات لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة

لكل لغة مفاهيم ومفردات تميزها عن غيرها من اللغات، ولغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة لها مفردات ومفاهيم خاصة بها تساعد على الاستفادة منها: [3]

– **العلامة أو الوصف**: هو العنوان الذي يبدأ وينتهي به كل عنصر موجود بالبرنامج المكتوب بلغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة.

---

[1] حنان عبد الحميد غريب احمد، **أثر استخدام لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية**، مذكرة ماجيستر، جامعة السويس، مصر، 2010، ص4،5.

[2] سامر مظهر قنطقجي، **مرجع سابق**، ص149.

[3] سليم ممدوح سليم البوجي، **مرجع سابق**، ص 26-27

- **العنونة أو التوصيف:** هي العملية التي يتم بمقتضاها وصف البيانات الخاصة بالحقول المحاسبية.

– توصيفات الملفات: هي العملية التي يتم من خلالها تحويل الملفات للشكل الذي تتطلبه لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة.

– عناوين اللغة: هي العناوين التي يشمل عليها البرنامج المكتوب بلغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة.

– قاعدتي البيانات: هما نظامان للإمداد بالبيانات تم تحديثه عام 2009.

– مواصفات اللغة: هي الخصائص والمواصفات الخاصة بهذه اللغة، وتشمل العنوان الرسمي والاسم والرصيد والبيانات والوصف والمرجع والمحتوى.

- **التصنيف:** هو قاموس يحتوي على أسماء وعناصر لغة XML، والتي يتم تحديدها بوضوح عند إعداد تقارير الأعمال.

- **الدليل الإرشادي:** وهو الدليل الذي يتم فيه تحديد وتعريف هيكل ومحتوى العناصر التي تتشكل منها لغة التمييز الموسعةXML .

- **مستند أو تقرير لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة:** هو التقرير المنفذ بلغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة، وهو يعكس المعلومات المطلوب عمل التقرير عنها.

- **المستند المستخلص:** هو التقرير الذي يصف المعلومات المحاسبية، مثل قائمة الدخل والمركز المالي.

– القائمة النمطية: هو الشكل الذي يعرض عليه التقرير المطلوب استخلاصه.

ثانيا: مصطلحات التقرير المالي [1]

يتألف إطار مصطلحات التقرير المالي من مجموعة مفاهيم عامة تستخدمها المصطلحات وتعبر عنها، وهي:

[1] سامر قنطقجي، **مرجع سابق**، ص 151.

– **المفاهيم العامة للمصطلحات المقبولة في تقرير المالي**: يهدف قاموس المصطلحات لإرساء مصطلحات محاسبية ذات مستوى عال تسمح بتحديد وتشكيل المصطلحات الصناعية لتتوافق مع المعايير المحاسبية، لترميز القوائم المالية بلغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة.

– **التعابير**: يهدف قاموس مصطلحات لإرساء مصطلحات محاسبية ذات مستوى عال تسمح بتحديد وتشكيل المصطلحات المحاسبية تسمح بتحديد وتشكيل المصطلحات الصناعية لتتوافق مع المعايير المحاسبية المحددة GAAP لترميز القوائم المالية. وهي نوعان،

– تعابير أولية للمصطلحات المقبولة في التقرير المالي.

– تعابير الخدمات المالية للمصطلحات المقبولة.

الشكل (1-2) : المفاهيم العامة للمصطلحات المقبولة في تقرير المالي

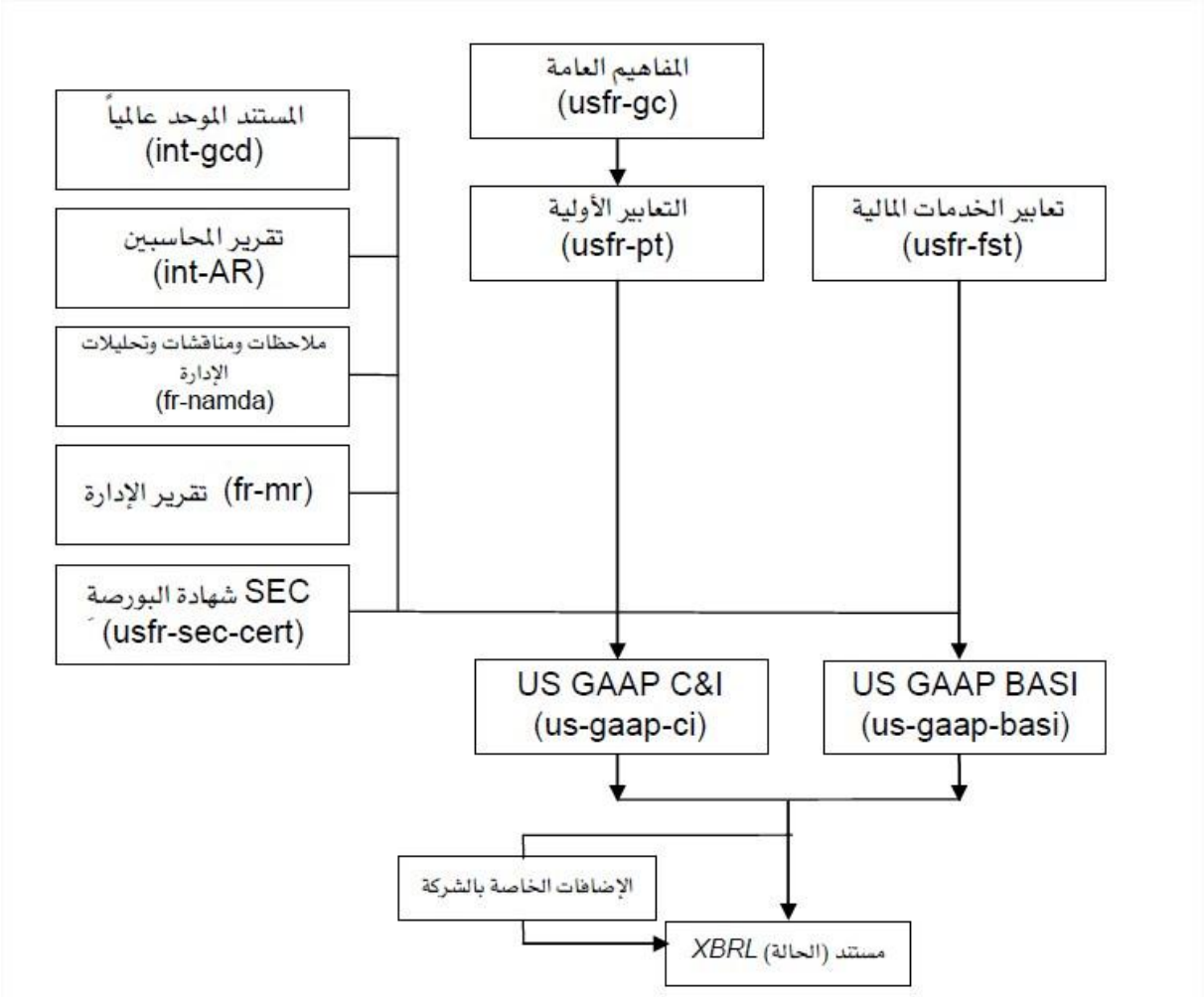

المصدر: سامر قنطقجي، **مرجع سبق ذكره، ص 152**

ومن خلال الشكل السابق يتضح أن مكونات إطار مصطلحات التقرير المالي كالتالي: [1]

[1] سامر قنطقجي، **نفس المرجع**، 153- 154.

– المستند الموحد عالمي

يهدف هذه المصطلحات إلى توحيد الاستخدام العام مع جميع مصلحات لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة الأخرى حيث تتضمن معلومات عامة وهامة بغية تشكيل أي مستند لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة كمستند المعلومات المنقحة. وللمزيد يمكن الاطلاع على المصطلحات التالية وتتبع روابطها

– مصطلحات تقرير المحاسبين المقبولة

تهدف هذه المصطلحات لتأمين المعلومات المتعلقة بتقرير المحاسبين والمراجعين المستقلين والمرفق عادة مع التقارير المالية. وقد طورت المصطلحات من خلال التعاون بين لجنة المعايير الدولية ولغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة

– مصطلحات تقرير الإدارة المقبولة

تهدف هذه المصطلحات التي طورتها لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة إلى تأمين المعلومات ذات العلاقة بتقرير الإدارة المرفق عادة مع تقارير المالية.

– قرار الإدارة وتحليلها وملاحظتها

تهدف هذه المصطلحات إلى تأمين المعلومات ذات العلاقة بالمعلومات المدرجة عادة في ملاحظات القوائم المالية وقرار الإدارة وتحليلاتها.

– شهادة لجنة البورصة

تهدف هذه المصطلحات إلى تأمين مفاهيم عامة متعلقة بشهادة طرفي حكومي بحة القوائم المالية.

ثانيا: التقرير المالي وتحسين طرق الإفصاح الإلكتروني

يعد استخدام التقنيات الحديثة يساعد في تطوير طرق الإفصاح المحاسبية والمالية بسبب تحسين جودة المعلومات وشفافيتها وضمان موثوقيتها وتأمين محتوياتها وصولا إلى أسواق المال. فقد انتشرت طرق تصدير القوائم المالية إلى أنواع ملفات عديدة منها PDF و XSL وغيرها مما ينشر على مواقع الإنترنت بصيغ HTML إلا إن

التقرير المالي التقليدي المتوفر بصيغ ملفات PDF يصعب تملكه اقتطاع أجزاء من بياناته بصورة آلية، ومما يزيد الأمر سوءا أن كثيرا من المعلومات الهامة قد تكون مخفية في ملاحظات القوائم المالية.

بينما التقرير المالي المتوفر بصيغ ملفات Excel يتمتع بمرونة أكبر من حيث معالجته وتمثيله بيانيا وإمكانية الاقتطاع منه وإجراء عمليات رياضية متعددة عليه، إلا أنه لا يقدم الإمكانيات الكافية المطلوبة عالميا في العرض والتمثيل والتحليل.[1]

ثالثا: أنواع التقارير المالية الإلكترونية

يمكن التمييز بين أنواع من التقارير المالية:

– **التقرير المستمر**: كان لردود أفعال المستثمرين تجاه المعلومات المنشورة بشكل مستمر أثر واضح في زيادة الطلب على التقارير المالية، لذلك أدركت هيئتنا FASB و SEC مدى الحاجة للتقرير المستمر وقد دعمت التطورات التكنولوجية تحقيق ذلك، لكن جدوى هذه التقارير يكون من خلال مقارنة منافعها وتكاليفها لمعرفة أثرها على المكتسبات ونوعيتها.

فالتكاليف المرافقة لنشر المعلومات على الإنترنت تتمثل بتكاليف البنية التحتية لتقنية الاتصال والمعلومات ICT وتكاليف تشغيلها بكفاءة، هذه التكاليف تنخفض باستخدام الشبكات ذات الموجات العريضة وأنظمة المعلومات المدعومة بتقنية لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة.[2]

– تقرير لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة

تهدف لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة المعيارية إلى تعريف وتحسين اتصال المعلومات المالية المعقدة في تقارير أعمال الشركات فتسهل تحليل وتبادل المعلومات المالية وتزيد من موثوقيتها. إضافة إلى تحقيق المعايرة في مراحل التحضير والنشر وتبادل وتحليل محتوى القوائم المالية من البيانات بما يجعل تداول تقرير لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة سهلا من قبل مستثمري بياناته المعروضة. ولا تتدخل لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة في القواعد لمحاسبية ولا تطلب من المؤسسة كشف أية معلومات سرية بل تكتفي بتحسين عمليات تحضير وتحليل ونشر المعلومات ضمن التقارير المالية.

[1] سامر قنطقجي، **مرجع نفسه**، ص 155- 156 .
[2] سامر قنطقجي، **مرجع نفسه** ، ص 159 .

تتميز لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة بأنها مجانية وذات مواصفات مفتوحة دون أية حقوق محفوظة لمطوريها، أي أنها برمجيات لا تهدف للربح طورت بمساعدة أكثر من 170 شركة رائدة وجمعيات مهنية وأجهزة حكومية حول العالم. وتستطيع أية جهة ترغب بتطبيق لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة للإفصاح عن أعمالها أن تستلم رخصة مجانية من لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة العالمية.

تحقق لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة فوائد لجميع المهتمين بالمعلومات المالية سواء للشركات العامة والخاصة ولمهنة المحاسبة والمنظمات المهنية والمحللين ومجتمع الاستثمار وأسواق رأس المال والدائنين إضافة إلى مطوري البرامج والمستشارين. إذ أن هذه اللغة لم تصمم للصفقات المالية فقط بل:

- لإعداد التقارير المالية عموما كالتقارير السنوية وتسجيلات البورصة.

- للأغراض الموجهة بشكل محدد كالتقارير التي تعدها الشركات لمهتمين محددين كالمستثمرين والمؤسسات المهنية والمحللين. والسبب أن لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة تعرف كيفية وضع الأرقام والحقائق داخل القوائم والتقارير المالية ذات العلاقة المتبادلة.[1]

- التقرير الآمن للغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة أو لغة التقارير الآمنة القابلة للتوسع

لقد ساعدت تقنية لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة في تصدير القوائم والتقارير المالية بمستندات XML القابلة للقراءة والمعالجة آليا وجعلت قواعد بيانات الشركات مستقلة وأكثر أمنا بحمايتها بعيدة عن متناول الطفيليين وقراصنة المعلومات.

لكن لكل تقنية مشاكلها فقد نشأت مشكلة جديدة نتيجة نشوء هذه التقنية فمستخدمي التقارير المالية الإلكترونية بحاجة لزيادة ثقتهم بالمعلومات المالية المنشورة على الإنترنت والتأكد من أن المعلومات الموزعة على الإنترنت لم تتعرض للتشويه أو التلاعب من قبل طفيليين أو قراصنة الإنترنت باعتراضهم لها، فتقنية اعتراض المعلومات على شبكة الإنترنت والعبث بها سواء بالإضافة أو الحذف أو التعديل أمرا ليس بالصعب تقنيا.

لذلك ترافق تطوير لغة الإفصاح المحاسبي XBRL تطوير أدوات حمايتها فكانت تقنية لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة التي تهدف إلى تزويد بطاقات البيانات بالحماية والأمان لمساعدة مستخدميها بتنمية ثقتهم

[1] سامر قنطقجي، **نفس المرجع**، ص 160.

بالمعلومات المالية المنشورة وللتأكد من أن المعلومات الموزعة على الإنترنت لم تتعرض للاعتراض والعبث، وتعتمد تنمية الثقة بالمعلومات المالية على إجراءات التأمين المنفذة على تلك المعلومات والتدابير الأمنية المتخذة لحماية سلامة المعلومات عند نقلها على الويب.[1]

رابعا: دور لغة XBRL في تطوير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

يعتبر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني قناة اتصال حديثة تتيح تقديم المعلومات المالية وغير المالية بصورة ملائمة وفي التوقيت المناسب لكافة المتعاملين، كما تتيح تحديث المعلومات في أي وقت مما يساعد على تحقيق الشفافية ومن الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

كما أنه مصطلح يشير لشكل وتنسيق الإفصاح المحاسبي للمؤسسات على مواقعها على الإنترنت، فيسمح للمستخدمين بالبحث، والعرض، والانتقال، ومعالجة البيانات المالية، كما يعززها بالرسوم البيانية والصور المتحركة الديناميكية، وملفات الصوت والفيديو مما يجعل منها تفاعلية، كما أنه يشير إلى مدى تعزيز المؤسسة لعلاقات الاتصال بالمستخدمين من خلال الاشتراك في خدمة تنبيهات البريد الإلكتروني، فاستخدام تقنيات الإنترنت المتطورة ينعكس على تطوير الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.[2]

خامسا: أثر لغة الإفصاح المالي الإلكتروني على مهنة تدقيق الحسابات

لقد توسع الطلب على لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة بسبب فضائح المؤسسات المالية، فحملة الأسهم والمحللين بدؤو يطلبون تقارير مالية أكثر شفافية دون الحاجة إلى التدقيق في مئات الأرطال من المستندات بحثا عن المعلومات الأكثر أهمية في القوائم و التقارير المالية، ويحدد محرك بحث لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة مكان المعلومات من مواقع الويب أو المصادر المتعددة ويحولها فورا إلى برامج جدولة، فهو يبحث عن المحتوى المطلوب بدقة ويوجه البحث عن المعلومات آليا نيابة عن المستخدم عوضا عن إجباره للنظر إليها بشكل متسلسل، فالإفصاح سيكون أكثر شفافية لكون المعلومات مكشوفة مما سيقلل الأخطاء ويوجه عملية البحث وسيقدم معلومات نوعية مما سيسهل تكاملها ومقارنتها.

[1] سامر قنطقجي، نفس المرجع، ص 160-161 .

[2] حنان عبد الحميد غريب أحمد، **مرجع سابق**، ص47

سادسا: مزايا لغة الإفصاح المالي الإلكتروني بالنسبة للتدقيق

وطبقا لاتحاد لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة الدولي فإن لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة تؤمن مزايا متعددة لمحافظ الحسابات لأنها:

- تسمح لقرائها الدخول إلى المعلومات التي تحتاجونها بسرعة مما يخفض الأعمال الكتابية ويوفر الوقت والمال؛
- لا تتطلب تغيير معايير المحاسبة الحالية من سياسات الإفصاح وغيرها؛
- تحسن الوصول إلى المعلومات المالي بتوفيرها رقميا مما يمكن من إعادة استعمالها أكثر من مرة؛
- يقلل أخطار إعادة إدخال البيانات المالية حيث لا حاجة لمستخدميها إعادة إدخالها ثانية مما يخفض تكاليف تحضير وتوزيع البيانات المالية؛
- يحسن أداء محلل البيانات ويرشد قرارات المستثمر؛

لذلك فإن لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة سيجعل أداء محافظي الحسابات أكثر كفاءة وسرعة ولعله يخفض أجورهم أو يحد وتيرة ازديادهم. [1]

[1] سامر قنطقجي، **مرجع سابق**، ص 163- 164.

خلاصة الفصل الثاني

يعد الافصاح الالكتروني من المبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في اثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر القوائم والتقارير المالية والتي تهدف الى اشباع حاجات مستخدمي هذه القوائم والتقارير مما ينتج الى جذب العديد من المستثمرين على المستوى المحلي والعالمي.

ولذلك قدم المحاسبين طرق الكترونية لضمان سرعة ودقة نشر القوائم المالية من خلال لغة الاعمال الموسعة التي تقدم منافع لكل الأطراف المهتمة من خلال الاعداد الجيد للقوائم المالية وعمل المستخلصات الموثوق فيها من المعلومات المالية وتبادلها بثقة ونشرها بسهولة وتحليلها بسرعة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لدور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية.

تمهيد

يتمثل التدقيق الإلكتروني للقوائم المالية في عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة محافظ الحسابات في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق فهي الوسائل الإلكترونية لتجميع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ومن ثم نشرها، ولما كانت الموارد المتاحة لمحافظ الحسابات محدودة فإن النظم المحاسبية الإلكترونية قد ساعدت محافظ الحسابات بتوجيه الموارد المحدودة وتوجيهها أفضل لجمع الأدلة التي تمكنه من الخروج بالنتيجة المناسبة لذلك فقد بدأ الاهتمام بدراسة مدى وفعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق لمساعدة محافظ الحسابات في أعمال التدقيق.

يتناول هذا الفصل الدور الذي يمثله محافظ الحسابات في تدقيق القوائم المالية المفصح عنها الكترونيا التي تكلمنا عنها سابقا من خلال تبيان مسؤوليته تجاه هذه القوائم ومختلف الطرق المتبعة في عملية التدقيق الإلكتروني للقوائم المالية، في حين يستكمل هذا الفصل بالدراسة الميدانية للإجابة على الفرضيات المطروحة حول واقع التدقيق في الجزائر ومدى تأثير الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية؟

من خلال ما سبق يتم تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: دور محافظ الحسابات في تدقيق القوائم المالية المفصح عنها إلكترونيا؛

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية؛

المبحث الثالث: عرض آراء العينة حول متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: دور محافظ الحسابات في تدقيق القوائم المالية المفصح عنها إلكترونيا

يتمثل دور محافظ الحسابات تجاه القوائم المالية في ظل الإفصاح الإلكتروني من خلال التدقيق المحاسبي للبيانات لجميع النواحي، من حيث المراحل والبرامج ومختلف الأطراف ذات التأثير المباشر على عملية المعالجة الإلكترونية للبيانات، ويمكن التطرق لدور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات من خلال:

- مسؤولية محافظ الحسابات اتجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية.
- وطرق التدقيق الإلكتروني للقوائم المالية.[1]

المطلب الأول: دور محافظ الحسابات اتجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

تتفق مسؤوليات محافظ الحسابات في ظل الإفصاح الإلكتروني في النقاط الأتية:[2]

أولا: المسؤولية عن سلامة وأمن المعلومات على شبكة الانترنت

لا يتحمل محافظ الحسابات أي مسؤولية عن سلامة وأمن الموقع الإلكتروني للمؤسسة موضع التدقيق، وإنما تعتبر إدارة المؤسسة مسؤولة عن ذلك، إلا أنه يجب عليه التحقق من أي المؤسسة عن ذلك. إلا أنه يجب عليه التحقق من أن المؤسسة تقوم بتصميم الوسائل الرقابية الفعالة التي تكفل أمن وسلامة وحداثة المعلومات.

ثانيا: المسؤولية على القوائم المالية التي تم تدقيقها والتقرير المرفق بها

على محافظ الحسابات أن يتحقق من أن القوائم المالية التي تم تدقيقها والتقرير المرفق بها والموجودة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة موضع التدقيق مطابقين تماما للنسخ التي قام اعتمادها بدون تحريف أو تغيير، وكذلك عليه التأكد من استخدام المؤسسة الوسائل التكنولوجية والمناسبة لتنبيه المستخدم في حالة انتقاله خارج حدود القوائم المالية التي تم تدقيقها كما يتعين عليه أيضا أخذ التعهدات المناسبة من إدارة المؤسسة بعدم اساءة استخدام تقريره على الموقع الإلكتروني بأي صورة من الصور.

---

[1] فاتح سردوك، **مقالة تحت عنوان: دراسة أثر استخدام الحاسوب والإجراءات التحليلية على مراجعة الحسابات**، المركز الجامعي بالوادي- معهد العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، 2017/04/26، ص5.

[2] بكر إبراهيم محمود، نضال عزيز مهدي، **مرجع سابق**، ص 12-11

ثالثا: المسؤولية عن المعلومات التي تقع خارج نطاق القوائم المالية

يتحمل محافظ الحسابات مسؤولية محدودة عن مصداقية المعلومات التي تقع خارج نطاق القوائم المالية وذلك من خلال الاطلاع عليها وليس تدقيقها لتحديد مدى اتساق تلك المعلومات مع معلومات القوائم المالية التي تم تدقيقها وأنه لا يوجد أي تعارض بينهما بما يخل بمصداقية القوائم المالية.

رابعا: المسؤولية عن التحديث الفوري للقوائم المالية

هنا يلاحظ اختلاف الأكاديميين على استمرارية مسؤولية محافظ الحسابات في الوقوف على كافة التغيرات التي تطرأ على محتويات الموقع من المعلومات ففي حين يرى البعض استمرارية تلك المسؤولية إلا أن البعض الأخر وهم الأغلبية يرون ضرورة تحديد النقطة الزمنية التي تتوقف عندها مسؤولية محافظ الحسابات وذلك من تاريخ اصدار التقرير لحين انعقاد اجتماع الهيئة العامة، وأن هذا الرأي هو المناسب لأنه يصعب ترك مسؤولية محافظ الحسابات ممتدة ومستمرة بدون تحديد نقطة زمنية لها.

المطلب الثاني : طرق التدقيق الإلكتروني للقوائم المالية

سيتم التطرق إلى طرق التدقيق الكترونيا كما نص عليها معيار التدقيق الدولي رقم (16)، الذي تضمن وصفا لطرق التدقيق بمساعدة الحاسوب ثم استخداماتها ومختلف الاعتبارات المتخذة عند اعتماد التدقيق الإلكتروني وطرق القيام به.

أولا: وصف طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب

سيتم التطرق الى نوعين من طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب، حيث يعتبران من أكثر الأنواع الشائعة وهما:

- برامج الحاسوب الخاصة بالتدقيق
- بيانات الاختبار المستخدمة لأغراض التدقيق

ويمكن تعميم ما تضمنه معيار التدقيق الدولي رقم (16) من إرشادات حول هذين النوعين على جميع أنواع التدقيق بمساعدة الحاسوب. [1]

1- برامج الحاسوب الخاصة بالتدقيق

تتكون برامج الحاسوب الخاصة بالتدقيق من برامج آلية يستخدمها محافظ الحسابات كجزء من إجراءاته في التدقيق، وذلك لمعالجة البيانات ذات الأهمية الخاصة ضمن النظام المحاسبي للمؤسسة، وعلى العموم فإنه يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع وهي:

- البرامج المتكاملة

وهي برامج الحاسوب ذات الصيغة العامة والمصممة للقيام بمهام معالجة البيانات وفق رغبة محافظ الحسابات، حيث تعد العديد من مؤسسات ومكاتب التدقيق الكبيرة برامج عامة لاستخدامها في حالات العميل الذي يستخدم الحاسوب.

من أهم الإمكانيات الأساسية التي توفرها هذه البرامج لمساعدة محافظ الحسابات في عملية التدقيق ما يلي:

- الوصول إلى ملفات المعلومات والبحث عن البيانات واستخراجها.
- إيجاد حلول لمشاكل رياضية.
- إجراء اختبارات منطقية.
- إنتاج تقارير معينة يطلبها محافظ الحسابات.
- تحديد حجم العينة العشوائية والمساعدة في استخدام العينات الإحصائية في التدقيق. [2]

- البرامج المعدة لأغراض محددة

وهي برامج الحاسوب المصممة لتنفيذ أعمال التدقيق في ظروف محددة، وقد يقوم محافظ الحسابات بإعداد هذه البرامج أو تقوم المؤسسة بإعدادها أو الاستعانة بمبرمج خارجي يعينه محافظ الحسابات لذلك.

[1] فاتح سردوك، **مرجع نفسه**، ص8.
[2] فاتح سردوك، **مرجع نفسه**، ص9.

في بعض الحالات قد يجد محافظ الحسابات أن البرامج الحالية للمؤسسة في وضعها الأصلي أو المعدل مناسبة لاستخدامها في مهمته، مثل احتساب الفوائد والرواتب وغيرها وأنه باستعماله للبرامج التي سبق وأعدها العميل يوفر الوقت والجهد المطلوبين لإعداد برامج خاصة بعمله وتنطبق على حالة عميله.

– البرامج المساعدة

تستخدم هذه البرامج من طرف المؤسسة لتنفيذ مهام معالجة البيانات العامة مثل الفرز وإحداث وطبع البيانات. وبصفة عامة فإن هذه البرامج غير مصممة لأغراض التدقيق، وبالتالي فإنها قد لا تحتوي على خصائص معينة مثل عدادات التسجيل الآلية أو مجاميع المراقبة. [1]

2– بيانات الاختبار

"وهي مدخلات تضم معطيات يقوم المدقق بإعدادها، ومعالجتها في برامج المعالجة الخاصة بالشركة ليتم مقارنة النتائج بالنتائج المحددة مسبقا والحكم على صحة وكفاءة عمليات التدقيق." [2]

تتطلب طريقة بيانات الاختبار أن تحتوي العمليات الصورية التي تخضع للاختبار على جميع أنواع الأخطاء المحتمل وقوعها في مثل هذا النوع من العمليات الفعلية، وذلك حتى يتمكن محافظ الحسابات من تقييم إجراءات الرقابة الوضعية التي تدخل في تصميم برنامج العميل، كما يجب بعد أن تتم معالجة بيانات الاختبار بأسلوب المعالجة العادية للمؤسسة، أن يتأكد محافظ الحسابات من أن عمليات الاختبار قد ألغيت تلقائيا من السجلات المحاسبية للمؤسسة. [3]

ثانيا: الاعتبارات المتخذة عند استخدام طرق التدقيق بالحاسوب

يجب على محافظ الحسابات عند التخطيط لعملية التدقيق أن يأخذ باعتباره استخدام مجموعة مناسبة من الطرق اليدوية وطرق التدقيق بمساعدة الحاسوب، وعندما يقرر فيما إذا كان سيستخدم طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب فإن عليه أن يأخذ باعتباره العوامل التالية:

– معرفة وخبرة محافظ الحسابات بالحاسوب؛

[1] فاتح سردوك، **مرجع نفسه**، ص9.

[2] خالد أمين عبد الله ومهند أكرم أحمد، **التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، وقياس مدى تأثيرها على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين**، 2011/05/15، عمان–الأردن، ص 8.

[3] فاتح سردوك، **مرجع سابق**، ص10.

- مدى توفر طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب ولواحق الحاسوب المناسبة؛
- عدم الجدوى العملية للاختبارات اليدوية؛
- الفاعلية والكفاءة؛
- التوقيت. [1]

ثالثا : التدقيق حول الحاسوب والتدقيق من خلال الحاسوب

تتمثل إجراءات التدقيق في حالة التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية في ما يلي:

1- التدقيق حول الحاسوب: إذ يتم التأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد، ويتم ذلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي وبين التشغيل الإلكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات باستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة.

2- التدقيق من خلال الحاسوب: إذ يستطيع المدقق استخدام امكانيات الحاسب الإلكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها:

- التحقق من صحة العمليات المحاسبية؛
- تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيدا من الفحص؛
- استخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في إعداد القوائم المالية على فترات قصيرة؛
- الاستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات.[2]

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

بغرض التعرف على واقع تنظيم الممارسة المهنية لتدقيق الحسابات في الجزائر وكذلك مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على مصداقية القوائم المالية، حيث سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على منهجية الدراسة الميدانية، ثم التطرق إلى عرض نتائج الدراسة من خلال اختبار الفرضيات، لنصل في الأخير إلى تحليل تلك النتائج ومناقشتها.

[1] فاتح سردوك، **مرجع نفسه**، ص 10.

[2] فيصل دبيان عوض المطيري، **أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة مدققي الحسابات في الكويت**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2012-2013، ص30.

المطلب الأول: أدوات الدراسة وكيفية معالجتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأدوات المستعملة في الدراسة، مع توضيح كيفية معالجة البيانات

أولا: أدوات الدراسة

تختلف الأدوات التي يلجأ إليها الباحث من أجل جمع المعلومات، حيث نجد:

1- أدوات جمع المعلومات: لغرض جمع البيانات المطلوبة التي تساعد في تنفيذ أهداف البحث والوصول إلى النتائج فقد استخدم الباحث الأساليب الآتية:

- **الملاحظة الشخصية:** لقد كانت زيارة الطالب لميدان الدراسة المتكرر فرصة من أجل ملاحظة الكثير من السلوكيات والوقائع التي كان لها الأثر الكبير من حيث جمع معلومات الدراسة وتحليل نتائجها استنادا لمواقف وتصرفات مباشرة وواقعية.

- **المقابلات:** بحكم قضاء الطالب فترة في المكاتب محل الدراسة، تمكن من القيام بمقابلات مع العديد من محافظي الحسابات وخبراء محاسبين ومحاسبو المؤسسات الاقتصادية من أساتذة ومحاسبين، الذين لم يبخلوا عليه بجميع المعلومات الكافية التي سهلت مهمة توزيع الاستبيان على باقي أفراد العينة.

- **الاستبيان:** وهو الأداة الرئيسة في جمع البيانات وقد صممت بالشكل الذي يخدم أهداف البحث وفرضياته مستفيدا في ذلك من مقياس ليكرت الخماسي بالإجابة على معظم عبارات الاستبيان، سنتعرض للاستبيان في العنصر الموالي مفصلا.

2- الأداة الرئيسية للدراسة: بعد مراجعة مستفيضة للأدبيات والدراسات ذات العلاقة وجدنا أنه انسب وسيلة لجمع معلومات تقوم عليها دراستنا هي الاستبيان، حيث يُعرف بأنه" الاستبيان عبارة عن صحيفة أو كشف يتضمن عددا من الأسئلة تتصل باستطلاع الرأي أو بخصائص أي ظاهرة متعلقة بنشاط اقتصادي أو فني أو اجتماعي أو ثقافي، ومن مجمل الإجابات عن الأسئلة نحصل على المعطيات الإحصائية التي نحن بصدد جمعها"[1]

[1] عبد المجيد البلداوي ، **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي– التخطيط البحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام**SPSS ، دار الشروق، مصر، 2007.ص22.

لذلك تم الاطلاع على العديد من الاستبيانات السابقة المتعلق بدور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية .

على ضوء ذلك وعلى ضوء أدبيات الدراسة والتحليل العميق للمتغيرين نظريا قمنا بتصميم الاستبيان بما يتوافق مع أهداف الدراسة كالتالي:

- إعداد استبيان أولي من اجل القيام بالدراسة الاستطلاعية.
- عرض الاستبيان على المؤطر من أجل تأكيد مدى ملائمته للموضوع وحسن صياغته.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ملاحظات المؤطر.
- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبيان على العينة الاستطلاعية، لاختبار ما إذا كان هناك ضرورة للتعديل أو الإضافة والحذف وكذلك لحساب معامل الصدق والثبات.
- تعديل الاستبيان وفق الملاحظات والنصائح متحصل عليها من خلال الدراسة الاختبارية.
- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

قد قمنا في دراستنا بأعداد استبيان-أنظر الملحق رقم 01 مقسم إلى قسمين رئيسيين وهما:

- **القسم الأول:** ويضم السمات والبيانات الشخصية لأفراد العينة وبعض الأسئلة الأخرى كما يلي:
  - الجنس؛
  - السن؛
  - المستوى التعليمي؛
  - المهنة؛
  - الخبرة المهنية.
- **القسم الثاني:** وهو عبارة عن محاور الدراسة، حيث اشتملت الدراسة على 15 عبارة موزعة على محورين:

- **المحور الأول "يتبنى واقع التدقيق في الجزائر "**: يتكون هذا المحور من الدراسة على 6 عبارات،5 منها ايجابية وواحدة سلبية، تعكس هذه العبارات مهنة محافظ الحسابات.

- **المحور الثاني "تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية "**: ويتكون هذا المحور من 9 عبارات حيث تبرز هذه العبارات مصداقية القوائم المالية المفصح عنها إلكترونيا.

وقد تم استخدام مقياس لكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) للإجابة على مختلف عبارات الاستبيان، ويعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا حيث يُطلب فيه من المجيب أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة، وهذا المقياس مكون من 05 درجات كما هو موضح في الجدول التالي رقم (1-3) التالي:

جدول رقم (1-3) درجات مقياس ليكرت للإجابة على عبارات الاستبيان

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من تصميم الطالبتين

ثانيا: أساليب ومنهجية الدراسة

نتناول مختلف الأساليب التي سنعتمد عليها في دراستنا الميدانية، مع تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وذلك كما يلي:

1- الأساليب الإحصائية المستخدمة: لغرض تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات البحث واختبار فرضياته، فقد تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية، حيث قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS[1](Version 20) ، الذي يُستعمل بكثرة في إجراء التحليلات الإحصائية وقد تم استخدام المؤشرات التالية:

- النسب المئوية والدوائر النسبية؛
- معامل الارتباط بيرسون لمعرفة التناسق بين عبارات الاستبيان؛
- معامل ألفا-كرونباخ والصدق الذاتي لقياس ثبات عبارات الاستبيان؛
- اختبار الطبيعية كولموغوروف-سميرنوف؛
- مقاييس النزعة المركزية لقياس تواجد الفروق الفردية في نظرة أفراد عينة الدراسة لمختلف أبعاد المتغيرين؛

[1] **برنامج إحصائي** يعالج مختلف البيانات الرقمية للدراسات الكمية إحصائيا.

– اختبار T لقياس معنوية علاقة الارتباط بين متغيرين.

2– مجتمع الدراسة: يُعرف (Grawitz، 2006) مجتمع الدراسة على أنه "مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات"[1]. يتمثل مجتمع الدراسة في محافظي الحسابات وخبراء محاسبين ومحاسبو المؤسسات الاقتصادية بولايتي تيسمسيلت وتيارت.

حيث تعذر على الباحث الوصول إلى عدد محافظي الحسابات كونهم محل الدراسة وذلك راجع لقلتهم وعدم تعاون البعض منهم وهذا يدخل ضمن الصعوبات التي واجهناها في إعداد البحث مما اضطررنا للاستعانة بخبراء محاسبيين ومزاولي مهن محاسبية أخرى من أساتذة ومحاسبين في المؤسسات الاقتصادية.

3– عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في 33 شخص موزع بين مكاتب المحاسبة ومحاسبو المؤسسات الاقتصادية بولايتي تيسمسيلت وتيارت وعدد من مواقع البريد الإلكتروني لمحافظي الحسابات عبر الوطن، حيث تم وضع 70 استبيان لغرض جمع المعلومات وتوزيعها على العينة محل الدراسة، حيث فقدنا (33) استبيانا لعدم إمكانية استرجاعها، كما تم استبعاد (4) استبيانات فارغة أو غير مكتملة، وبذلك أصبحت عينة الدراسة تتمثل في 33 مستجوب. يوضح الجدول التالي توزيع افراد العينة:

جدول رقم (2–3): توزيع أفراد العينة على مكاتب المحاسبة ومحاسبي المؤسسات الاقتصادية

البيان	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستعملة في البحث	الاستبيانات المفقودة
محافظي الحسابات	42	9	33
خبراء محاسبيين	6	6	0
محاسبو المؤسسات الاقتصادية	22	18	4

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1] انجرس موريس، **منهجية البحث العلمي**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص298.

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى عنصرين هامين في الدراسة وهما صدق الأداة وثبات الاستبيان من خلال مجموعة من الاختبارات كما يلي:

أولا: صدق الأداة

تعتبر أداة القياس صادقة إذا كانت تقيس ما صممت فعليا لقياسه، وصدق الأداة يعني صدق نتائجها وتفسيرها".

1- الصدق الظاهري: يعني أن تبدو أداة القياس معينة، ظاهريا تقيس ما وضعت فعلا لقياسه، أي أن شكل الأداة ومظهر الفقرات يتناسب مع المقصود بها. [1]

2- صدق الاتساق الداخلي: من أهم أنواع الصدق التي يمكن استخدامها للتحقق من صدق الأداء، ويرتبط هذا النوع من الصدق بالتحقق من الاتساق بين مفردات المقياس ومدى ارتباطها بالدرجة الكلية، مع مراعاة عدم التداخل بين المفردات المكونة لكل بعد، أو التداخل بين مفردات المقياس ككل.[2]

والهدف من دراسة الارتباط بيرسون هو الكشف عن قوة أو درجة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وتتراوح درجة العلاقة بين أي متغيرين والتي يعبر عنها باصطلاح معامل الارتباط بين +1، -1، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد ذلك يعني أن الارتباط قوي بين المتغيرين، وكلما قلت الدرجة كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين[3]، سنوضح الاتساق الداخلي لجميع عبارات الاستبيان كما يلي:

- الاتساق الداخلي بين عبارات واقع التدقيق والدرجة الكلية المتحصل عليها: يوضح الجدول التالي رقم (3-3) معامل الارتباط بين فقرات واقع التدقيق في الجزائر كما يلي:

[1] حمزة محمد دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.ص227.

[2] بن ناصر بندر العتيبي، **الخصائص السيكومترية لصورة سعودية من مقياس فينلاند للسلوك التكيفي**، مجلة أكاديمية التربية الخاصة، العدد الخامس، بالعربية، الرياض فبراير 2004.ص 19-20.

[3] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص255.

جدول رقم (3-3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد "واقع التدقيق في الجزائر" والدرجة الكلية لفقراته

الرقم	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	ممارسة مهنة التدقيق طبقا لأحكام القانون 10-01 ستحسن من جودة التدقيق في الجزائر	0.696	0.000
02	قيام محافظ الحسابات بوضع برنامج لتنفيذ عملية تدقيق الحسابات وعليه يتأكد من وجود نظام رقابة داخلية قوي يزيد من موثوقية القوائم المالية	0.584	0.000
03	ساعدت معايير التدقيق الدولية محافظ الحسابات في أداء مهمته بشكل أفضل	0.708	0.000
04	التدقيق في الجزائر يتطور بشكل مناسب مع تطورات الواقع الدولي للمهنة	0.802	0.000
05	ليس من حق مستخدمي المعلومات المالية مطالبة محافظ الحسابات أن يتحمل مسؤوليته في اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية التي تكون بالقوائم المالية	0.785	0.000
06	يعد فحص صحة وموثوقية الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون مهمة من مهام محافظ الحسابات	0.600	0.000

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **Spss.20**

نلاحظ أن معاملات الارتباط تراوحت بين (0.584– 0.802) حيث تعتبر دالة عند مستوى دلالة (0.05) وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه، **أنظر الملحق رقم (02) – الجدول رقم (3-3)**

- الاتساق الداخلي بين عبارات تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية والدرجة الكلية المتحصل عليها:

يوضح الجدول التالي رقم (4-3) معامل الارتباط بين فقرات تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم الماليةكما يلي:

جدول رقم (4-3): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بُعد " تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية" والدرجة الكلية لفقراته.

الرقم	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
07	يساهم الإفصاح الإلكتروني في موثوقية القوائم المالية المفصح عنها	0.628	0.000
08	يساهم الإفصاح الإلكتروني في سرعة العرض والتحديث السريع للقوائم المالية المفصح عنها من قبل المؤسسة	0.712	0.000
09	يمكن أن يعمل الإفصاح الإلكتروني على تحسين جودة المعلومات المفصح عنها والمساهمة في توفير معلومات أكثر نفعا للمستخدمين	0.584	0.000
10	تعود غياب ضوابط الرقابة الملائمة إلى التأثير في مصداقية القوائم المالية عنها	0.695	0.000
11	يؤدي الإفصاح الإلكتروني المتزايد للقوائم المالية إلى تضليل المستخدمين في حالة عدم خضوعها للتدقيق من قبل محافظي الحسابات	0.574	0.000
12	إن التلاعب في القوائم المالية المفصح عنها إلكترونيا مثل إجراء بعض التعديلات عليها يؤثر على رأي محافظ الحسابات وبالتالي التأثير على مصداقية تلك القوائم المالية	0.519	0.002

13	قيام المؤسسة بالإفصاح عن قوائمها المالية كاملة دون إرفاق تقرير محافظ الحسابات يثير لدى المستخدم حالة من الشك حول مصداقية تلك القوائم	0.695	0.000
14	من الصعوبات التي تحول دون تطبيق الإفصاح الإلكتروني نقص المعرفة لدى محافظي الحسابات في مجال الحاسوب وصعوبة المحافظة على سرية المعلومات	0.582	0.000
15	هناك مخاطر عديدة للإفصاح الإلكتروني متعلقة بخصوصية وأمن القوائم المالية التي يقوم المستخدمون بتداولها إلكترونيا	0.563	0.001

الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات Spss.20

نلاحظ أن معاملات الارتباط تراوحت بين (0.519 – 0.712) حيث تعتبر دالة عند مستوى دلالة (0.05) وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه، **أنظر الملحق رقم(03) – الجدول رقم (4–3)**.

ثانيا: ثبات الأداة

"يعرف ثبات الأداة بأنه مدى قدرتها على إعطاء نتائج مماثلة اذا ما طبقت تحت نفس الظروف والشروط"[1].

قمنا بحساب معامل ألفا–كرونباخ لكل بعد من أبعاد المتغير المستقل، وحساب معامل ألفا–كرونباخ للمتغير التابع، حيث إذا وجدنا أن معامل ألفا–كرونباخ أكبر أو يساوي (60%) أي ($\alpha \geq 0.60$) فبشكل عام يعتبر هذا أمرا مقبولا.

[1] حمزة محمد دودين، **مرجع سابق**، ص209.

الجدول التالي رقم (5-3) يوضح النتائج المتوصل إليها لمحاور الاستبيان باستعمال معامل الثبات ألفا-كرونباخ.

جدول رقم (5-3) معامل الثبات ألفا-كرونباخ

محاور الاستبيان	معامل α كرونباخ
المحور الأول: "واقع التدقيق في الجزائر"	0.998
المحاور الثاني: "تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية	0.854
الاستبيان الكلي	0.845

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات Spss.20

يوضح الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات عالية، وأن قيمة هذه المعاملات اختلفت من محور لآخر حيث بالنسبة للمحور الأول للاستبيان بلغ 0.998، كما أن معامل الثبات للمحور الثاني كان مرتفع وبلغت قيمته 0.854، أما بالنسبة للاستبيان الكلي فبلغ معامل ألفا-كرونباخ 0.845، وهو معامل ثبات مرتفع ودال إحصائيا مما يدل على إمكانية ثبات النتائج التي سيتم التحصل عليها باستخدام الاستبيان. أنظر الملاحق رقم: (04-05-06)

المطلب الثالث: خصائص عينة الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى التحليل الوصفي لعينة الدراسة كما يلي:

من خلال المعلومات العامة التي تضمنها المحور الأول للاستبيان، قمنا باستخلاص خصائص لأفراد عينة الدراسة، ثم تقديمها في شكل تمثيلات بيانية، ومن ثم استخراج بعض الإشارات والدلالات لكل جانب.

أولا: الجنس

من خلال الجدول التالي رقم (6-3) سنتعرف على توزيع العينة حسب الجنس كما يلي:

جدول رقم (6-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسب المئوية (%)
ذكر	24	%72.72
أنثى	09	%27.27
المجموع	33	%100

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **EXCEL 2016** .

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث، والشكل التالي رقم (1-3) يوضح التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق الجنس كما يلي:

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **EXCEL 2016**

ثانيا: السن

من خلال الجدول التالي رقم (7-3) سنتعرف على توزيع العينة حسب السن كما يلي:

جدول رقم (7-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

السن	التكرار	النسب المئوية (%)
أقل من30 سنة	3	%9
40-31 سنة	15	%45,5
أكثر من 40سنة	15	%45,5
المجموع	33	%100

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **EXCEL 2016**

بناءا على جدول التكرار، يمكن توضيحه من الشكل التالي رقم (2-3) الذي يمثل التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق السن كما يلي:

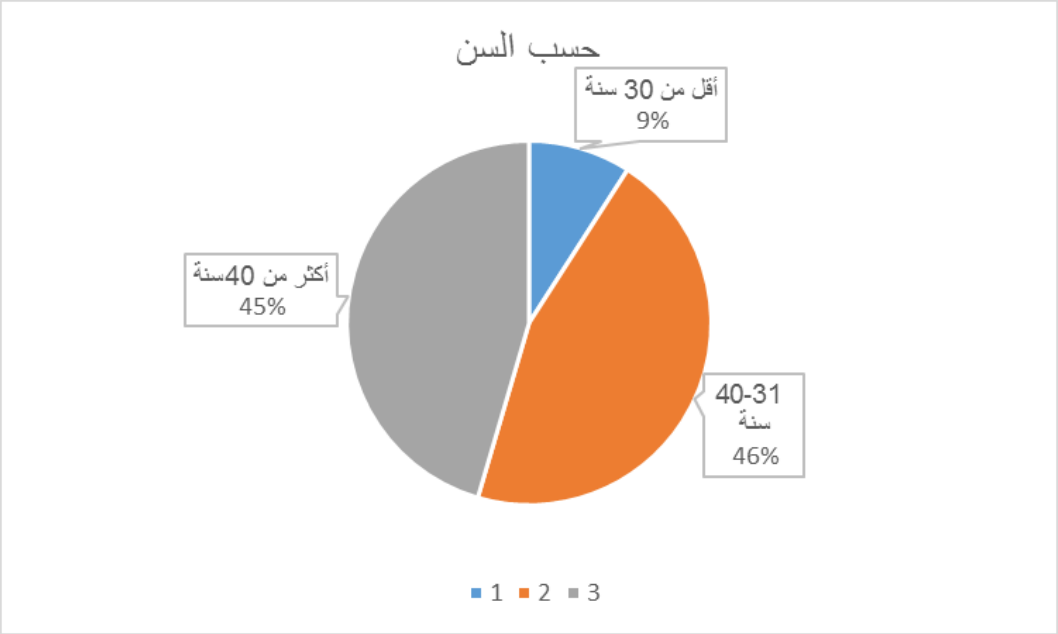

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **EXCEL 2016**

ثالثا: المستوى التعليمي

من خلال جدول رقم (8-3) سنتعرف على توزيع العينة حسب المستوى التعليمي كما يلي:

جدول رقم (8-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسب المئوية (%)
ليسانس	23	%70
ماجيستر	2	%6
دكتوراه	4	%12
تقني سامي	4	%12
المجموع	33	100

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **EXCEL 2016**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن المستوى التعليمي الذي غلب على أفراد العينة هو المستوى الجامعي ليسانس بنسبة 70% ثم يليها دكتوراه وتقني سامي بنسبة 12%، أما المستوى الأقل تمثيلا متمثل في ماجيستر بنسبة 6%، هذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (3-3) الذي يمثل التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق المستوى التعليمي كما يلي:

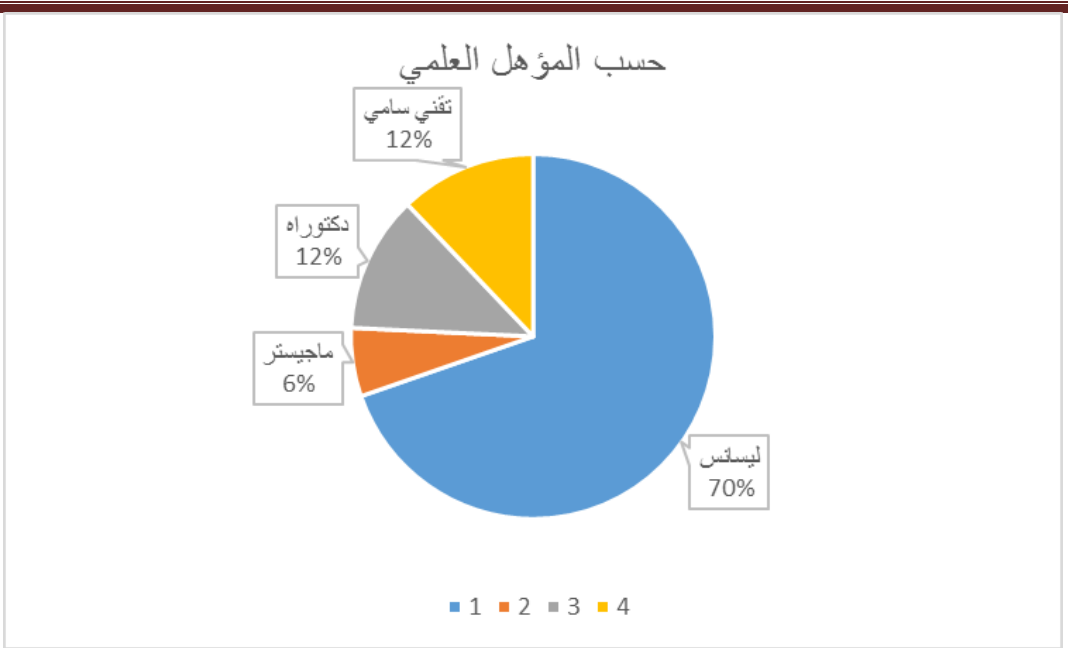

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **EXCEL 2016**

رابعا: الخبرة المهنية

من خلال الجدول التالي رقم (9-3) سنتعرف على توزيع العينة حسب الخبرة المهنية كمايلي:

جدول رقم (3-9): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المهنة	التكرار	النسب المئوية (%)
أقل من 5سنوات	9	% 28
من 6- 10	10	% 30
أكثر من 10	14	%42
المجموع	33	% 100

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **EXCEL 2016**

هذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (3-4) الذي يمثل التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق الخبرة المهنية كما يلي:

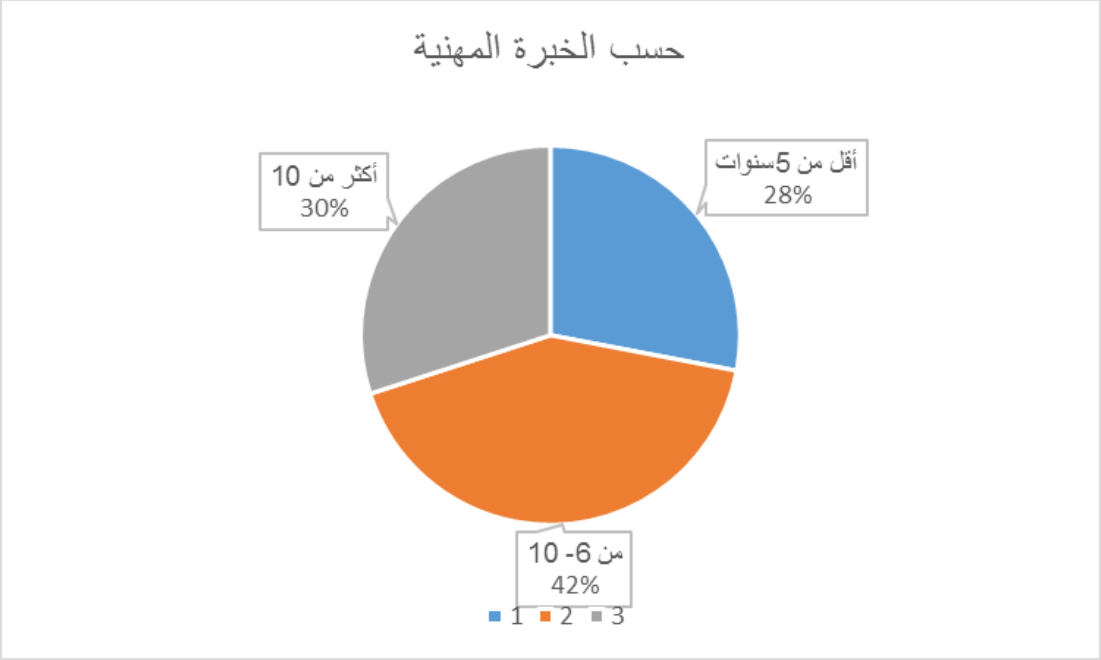

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **EXCEL 2016**

خامسا: المهنة

من خلال الجدول التالي رقم (3-10) سنتعرف على توزيع العينة حسب المهنة كما يلي:

جدول رقم (10-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة

البيان	التكرار	النسب المئوية (%)
محافظي الحسابات	09	% 27
خبراء محاسبيين	06	% 18
محاسبو المؤسسات الاقتصادية	18	% 55
المجموع	33	% 100

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **EXCEL 2016**

من خلال النتائج نلاحظ أن النسبة الأكبر لعينة الدراسة تمثلت في فئة محاسبو المؤسسات الاقتصادية بنسبة 55 %، تليها فئة محافظي الحسابات بنسبة 27 %، وتمثلت أقل فئة في الخبراء المحاسبيين بنسبة 18 %

هذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (3-5) الذي يمثل التوزيع البياني لعينة الدراسة وفق المهنة كما يلي:

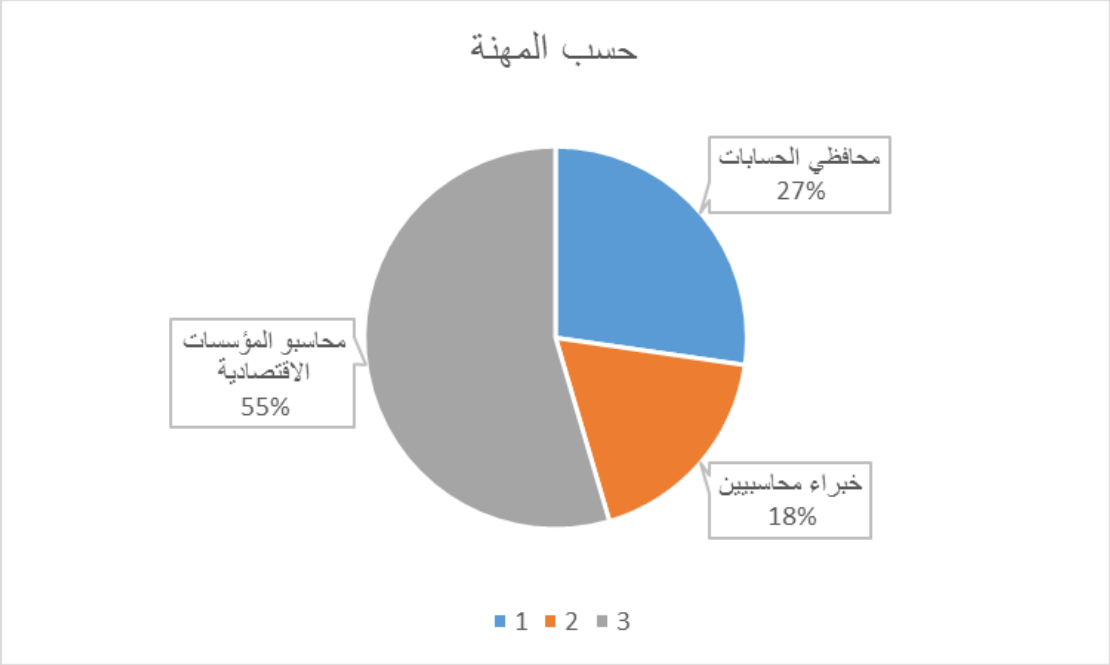

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **EXCEL 2016**

المبحث الثالث: عرض آراء العينة حول متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

بعد التعرف على أدوات ومنهجية الدراسة، ومعرفة خصائص العينة المدروسة، وبعد التأكد من صدق الاستبيان وثبات المعلومات، سنتطرق في هذا المبحث للدراسة الأساسية من خلال عرض النتائج المتوصل إليها من خلال اختبار الفرضيات ومناقشة هذه النتائج كل هذا يتم من خلال مطلبين اثنين كما يلي:

المطلب الأول: عرض آراء العينة حول واقع التدقيق في الجزائر واختبار الفرضية الأولى ومناقشتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإجابة على أسئلة المحور الأول بخصوص واقع التدقيق في الجزائر، اختبار الفرضية الأولى ومناقشتها كما يلي:

أولا: اختبار الطبيعية

نعتمد على اختبار كولمجروف–سمرنوف (one-sample Kolmogorov-Smirnov test) لمعرفة ما إذا كانت عناصر واقع التدقيق في الجزائر تتبع التوزيع الطبيعي، ويكون توزيع البيانات طبيعيا إذا كان (0.025<sig)[1]، –أنظر الملحق رقم07 والجدول التالي رقم (11–3) يبين اختبار التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (11–3): اختبار كولمجروف–سمرنوف (one-sample Kolmogorov-Smirnov test) لواقع التدقيق في الجزائر

البيان	Sig	α/2	نوع التوزيع
واقع التدقيق في الجزائر	0.046	0.025	لا تتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **Spss.20**

من خلال الجدول نلاحظ: **المحور الأول ككل لا يتبع التوزيع الطبيعي**.

بما أن المحور الأول لا يتبع التوزيع الطبيعي وأن حجم العينة كبير (33 أكبر من 30)، يمكن التخلي عن شرط اعتدالية التوزيع لإجراء الاختبارات حسب نظرية النهاية المركزية[2].

ثانيا: الإجابة على أسئلة المحور الأول بخصوص واقع التدقيق في الجزائر

للإجابة على السؤال "مدى مساهمة مهنة التدقيق في الجزائر في تعزيز موثوقية القوائم المالية،" لابد من استعمال طريقة مقاييس النزعة المركزية الوسيط، المتوسط والمنوال) لكل فقرة من الفقرات الستة (06) لواقع التدقيق في الجزائر، حيث يبين الجدول التالي رقم(03- 12) مقاييس النزعة المركزية لكل عبارة من عبارات الاستبيان الخاصة بواقع التدقيق في الجزائر كما يلي:

[1] **0.025** تمثل قيمة (**α/2**) لأن الاختبار ذو طرفين.

[2] أسامة ربيع أمين، **التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss**، ج1، مكتبة جرير، الكويت، ص115.

جدول رقم (12-3): مقاييس النزعة المركزية لواقع التدقيق في الجزائر

العبارة	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	متوسط الدرجات	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
1	4.15	4.00	4	4.05	0.445	2
2	4.4242	5.0000	5.00	4.80	0.564	1
3	3.9091	4.0000	4.00	3.96	0.585	4
4	3.7576	4.0000	4.00	3.91	0.939	5
5	2.0606	2.0000	2.00	2.02	1.059	6
6	4.000	4.0000	4.00	4	0.813	3
المحور الأول	3.7173	3.6700	3.50	3.63	0.067	

متوسط الدرجات = (الوسيط+ المتوسط الحسابي+ المنوال)/3

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **Spss.20**

نلاحظ من الجدول أعلاه:

- **بالنسبة للعبارةa1**: قيم مقاييس النزعة المركزية الثلاث –الوسيط، المتوسط، المنوال-متقاربة، كما أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة الأولى تساوي 4.05 التي تفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارةa2**: قيم مقاييس النزعة المركزية الثلاث –الوسيط، المتوسط، المنوال-متقاربة، كما أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة الثانية تساوي4.80 التي تفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارةa3**: قيم مقاييس النزعة المركزية الثلاث –الوسيط، المتوسط، المنوال-متقاربة، كما أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة الثالثة تساوي3.96 التي تفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.

- **بالنسبة للعبارة a4**: قيم مقاييس النزعة المركزية الثلاث –الوسيط، المتوسط، المنوال–متقاربة كما أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة الرابعة تساوي 3.91 تفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارة a5**: قيم مقاييس النزعة المركزية الثلاث –الوسيط، المتوسط، المنوال–متقاربة، كما أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة الخامسة تساوي2.02 أقل من القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارة a6**: قيم مقاييس النزعة المركزية الثلاث –الوسيط، المتوسط، المنوال–متقاربة، كما أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة السادسة تساوي 4 تفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة لواقع التدقيق في الجزائر ككل**: قيم مقاييس النزعة المركزية الثلاث –الوسيط، المتوسط، المنوال– متقاربة، كما أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 لكل العبارات الممثلة لواقع التدقيق في الجزائر تساوي 3.63 يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.

ومنه يمكن الوصول للنتيجتين التاليتين:

- تساهم مهنة التدقيق في الجزائر في تعزيز موثوقية القوائم المالية حسب جميع عبارات واقع التدقيق في الجزائر ماعدا العبارة a5 حسب نظرة عينة الدراسة .
- تساهم مهنة التدقيق في الجزائر في تعزيز موثوقية القوائم المالية حسب العبارة a2 أكثر من باقي العبارات الأخرى حسب نظرة عينة الدراسة.

ثالثا: اختبار صحة الفرضية الأولى

تتعلق الفرضية الأولى بمدى مساهمة مهنة التدقيق في تعزيز موثوقية القوائم المالية. وتكون كما يلي:

$H0$: **لا تساهم مهنة التدقيق في تعزيز موثوقية القوائم المالية عند مستوى دلالة** $(\propto = 5\%)$ ؛

$H1$: **تساهم مهنة التدقيق في تعزيز موثوقية القوائم المالية، عند مستوى دلالة** $(\propto = 5\%)$.

من خلال ما توصلنا إليه سابقا، ولتثبيت النتائج المحصل عليها، والتأكد منها لابد من اختبار الفرضية الأولى. وللتأكد من صحة هذه الفرضية نقوم بإجراء اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة العينة على مدى مساهمة التدقيق في الجزائر في تعزيز موثوقية القوائم المالية، والنتائج تظهر في الجدول التالي رقم (13-3) كما يلي:

جدول رقم (13-3): نتائج اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة المحور الأول عن مدى مساهة التدقيق في الجزائر في تعزيز موثوقية القوائم المالية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	قيمة Tالجدولية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (sig)
التدقيق	3.7173	0.2587	82.744	2.0423	32	0.000

الاختبار دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **Spss.20**

بإجراء اختبار T الأحادي العينة (Test – Pour Echantillon Unique)،**أنظر الملحق رقم09 وجدول رقم (13-3)** تبين أن المتوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة للمحور الأول الذي ينصّ على واقع التدقيق في الجزائر محل البحث قد بلغت 3.7173 وبانحراف معياري قدره 0.25807 الذي يدل على عدم وجود تشتت كبير في اجابات أفراد العينة، وحيث أن قيمة T المحسوبة قد بلغت 82.744 وهي أعلى من قيمتها الجدولية **انظر الملحق رقم10** البالغة 2.0423، وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الصفرية التي تنصّ على أن "مهنة التدقيق في الجزائر لا تساهم في تعزيز موثوقية القوائم المالية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن مهنة التدقيق في الجزائر تساهم في تعزيز موثوقية القوائم المالية". وما يؤكد هذا القرار أن المستوى الدلالة المحسوب هو Sig=0.00 وكان أقل من 0,05، وهو المستوى المعتمد لهذه الدراسة.

نستنتج قبول *H1* : تساهم مهنة التدقيق في الجزائر في تعزيز القوائم المالية $(5\% = \propto)$

رابعا: تفسير نتائج الفرضية الأولى

من خلال دراسة الفرضية الأولى، لدينا مجموعة من الملاحظات تتنوع حسبما يلي:

- ساهم القانون 10-01 فيتحسين جودة التدقيق في الجزائر؛

- عند قيام محافظ الحسابات بوضع برنامج لتنفيذ عملية تدقيق الحسابات يتأكد من وجود نظام رقابة داخلية قوي وبالتالي يزيد من موثوقية القوائم المالية؛

- تساعد معايير التدقيق الدولية محافظ الحسابات في أداء مهمته بشكل أفضل؛

- تطور التدقيق في الجزائر بشكل مناسب مع تطورات الواقع الدولي؛

- من حق مستخدمي المعلومات المالية مطالبة محافظ الحسابات أن يتحمل مسؤوليته في اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية التي تكون بالقوائم المالية وبالتالي زيادة موثوقيتها؛

- من مهام محافظ الحسابات فحص صحة وموثوقية الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التفسير الذي يقدمه المسيرون.

المطلب الثاني: عرض آراء العينة حول تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية واختبار الفرضية الثانية ومناقشتها

نستعرض في هذا المطلب الإجابة على أسئلة المستجوبين بخصوص تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية واختبار الفرضية الثانية ومناقشتها، كما يلي:

أولا: اختار الطبيعية

نعتمد على اختبار كولمجروف-سمرنوف (one-sample Kolmogorov-Smirnov test) لمعرفة ما إذا كان تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية يتبع التوزيع الطبيعي، ويكون توزيع البيانات طبيعيا إذا كان (sig>0.025) أنظر الملحق رقم11 والجدول التالي رقم (14-3) يبين اختبار التوزيع الطبيعي

جدول رقم (14-3): اختبار كولمجروف-سمرنوف (one-sample Kolmogorov-Smirnov test)

تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية

البيان	Sig	α/2	نوع التوزيع
الإفصاح الإلكتروني	0.026	0.025	لا تتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **Spss.20**

من خلال الجدول نلاحظ أن: **المحور الثاني ككل لا يتبع التوزيع الطبيعي.**

وبما أن حجم العينة كبير (33أكبر من 30)، يمكن التخلي عن شرط اعتدالية التوزيع لإجراء الاختبارات حسب نظرية النزعة المركزية.

ثانيا: الإجابة على أسئلة المحور الثاني بخصوص تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية

وللإجابة عن السؤال الثاني "مدى مساهمة الإفصاح الإلكتروني في دعم مصداقية القوائم المالية"، لابد من استعمال طريقة مقاييس النزعة المركزية الوسيط، المتوسط والمنوال) لكل عبارات تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية، حيث يبين الجدول التالي رقم (15-3) مقاييس النزعة المركزية لكل عبارة من عبارات الاستبيان الخاصة بتأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية كما يلي:

جدول رقم(15-3): مقاييس النزعة المركزية لتأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية

العبارة	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	متوسط الدرجات	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
7	3.9091	4.0000	4.00	3.96	0.898	4
8	4.0606	4.0000	4.00	4.0202	0.621	2
9	4.0000	4.0000	4.00	4.00	0.625	3
10	3.8788	4.0000	4.00	3.9596	0.735	5
11	3.6970	4.0000	4.00	3.899	1.218	7

12	3.7273	4.0000	4.00	3.9090	1.080	6
13	4.0909	4.0000	4.00	4.0303	0.523	1
14	3.6364	4.0000	4.00	3.8788	1.614	8
15	3.6970	4.0000	4.00	3.899	0.843	7
المحور الثاني	3.8555	3.8900	4.00	3.9151	0.131	

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **Spss.20**

من خلال الجدول نلاحظ:

- **بالنسبة للعبارة b1**: نلاحظ أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة يساوي 3.96 يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارة b2**: نلاحظ أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة يساوي 4.0202يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارة b3**: نلاحظ أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة يساوي 4.00 يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارة b4**: نلاحظ أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة يساوي 3.9596 يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارة b5**: نلاحظ أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة يساوي 3.899 يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارة b6**: نلاحظ أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة يساوي 3.9090 يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارة b7**:نلاحظ أن متوسط الدرجات الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة يساوي 4.0303 القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.
- **بالنسبة للعبارةb8**: نلاحظ أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة يساوي 3.8788 يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.

- **بالنسبة للعبارةb9**: نلاحظ أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 للعبارة يساوي 3.899 يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت.

بالنسبة للمحور الثاني ككل: نلاحظ أن متوسط الدرجات (الوسيط+ المتوسط + المنوال)/3 لكل العبارات المتغير التابع يساوي 3.9151 يفوق القيمة 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت، هذا ما يؤكد للنتيجتين التاليتين:

- يؤثر الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية حسب جميع عبارات تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية؛
- حصلت العبارة السابعة على أعلى متوسط بالمقارنة مع العبارات الأخرى.

ثالثا: اختبار صحة الفرضية الثانية:

تتعلق الفرضية الثانية بمدى مساهمة الإفصاح الإلكتروني في دعم مصداقية القوائم المالية. وتكون كما يلي:

$H0$: **لا يساهم الإفصاح الإلكتروني في دعم مصداقية القوائم المالية، عند مستوى دلالة** $(\propto = 5\%)$ ؛

$H1$: **يساهم الإفصاح الإلكتروني في دعم مصداقية القوائم المالية، عند مستوى دلالة** $(\propto = 5\%)$.

من خلال ما توصلنا إليه سابقا، ولتثبيت النتائج المحصل عليها، والتأكد منها لابد من اختبار الفرضية الثانية. وللتأكد من صحة هذه الفرضية نقوم بإجراء اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة العينة لمساهمة الإفصاح الإلكتروني في دعم مصداقية القوائم المالية محل الدراسة، والنتائج تظهر في جدول رقم (16-3) كما يلي:

جدول رقم (16-3): نتائج اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة المحور الثاني عن تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	قيمة Tالجدولية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (sig)
مدى مساهمة الإفصاح الإلكتروني في دعم مصداقية القوائم المالية	3.7173	0.2587	61.130	1.96	32	0.000

الاختبار دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر: تم إعداده اعتمادا على مخرجات **Spss.20**

بإجراء اختبار T الأحادي العينة (Test – Pour Echantillon Unique)، **أنظر الملحق رقم (13) والجدول رقم (16-3)** فقد تبين أن المتوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة للمحور الثاني الذي ينص على مدى تأثير الإفصاح الإلكتروني على القوائم المالية قد بلغت 3.7173 وبانحراف معياري قدره 0.25807، حيث أن قيمة T المحسوبة قد بلغت 61.130 وهي أعلى من قيمتها الجدولية، **انظر الملحق رقم (10)** البالغة 1.96 وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الصفرية التي تنص على "لا يساهم الإفصاح الإلكتروني في دعم مصداقية القوائم المالية" وما يؤكد هذا القرار أن المستوى الدلالة المحسوب هو Sig=0.00 ، وكان أقل من 0,05 وهو المستوى المعتمد لهذه الدراسة.

نستنتج قبول $H1$:يساهم الإفصاح الإلكتروني في دعم مصداقية القوائم المالية $(\propto = 5\%)$.

رابعا: تفسير نتائج الفرضية الثانية

من خلال دراسة الفرضية الثانية التي أثبتت مساهمة الإفصاح الإلكتروني في دعم مصداقية القوائم المالية. ويمكن الخروج بالنتائج التالية:

- يساهم الإفصاح الإلكتروني في موثوقية القوائم المالية المفصح عنها؛

- يعمل الإفصاح الإلكتروني على تحسين جودة المعلومات المفصح عنها وذلك بتوفير معلومات أكثر نفعا للمستخدمين؛

- عند قيام المؤسسة بالإفصاح عن قوائمها المالية كاملة دون إرفاق تقرير محافظ الحسابات تثير لدى الراغب في الاستثمار حالة من الشك حول مصداقية تلك القوائم المالية؛

- هناك مخاطر عديدة للإفصاح الإلكتروني متعلقة بخصوصية وأمن القوائم المالية التي يقوم المستخدمون بتداولها إلكترونيا.

خلاصة الفصل الثالث

نستخلص من هذا الفصل أن التدقيق الإلكتروني يعتمد على صحة برامج الحاسوب نفسها وعلى مجموعة خاصة من العمليات الاختبارية تمكن محافظ الحسابات من اختبار كل الخطوات المحاسبية والإجراءات المستخدمة خلال تدقيق القوائم المالية الإلكترونية للمؤسسة، ويتم تحديد مسؤولياته في ظل الإفصاح الإلكتروني من خلال التأكد من تصميم الوسائل الرقابية الفعالة وعن مصداقية المعلومات التي تقع خارج نطاق القوائم المالية وداخلها والتي تكفل أمن وسلامة وحداثة المعلومات.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية بمحوريها أن التدقيق في القوائم المالية والإفصاح عنها إلكترونيا ساهم وبشكل واضح في تعزيز موثوقيتها من خلال الدور الذي يؤديه محافظ الحسابات وهذا ما أظهرته الأدوات الإحصائية المستعملة في دراستنا.

الخـــــاتمة

من خلال ما سبق تتناول الدراسة "دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية " جانب الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية والتركيز على أحد أطرافه الاساسية "محافظ الحسابات"، الذي يؤدي دورا فعالا في تقييمه. وكانت هذه الدراسة محاولة للتوافق بين الاطارين النظري والميداني من أجل الإجابة على الاشكالية الأساسية والتساؤلات المرفقة لها.

حيث تناول الجزء النظري فصلين: يتمثل الأول في الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات الذي ركزنا فيه على التطور التاريخي للتدقيق ومختلف تعاريفه وأهميته، الأهداف وأنواع التدقيق، وكذا التطرق للجانب القانوني لمهنة محافظ الحسابات خصوصا ما يتعلق منه بشروط ممارسة المهنة، تعيينه وموانع تعيينه، مهامه ومسؤولياته، بالإضافة إلى التعرف على منهجية مهمته من خلال التخطيط وجمع أدلة الإثبات وإعداد التقارير.

أما الفصل الثاني تحدثنا فيه حول تطور الإفصاح المحاسبي من البيئة التقليدية إلى البيئة الحديثة الإلكترونية في ظل النمو السريع والمتزايد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بدأت العديد من المؤسسات بإدراك أهميتها و استخدامها كأداة لتوزيع قوائمها المالية، وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يحققها الإفصاح الإلكتروني إلى أنه في الوقت ذاته يعاني من مجموعة من المشاكل والتحديات ذات الانعكاسات المحيطة بمهنة التدقيق، والتي تواجه بيئة الأعمال تجاه الثقة بالمعلومات المالية الإلكترونية ومصداقيتها لدى المستخدمين. ومن هذا المنطلق كان لابد من تغيير في عملية إعداد ونشر لقوائم المالية وتحسين الخصائص العامة لجودة المعلومات المفصح عنها إلكترونيا من خلال استحداث ما يسمى بلغة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني الموسعة التي ستساعد المستخدمين على اتخاذ قراراتهم على أساس معلوماتي سليم.

أما الفصل الثالث يتمثل في الدراسة الميدانية بمكاتب المحاسبة من محافظي حسابات وخبراء محاسبيين ومحاسبو المؤسسات الاقتصادية الأخرى بغية التعرف على آرائهم حول واقع الممارسة المهنية للتدقيق في الجزائر وأثر الإفصاح الإلكتروني على موثوقية القوائم المالية.

– النتائج

من خلال تناولنا لهذه الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي نستطيع من خلالها اختبار صحة الفرضيات:

– يساهم القانون 10-01 في تحسين مهنة التدقيق في الجزائر من خلال ضبط الإطار العام لمحافظ الحسابات

– يتبع محافظ الحسابات منهجية عمل تتطلب وجود تخطيط لعملية التدقيق وحصول محافظ الحسابات على الأدلة الكافية للإبداء رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية، وإعداد التقرير كمرحلة نهائية تبين نتائج التدقيق.

– يتأكد محافظ الحسابات عند وضعه برنامج لتنفيذ عملية التدقيق من وجود نظام رقابة داخلي قوي يزيد من موثوقية القوائم المالية المفصح عنها من قبل المؤسسة.

–يكون الإفصاح المحاسبي قابلا للتطوير حتى يتماشى مع التطورات التكنولوجية وبالتالي الاستجابة للاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وهذا لا يتحقق إلا بإدخال تكنولوجيا المعلومات.

– أدى تنامي الإفصاح الإلكتروني على المستوى العالمي وتحول بيئة التقرير المالي من البيئة التقليدية إلى البيئة الإلكترونية إلى سرعة انتشار المعلومات ودقتها وزيادة موثوقيتها.

– على الرغم من المزايا التي يحققها الإفصاح الإلكتروني إلى أنه في الوقت ذاته يعاني من مجموعة من المشاكل والتحديات ذات الانعكاسات الخطيرة على مهنة التدقيق التي تواجه بيئة الأعمال تجاه الثقة في المعلومات المالية المنشورة إلكترونيا ومصداقيتها لدى المستخدمين.

– يساهم الإفصاح الإلكتروني في تعزيز موثوقية القوائم المالية المفصح عنها من خلال إرفاق تقرير محافظ الحسابات الذي يدعم مصداقيتها.

– أدى عدم وجود طريقة معيارية واضحة لإعداد ونشر القوائم المالية بالمختصين للبحث عن أداة موحدة لرفع جودة التقارير المعدة.

– تمتلك لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة إمكانيات متطورة تجعلها اللغة الإلكترونية الأولى لتقارير الأعمال.

– تساعد لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة على سرعة تحليل البيانات المالية وانخفاض تكلفة تبادلها وتطور جودة عملية التدقيق باستخدام البرامج والتطبيقات الإلكترونية.

– التوصيات

يقترح من خلال النتائج المبينة سابقا ما يلي:

– ترقية الهيئة المهنية التي تخص تنظيم مهنة التدقيق (وهي الغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات)؛

– نقترح أيضا ضرورة تدعيم استقلال محافظي الحسابات لتعزيز الثقة والمصداقية بالقوائم المالية التي تم مراجعتها؛

– لابد على مكتب محافظ الحسابات توفير فرص لتنمية وتطوير معارف المحافظين من خلال برامج التعليم المهني المستمر والمنظم من طرف الغرفة الوطنية؛

– بما أن الإفصاح الإلكتروني لازال لم يطبق في الجزائر فيجب عليها أن تتماشى مع التطورات التكنولوجية الجارية من خلال المشاركة في الدورات التدريبية وعقد المؤتمرات والندوات التي من شأنها تعزيز معارفهم وزيادة اطلاعهم وادراكهم لآخر المستجدات فيما يخص الإفصاح الإلكتروني؛

– العمل على اصدار دليل أو معيار تدقيقي ينظم مسؤوليات وواجبات محافظ الحسابات اتجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، لكي تكون أساسا ومرشدا لهم ولمستخدمي القوائم المالية؛

– إن مستقبل العمل مع لغة الإفصاح المالي الإلكتروني الموسعة يحتم إيجاد تطبيقات وبرامج فعالة لها.

آفاق البحث:

يعتبر موضوع دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية جديدا نوعا ما بالنسبة للجزائر لذا فهو ذو أهمية بالغة على اعتبار أنه سيعمل بالإفصاح الإلكتروني مستقبلا فإن هذا الموضوع سيكون بداية للدراسات القادمة التي ستتوسع به أكثر ونحن بدورنا يمكن أن نقترح دراسة الجوانب التالية:

– متطلبات الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية في الجزائر.

– أثر التدقيق الإلكتروني على جودة تقارير محافظ الحسابات.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- الكتب

- أمين أسامة ربيع، **التحليل الاحصائي باستخدام برنامج spss**، ج1، مكتبة جرير، الكويت، ص115.

- البلداوي عبد المجيد، **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي –التخطيط البحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام** SPSS، دار الشروق، مصر،.2007.

- التهامي طواهر محمد وصديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية 03-2005، بن عكنون – الجزائر.

- المطارنة غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، دار المسيرة، 2006-1426م 2009-1429م، عمان – الاردن.

- بدوي محمد عباس، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار العناء للتجليد الفني، الاسكندرية 2009.
- جربوع يوسف محمود، **مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية**، الطبعة الأولى، فبراير 2002، فلسطين، حقوق النضر محفوظة للمؤلف.

- جمعة أحمد حلمي، **المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث**، دار صفاء، 2009م-1430هـ عمان.
- جودة محفوظ، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.

- دودين حمزة محمد، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss**، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

- عبد الله خالد أمين وأحمد مهند أكرم، **التقنيات الالكترونية المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات، وقياس مدى تأثيرها على فعالية عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين**، 2011/05/15، عمان-الأردن.

- قنطقجي سامر مظهر، **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي**، دار أبي الفداء العالمية، سوريا، الطبعة الإلكترونية الأولى، تموز-يوليو 2012.

- كايد سعود، **تدقيق الحسابات**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، الأردن.

- لطفى أمين السيد أحمد، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، دار الإسكندرية 2008.

- مسعد محمد فضل والخطيب خالد راغب، **دراسة معمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية، طبعة 1430هـ-2009م، عمان.

- موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون**، دار القصبة للنشر الجزائر،2004.

2- البحوث الجامعية

- البوجي سليم ممدوح سليم، **مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل**، مذكرة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2015.

- المطيري فيصل دبيان عوض، **أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة مدققي الحسابات في الكويت**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة،2012-2013.

- عراب سارة، **الإفصاح كآلية لتحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012/2011.

- مازون محمد أمين، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2010.

- احمد حنان عبد الحميد غريب، **أثر استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية**، مذكرة ماجيستر، جامعة السويس، مصر، 2010.

- محمود بكر إبراهيم – مهدي نضال عزيز، **دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية**، مذكرة ماجيستير، جامعة المستنصرية، العراق،2009.

- قادري عبد القادر، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية،2009.

- العلول عبد المنعم عطا، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة–فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية–غزة.

- عافر فاطمة، **دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر، المركز الجامعي بتيسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015، ص 29-30.

- سمور نبيل إبراهيم اسماعيل، **دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق**، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماستر، الجامعة الإسلامية –غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2014.

- حشيشي نسرين، **دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية – دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية المحاسبية جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2011/ 2012.

- بالعيد محمد الكامل، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**، ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.

- لعماري أحمد، مناعي حكيمة، **ملخص محاضرات في مادة التدقيق المالي المحاسبي**، جامعة الحاج لخضر باتنة، علوم التسيير، السنة الثالثة ليسانس ل.م.د.

3- القوانين والمراسم :

- القانون التجاري، **المرسوم التشريعي رقم 08-93، المؤرخ في 25 أبريل 1993**، المتعلق بالتأسيس دون اللجوء العلني للادخار، 2007، الأنترنت.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 42، المؤرخ في 11يونيو 2010، **المتضمنة القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يوليو 2010**، االمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم07، المؤرخ في 02 فبراير2011، **المتضمنة للمرسوم التنفيذي رقم 11-32 مؤرخ في 27 يناير 2011**، ص 23.

- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **قرار يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات**، 24 جوان 2013.

4- المؤتمرات والملتقيات والمجلات العامة:

- عيادي عبد القادر، نوي الحاج، **دور الافصاح في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول دور حوكمة الشركات في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 19-20 نوفمبر 2013.

- صبايحي نوال، **مداخلة حول أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي.

- السقا زياد هاشم - الحمداني خليل ابراهيم - الطائي ناظم حسن، **الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، جامعة الموصل، العراق.

- بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة في الملتقى الوطني**، حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة أحمد خيضر، بسكرة،6-7 ماي 2012.

- سعيدي يحيي، أوصيف لخضر، **مداخلة أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية ف تحسين جودة الإفصاح المحاسبي** جامعة سعد دحلب البليدة، يوم13 -14ديسمبر 2011.

- جبار محفوط، **استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات المحاسبية الدولية**، جامعة باجي مختار، عنابة،21-22 نوفمبر 2007.

- العربيد عصام، قرطالي يوسف حافظ، **العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد4، 2015.

- سردوك فاتح، **مقالة تحت عنوان: دراسة اثر استخدام الحاسوب والإجراءات التحليلية على مراجعة الحسابات، المركز الجامعي بالوادي**- معهد العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية 2017/04/26.

- العتيبي بن ناصر بندر، **الخصائص السيكومترية لصورة سعودية من مقياس فينلاند للسلوك التكيفي**، مجلة أكادمية التربية الخاصة، العدد الخامس، بالعربية، الرياض فبراير 2004.

- سيف وعد عبد الودود، **المراجعة " تدقيق" الحسابات (طبيعتها- أهدفها- إجراءاتها)**، مجلة اقتصاديات.

5- المواقع الالكترونية

- مدونة صالح محمد القرا للعلوم المالية والادارية، **تدقيق الحسابات**، 2016/04/03، https://sqarra.wordpress.com/audit .

- منتديات المحاسبة دوت نت، **لغة التقارير الأعمال التجارية الموسعةXBRL** ،24 يوليو 2009 http://infotechaccountants.com.

- **the standard an introduction to xprl**، موقع اللغة الرسمي،18 مارس 2017 https://www.xbrl.org .

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Derrouis salima , **la pratique de l'audit comptable et financier dans les entreprises economiques** , mémoire de magister , université d'oran , departement de sciences commerciales , 2009/2010
- Olivier herrbach , **le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier** , thése de doctorat en sciences de gestion université des sciences sociales – toulouse1 ,2000 .

الملاحـــق

ملحق رقم 01 **استمارة الاستبيان**

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص محاسبة مالية

إستمارة إستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته و بعد:

يسر فريق البحث أن يضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ "**دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية** " "

وذلك ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص تخصص محاسبة مالية، قسم علوم التسيير.

ونظرا لما تمتعون به من خبرة في الموضوع فإن الطلبة يطمحون إلى الوقوف على رأيكم الموضوعي في تقييم الفقرات الواردة في هذا الإستبيان ونحيطكم علما بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط. مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم.

ونشكر سيادتكم لتعاونكم الصادق معنا واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي.

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **العمر:** أقل من 30 سنة ☐ من 31 سنة إلى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐
3. **المؤهل العلمي:** ليسانس ☐ ماجيستر ☐ دكتوراه ☐ ..... ☐
4. **الوظيفة:** محافظ حسابات ☐ خبير محاسب ☐ ..... ☐
5. **الخبرة المهنية:** أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول التدقيق في الجزائر

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
ممارسة مهنة التدقيق طبقا لأحكام القانون 10-01 ستحسن من جودة التدقيق في الجزائر.					
قيام محافظ الحسابات بوضع برنامج لتنفيذ عملية تدقيق الحسابات وعليه يتأكد من وجود نظام رقابة داخلية قوي يزيد من موثوقية القوائم المالية					
ساعدت معايير التدقيق الدولية محافظ الحسابات في اداء مهمته بشكل أفضل.					
التدقيق في الجزائر لم يتطور بشكل مناسب مع تطورات الواقع الدولي للمهنة .					
ليس من حق مستخدمي المعلومات المالية مطالبة محافظ الحسابات أن يتحمل مسؤوليته في اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات الغير قانونية التي تكون بالقوائم المالية.					
يعد فحص صحة وموثوقية الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون مهمة من مهام محافظ الحسابات					

المحور الثاني: تأثير الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يساهم الإفصاح الإلكتروني في موثوقية القوائم المالية المفصح عنها					
يساهم الإفصاح الإلكتروني في سرعة العرض والتحديث السريع للقوائم المالية المفصح عنها من قبل المؤسسة					
يمكن أن يعمل الإفصاح الإلكتروني على تحسين جودة المعلومات المفصح عنها و المساهمة في توفير معلومات أكثر نفعا للمستخدمين					
تعود غياب ضوابط الرقابة الملائمة إلى التأثير في مصداقية القوائم المالية المفصح عنها					
يؤدي الإفصاح الإلكتروني المتزايد للقوائم المالية إلى تضليل المستخدمين في حالة عدم خضوعها للتدقيق من قبل محافظي الحسابات					
إن التلاعب في القوائم المالية المفصح عنها إلكترونيا مثل إجراء بعض التعديلات عليها يؤثر على رأي محافظ الحسابات وبالتالي التأثير على مصداقية تلك القوائم المالية					
قيام المؤسسة بالإفصاح عن قوائمها المالية كاملة دون إرفاق تقرير محافظ الحسابات يثير لدى المستخدم حالة من الشك حول مصداقية تلك القوائم					
من الصعوبات التي تحول دون تطبيق الإفصاح الإلكتروني نقص المعرفة لدى محافظي الحسابات في مجال الحاسوب وصعوبة المحافظة على سرية المعلومات					

هناك مخاطر عديدة للإفصاح الإلكتروني متعلقة بخصوصية وأمن القوائم المالية التي يقوم المستخدمون بتداولها إلكترونيا					

ملحق رقم 02: **معامل الإرتباط بيرسون لعبارات المحور الأول (A)**

Correlations

		a1	a2	a3	a4	a5	a6	A
a1	Pearson Correlation	1	-,132	,456**	-,328	-,378*	,104	,696
	Sig. (2-tailed)		,463	,008	,062	,030	,565	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33
a2	Pearson Correlation	-,132	1	,069	-,326	-,277	-,092	,584
	Sig. (2-tailed)	,463		,702	,064	,119	,609	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33
a3	Pearson Correlation	,456**	,069	1	-,031	-,191	,227	,708**
	Sig. (2-tailed)	,008	,702		,866	,286	,205	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33
a4	Pearson Correlation	-,328	-,326	-,031	1	-,141	-,036	,802
	Sig. (2-tailed)	,062	,064	,866		,432	,843	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33
a5	Pearson Correlation	-,378*	-,277	-,191	-,141	1	-,101	,785
	Sig. (2-tailed)	,030	,119	,286	,432		,576	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33
a6	Pearson Correlation	,104	-,092	,227	-,036	-,101	1	,600**
	Sig. (2-tailed)	,565	,609	,205	,843	,576		,000
	N	33	33	33	33	33	33	33
A	Pearson Correlation	,197	,019	,708**	,196	,129	,600**	1
	Sig. (2-tailed)	,273	,916	,000	,275	,475	,000	
	N	33	33	33	33	33	33	33

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم03: **معاملات الإرتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني (B)**

Correlations

		b1	b2	b3	b4	b5	b6	b7	b8	b9	B
b1	Pearson Correlation	1	-,118	-,083	-,168	,212	,133	-,307	,621**	,506**	,628**
	Sig. (2-tailed)		,513	,644	,350	,236	,461	,082	,000	,003	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
b2	Pearson Correlation	-,118	1	,201	-,174	-,409*	-,208	,155	-,040	-,147	,712
	Sig. (2-tailed)	,513		,263	,333	,018	,245	,390	,826	,416	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
b3	Pearson Correlation	-,083	,201	1	,000	-,143	-,342	,273	-,405*	,172	,584
	Sig. (2-tailed)	,644	,263		1,000	,426	,051	,124	,020	,338	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
b4	Pearson Correlation	-,168	-,174	,000	1	-,007	,032	,018	,044	,150	,695
	Sig. (2-tailed)	,350	,333	1,000		,969	,860	,919	,806	,403	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
b5	Pearson Correlation	,212	-,409*	-,143	-,007	1	,689**	,036	,053	,215	,574**
	Sig. (2-tailed)	,236	,018	,426	,969		,000	,844	,771	,230	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
b6	Pearson Correlation	,133	-,208	-,342	,032	,689**	1	-,174	,301	-,089	,519**
	Sig. (2-tailed)	,461	,245	,051	,860	,000		,333	,088	,621	,002
	N	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
b7	Pearson Correlation	-,307	,155	,273	,018	,036	-,174	1	-,337	-,240	,695
	Sig. (2-tailed)	,082	,390	,124	,919	,844	,333		,055	,179	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
b8	Pearson Correlation	,621**	-,040	-,405*	,044	,053	,301	-,337	1	,251	,582**
	Sig. (2-tailed)	,000	,826	,020	,806	,771	,088	,055		,159	,000
	N	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
b9	Pearson Correlation	,506**	-,147	,172	,150	,215	-,089	-,240	,251	1	,563**
	Sig. (2-tailed)	,003	,416	,338	,403	,230	,621	,179	,159		,001
	N	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
B	Pearson Correlation	,628**	-,018	,060	,242	,574**	,519**	-,001	,582**	,563**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,923	,740	,175	,000	,002	,997	,000	,001	
	N	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم04 معامل ألفا–كرونباخ الثبات المحور الأول (A)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha[a]	N of Items
,998	6

الملحق رقم05 معامل ألفا– كرونباخ الثبات المحور الثاني (B)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,854	9

الملحق رقم06 معامل ألفا–كرونباخ الثبات للاستبيان ككل

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,845	15

الملحق رقم 07: اختبار الطبيعية للمحور الأول (**A**)

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
A	,154	33	,046	,945	33	,095

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم 08: مقاييس النزعة المركزية للمحور الأول (**A**)

Statistics

		a1	a2	a3	a4	a5	a6	A
N	Valid	33	33	33	33	33	33	33
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4,15	4,4242	3,9091	3,7576	2,0606	4,0000	3,7173
Median		4,00	5,0000	4,0000	4,0000	2,0000	4,0000	3,6700
Mode		4	5,00	4,00	4,00	2,00	4,00	3,50[a]

Variance	,445	,564	,585	,939	1,059	,813	,067

a. Multiple modes exist. The smallest value is shown

الملحق رقم09: **اختبار T أحادي العينة للمحور الأول (T المحسوبة)**

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
A	82,744	32	,000	3,71727	3,6258	3,8088

A.3. Lois de Student

Si T est une variable aléatoire suivant la loi de Student à ν degrés de liberté, la table donne, pour α fixé, la valeur $t_{1-\alpha/2}$ telle que

$$\mathbb{P}\{|T| \geqslant t_{1-\alpha/2}\} = \alpha.$$

Ainsi, $t_{1-\alpha/2}$ est le quantile d'ordre $1-\alpha/2$ de la loi de Student à ν degrés de liberté.

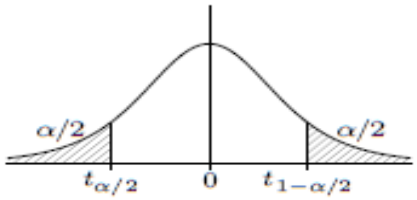

ν \ α	0,900	0,500	0,300	0,200	0,100	0,050	0,020	0,010	0,001
1	0,1584	1,0000	1,9626	3,0777	6,3138	12,7062	31,8205	63,6567	636,6192
2	0,1421	0,8165	1,3862	1,8856	2,9200	4,3027	6,9646	9,9248	31,5991
3	0,1366	0,7649	1,2498	1,6377	2,3534	3,1824	4,5407	5,8409	12,9240
4	0,1338	0,7407	1,1896	1,5332	2,1318	2,7764	3,7469	4,6041	8,6103
5	0,1322	0,7267	1,1558	1,4759	2,0150	2,5706	3,3649	4,0321	6,8688
6	0,1311	0,7176	1,1342	1,4398	1,9432	2,4469	3,1427	3,7074	5,9588
7	0,1303	0,7111	1,1192	1,4149	1,8946	2,3646	2,9980	3,4995	5,4079
8	0,1297	0,7064	1,1081	1,3968	1,8595	2,3060	2,8965	3,3554	5,0413
9	0,1293	0,7027	1,0997	1,3830	1,8331	2,2622	2,8214	3,2498	4,7809
10	0,1289	0,6998	1,0931	1,3722	1,8125	2,2281	2,7638	3,1693	4,5869
11	0,1286	0,6974	1,0877	1,3634	1,7959	2,2010	2,7181	3,1058	4,4370
12	0,1283	0,6955	1,0832	1,3562	1,7823	2,1788	2,6810	3,0545	4,3178
13	0,1281	0,6938	1,0795	1,3502	1,7709	2,1604	2,6503	3,0123	4,2208
14	0,1280	0,6924	1,0763	1,3450	1,7613	2,1448	2,6245	2,9768	4,1405
15	0,1278	0,6912	1,0735	1,3406	1,7531	2,1314	2,6025	2,9467	4,0728
16	0,1277	0,6901	1,0711	1,3368	1,7459	2,1199	2,5835	2,9208	4,0150
17	0,1276	0,6892	1,0690	1,3334	1,7396	2,1098	2,5669	2,8982	3,9651
18	0,1274	0,6884	1,0672	1,3304	1,7341	2,1009	2,5524	2,8784	3,9216
19	0,1274	0,6876	1,0655	1,3277	1,7291	2,0930	2,5395	2,8609	3,8834
20	0,1273	0,6870	1,0640	1,3253	1,7247	2,0860	2,5280	2,8453	3,8495
21	0,1272	0,6864	1,0627	1,3232	1,7207	2,0796	2,5176	2,8314	3,8193
22	0,1271	0,6858	1,0614	1,3212	1,7171	2,0739	2,5083	2,8188	3,7921
23	0,1271	0,6853	1,0603	1,3195	1,7139	2,0687	2,4999	2,8073	3,7676
24	0,1270	0,6848	1,0593	1,3178	1,7109	2,0639	2,4922	2,7969	3,7454
25	0,1269	0,6844	1,0584	1,3163	1,7081	2,0595	2,4851	2,7874	3,7251
26	0,1269	0,6840	1,0575	1,3150	1,7056	2,0555	2,4786	2,7787	3,7066
27	0,1268	0,6837	1,0567	1,3137	1,7033	2,0518	2,4727	2,7707	3,6896
28	0,1268	0,6834	1,0560	1,3125	1,7011	2,0484	2,4671	2,7633	3,6739
29	0,1268	0,6830	1,0553	1,3114	1,6991	2,0452	2,4620	2,7564	3,6594
30	0,1267	0,6828	1,0547	1,3104	1,6973	2,0423	2,4573	2,7500	3,6460
40	0,1265	0,6807	1,0500	1,3031	1,6839	2,0211	2,4233	2,7045	3,5510
80	0,1261	0,6776	1,0432	1,2922	1,6641	1,9901	2,3739	2,6387	3,4163
120	0,1259	0,6765	1,0409	1,2886	1,6577	1,9799	2,3578	2,6174	3,3735
∞	0,1257	0,6745	1,0364	1,2816	1,6449	1,9600	2,3263	2,5758	3,2905

Lorsque $\nu = \infty$, $t_{1-\alpha/2}$ est le quantile d'ordre $1-\alpha/2$ de la loi normale $\mathcal{N}(0,1)$.

الملحق رقم10: **اختبار T أحادي العينة (T الجدولية)**

الملحق رقم11: اختبار الطبيعية للمحور الثاني (B)

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
B	,163	33	,026	,968	33	,432

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم12: مقاييس النزعة المركزية للمحور الثاني(B)

Statistics

		b1	b2	b3	b4	b5	b6	b7	b8	b9	B
N	Valid	33	33	33	33	33	33	33	33	33	33
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3,9091	4,0606	4,0000	3,8788	3,6970	3,7273	4,0909	3,6364	3,6970	3,8555
Median		4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	3,8900
Mode		4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Variance		,898	,621	,625	,735	1,218	1,080	,523	1,614	,843	,131

الملحق رقم 13: اختبار T أحادي العينة للمحور الثاني (T المحسوبة).

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
B	61,130	32	,000	3,85545	3,7270	3,9839